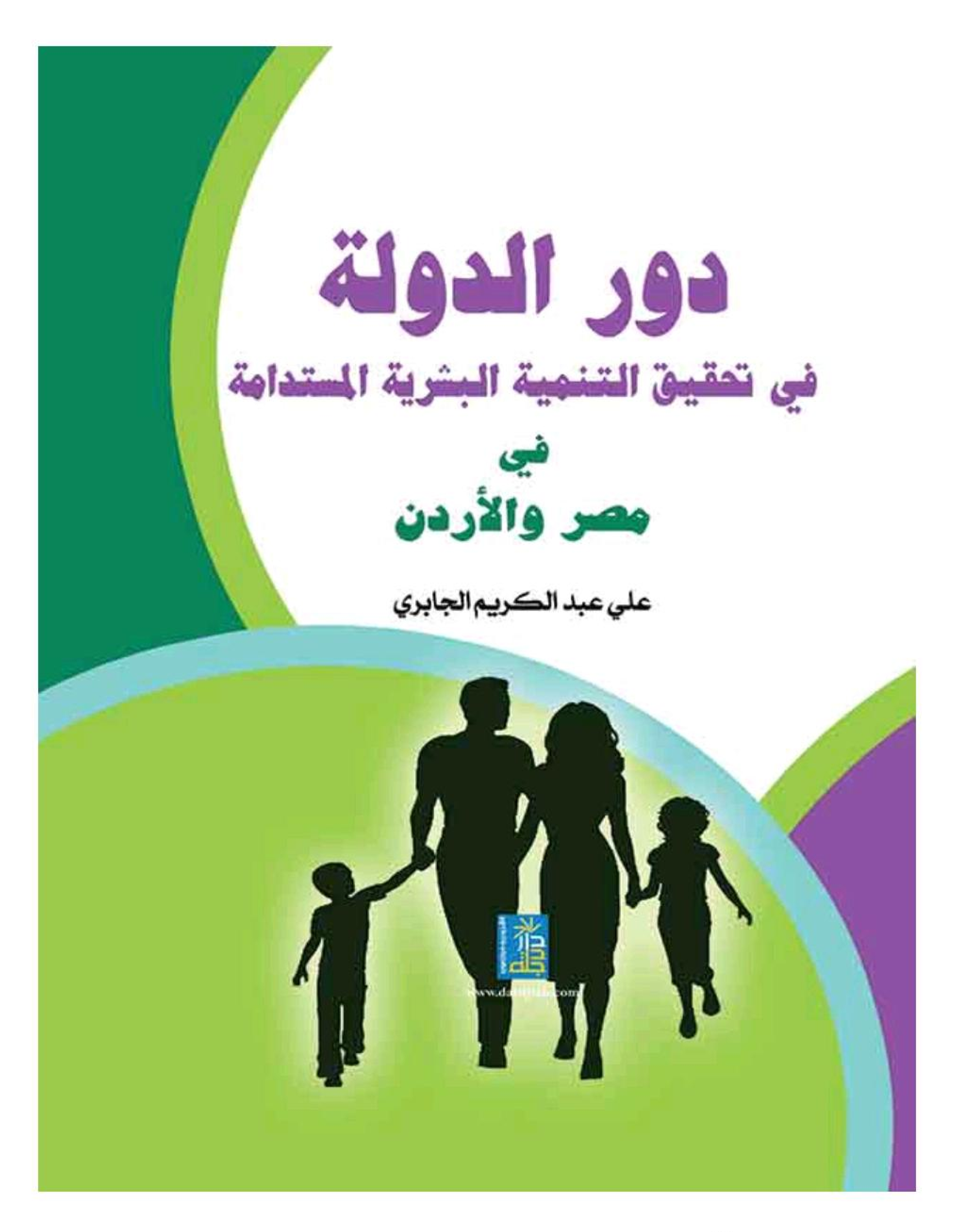
معلومات الكتاب



تأليف:علي عبد الكريم الجابري

دار دجلة للنشر والتوزيع

المملكة الأردنية الهاشمية

عمان – شارع الملك حسين

ص.ب: 712773

رمز بريدي 11171 عمان

تلفاكس : 009647901603631

خلوي: 00962795265767

الطبعة الأولى , 2012م

dardjlah@yahoo.com

info@dardjlah.com

المقدمة

بعد التحولات العالمية المهمة و نهاية الحرب الباردة وانهيار الكتلة الاشتراكية، وفشل البلدان النامية والبلدان العربية من تحقيقها للتنمية، وذلك بعدم مقدرتها من تحقيق الحريات والحماية المدنية والساسية، ولعدم مقدرتها تحقيق المشاكل التي واجهت مجتمعاتها في ذلك الوقت المتمثلة بالفقر والبطالة وعدم تحقيقها للنمو وتفاقم مشكلات المديونية ، وذلك بسبب السياسات الخاطئة التي انتهجتها كل هذه المجتمعات، أدث إلى فشل التخطيط المركزي وتدخل الدولة في تحقيق تنمية شاملة وعادلة على المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية كافة.

لان لانتهاج مبدأ التنمية البشرية المستدامة واستيعاب مفاهيمها يتطلب تفعيل دور الـدولة ووظائفـها وفاعليتـها فـي الحيـاة السـياسية والاقتصـادية والاجتماعيـة، وكـذلك زيـادة مطالبـة الأفـراد بحيـاة أفضل، لـذا كـان علـى الحكومات أيجاد سبيل لتحقيق ما تنشده من التقدم وتحقيق برامج التنمية في سبيل رفع مستوى الرقي البشري، عبر تحقيق التنمية البشرية المستدامة التي اكتسبت اهتماماً خاصاً ومتزايداً منذ عام 1990، والى الوقت الحاضر لما تمتلكه من تنوع في المجالات وتصاعد أهميته على الصعيد الإنساني، لذلك اندفعت البلدان إلى توظيف إمكانياتها في سبيل تحقيق مستوى متقدم من التنمية البشرية المستدامة.

وقـد أدى هـذا إلـى ظـهور أفكـار جـديدة ومنـها العولمـة والتنميـة البشـرية المسـتدامة، التـي أخـذت علـى عاتقها المناداة بالديمقراطية وحقوق الإنسان وتفعيـل دور المجتمـع المـدني عبـر مجموعـة مـن الإصـلاحات السـياسية والاقتصادية، وعلى الدولة أن تترك زمام الأمور في عملية التنمية لقوى السوق الحرة، وتبني التحررية الاقتصادية والانفتاح وإزالة الحواجز التجارية والمالية، وتحرير التجارة وحركة رؤوس الأموال والمناداة بالإصلاحات الاقتصادية.

ويعد أنموذج التنمية البشرية المستدامة التي أخذت تطبقه جميع دول العالم كأنموذج تنموي بديل يعمل على تحقيق وتوسيع خيارات الناس الأساسية، وعد الناس هم الثروة الحقيقية للأمم وهم وسيلة التنمية وغاياتها، فضلاً عن التأكيد على احترام حقوق الإنسان وحرياته المدنية والسياسية، وكذلك الاقتصادية والاجتماعية فضلاً عن تمكين البشر عن طريق ضمان رأس المال الاجتماعي.

وبالرغم من الأفكار التي نادت بعدم تدخل الدولة في تحقيقها للتنمية، إلا أن أنموذج التنمية البشرية المستدامة أكد أهمية دور الدولة في تحقيقه للتنمية، وهذا الدور مختلف عما جرت عليه العادة في السابق، فعلى الدولة أن تمارس دورها عن طريق الرقابة والإشراف والتنظيم والتأكد من كفاءة قوى السوق والمساهمة الفاعلة في تحقيق الأهداف العامة للتنمية البشرية المستدامة واستثمار الفرص ومواجهة التحديات التي فرضتها عليه.

فضلاً عن ان تحقيق التنمية البشرية المستدامة يتم عبر فواعل ثلاثة، أو كما يسميها البعض ثالوث التنمية البشرية المستدامة وهي(الدولة، المجتمع المدني، القطاع الخاص)، ومن هنا يستمد البحث أهميته بأن تحقيق التنمية البشرية المستدامة يكمن بوجود دولة قوية تواجه التحديات، التي عن طريقها تقوم على إشباع حاجات الإنسان لاستدامة الحياة له، وعلى وفق عناصر ومقاييس تساعد على تحديد درجة قابلية الدولة في تحقيقها للتنمية البشرية أو عدم تحقيقها، وتم اختيار عينة البحث من دول مثل (مصر والأردن) لبيان ومعرفة دور الدولة ومقدرتها من تحقيق التنمية البشرية المستدامة.

إذ تتأتى إشكالية البحث من اختلاف ادوار الدولة في تحقيقها للتنمية البشرية المستدامة عن طريق قبول تدخلها في التنمية أو عدم قبوله، سواء أكان هذا بدوافع ونوازع محلية أم خارجية، ولما كانت الدولة مسؤولة إزاء الشعب في توفير إمكنات الرفاهة الاقتصادية، الذي تعد مؤشراته الرئيسة هي متغيرات حاكمة لتحقيق التنمية البشرية المستدامة، فان الدولة هنا تدخل في إشكالية

بين المسؤولية الوطنية والأخلاقية عن مجتمعاتها من ناحية وبين ضغط الخارج الذي يدفع باتجاه أضعاف دورها وتهميشه من ناحية أخرى.

لهذا تحاول الدولة أن ترسم لها دوراً بحيث لا تفقد مجتمعاتها من جهة ولا تخسر المحيط الدولي بحكم سيطرة المؤسسات الدولية الرأسمالية على الجوانب التمويلية.

فقد تناوله الكتاب عبر فصوره الثلاث إلى ما يأتي:

فتطرق الفصل الأول كإطار نظري إلى الدولة والتنمية البشرية المستدامة عن طريق مبحثين، انصرف المبحث الأول لدراسة مفهوم الدولة ووظائفها، وكذلك ادوار الدولة في المدارس الاقتصادية الفكرية، وبالنسبة إلى المبحث الثاني فتطرق إلى دراسة التنمية البشرية المستدامة .. المفهوم والمقاييس، من خلال المفاهيم ذات العلاقة بالتنمية البشرية المستدامة، وتحديد عناصرها ومقاييسها التي تقاس في ظلها التنمية البشرية المستدامة.

فيما تطرق الفصل الثاني إلى دراسة واقع التنمية البشرية المستدامة لكل من مصر والأردن منذ بدايتها إلى الوقت الحاضر من خلال ثلاثة مباحث وهي الواقع السياسي والعسكري والواقع الاقتصادي، والواقع الاجتماعي.

إما الفصل الثالث فتناول دراسة دور الدولة في التنمية البشرية المستدامة لكل من مصر والأردن، عن طريق تقسيمه أيضا إلى ثلاثة مباحث الأول الدور السياسي والعسكري للدولة، والثاني الدور الاقتصادي للدولة، والثالث الدور الاجتماعي للدولة.

الفصل الأول الدولة والتنمية البشرية المستدامة (إطار نظري)

1- الدولة والتنمية البشرية المستدامة (اطار نظري)

تمهيد:

يكاد يتفق المفكرون والباحثون بأن لكل ظاهرة إطارها النظري الذي عن طرقها يمكن دراستها وتحديد معالمها.

وبقدر تعلق الأمر بموضوع البحث، سيتم عرض مفهوم الدولة ووظائفها من حيث قدرتها على إشباع الحاجات الأساسية، ثم عرض دور الدولة في المدارس الاقتصادية الفكرية، ومناداة لكل مدرسة بالتدخل أو عدم تدخل الدولة في الاقتصاد، وماهية المدارس التي نادت بشكل كبير في هذا الجانب.

وبالنسبة إلى مفهوم التنمية البشرية المستدامة وتزايد التركيز عليه خلال العقدين الأخيرين منذ عام 1990، والى الوقت الحاضر، إذ سيتم عرض هذا المفهوم والمفاهيم المتعلقة به كي يتم فك الالتباس بين المفاهيم وإعطاء كل مفهوم أهميته، وكذلك تحديد عناصر مفهوم التنمية البشرية المستدامة ومقاييسها ومؤشراتها لوضع اطار نظري لتحديد هذه المفاهيم التي تتعلق بموضوع البحث.

وما يمكن قوله هنا، هو ان الدولة الرأسمالية في مراحل تطور الرأسمالية (المختلفة) كافة. كانت فاعلاً مهماً في اطار التنمية البشرية بشكل عام.فالرأسمالية اتكأت على الدولة زمناً أطول من زمن هجرها، أن هجرتها فعلاً.

دور الدولة في الفكر الاقتصادي .. الأدوار والوظائف

إن عمليــة مركبــة كالتنميــة الاقتصادية تتفاعل فيها المتغيرات السياسية والاقتصــادية والاجتماعيــة، تــذهب جميعاً في اتجاه واحد لرفع النشاط الاقتصادي نحو آفاق مستهدفة، وتتطلب بالضرورة دوراً فاعلاً للدولة بوصفها تمتلك الدور الأكبر في تحقيق التنمية.وان النظرة تجاه دور الدولة ووظائفها في ظل الرؤى المختلفة للمدارس الاقتصادية ظل موضع اهتمام وجدل كبير مابين الباحثين في كل مرحلة يتم فيها تبني هذه المدرسة أم تلك، الا أنها لم تكن غائبة مطلقاً عن ساحة الصراع الفكري، كون الدولة مسؤولة أخلاقياً ودستورياً عن تأمين المصالح المجتمعية.

مفهوم الدولة

بالرغم من تعدد الآراء حول مفهوم الدولة عند الباحثين، لما يتعلق الأمر بأهمية هذا المفهوم، ونظراً لكثرة معانية والغموض الذي يكتنفه، إذ إن هنالك أكثر من (145) تعريفاً مختلفاً للدولة، لكن الذي يؤكده علماء السياسة والاجتماع هو أن مصطلح الدولة، يشير إلى رابطة تسمح بوجود قيادة سياسية، فالتعريف الأكثر قبولاً هو أن الدولة (كيان سياسي وقانوني منظم، يضم مجموعة من الأفراد الذين يقيمون بصفه دائمة في إقليم محدد المعالم، مستقلة عن أي سلطان خارجي، ويخضعون لتنظيم سياسي وقانوني واجتماعي معين، تفرضه سلطة عليا تتولى واجبات الحماية والرعاية وتحقيق العدالة والمنفعة والرفاهية، وتتمتع بحق استخدام القوة عند الضرورة)(1).

(1) ثامر كامل، الدولة في الوطن العربي على أبواب الألفية الثالثة، بيت الحكمة، بغداد،2001 ، ص 28.

فالدولة كمفهوم هي نتاج لعصر التنوير والنهضة في أوربا، حيث بدأ الفكر السياسي يتضح في ظل سلطة قوية مركزية بدأ من الإقطاع و(الماركينتيلية)، كما أن الدولة عند البعض تعني توافر أركان أساسية تتمثل بالأرض والشعب والسيادة والحكومة والحدود الجغرافية، وهذه هي نتاج لاحق لمعاهدة

وستفاليا (Westphalia) 1648، التي قسمت أوربا على وفقها بعد حرب الثلاثين عام.

لذلك أضحى مفهوم الدولة يقصد بة ذلك الوسط المؤسسي الواقع بين الشعب والحاكم، التي تمثل مجمل العلاقات القائمة بينهما أيا كانت طبيعتها وتمثيلاتها(1).

ومع ذلك يمكن الإشارة إلى تعار يف عدة للدولة وهي (بأنها مجموعة من الأفراد تقطن بصفة دائمة في إقليم معين وتخضع لسلطة عليا)(2)، فوجود الدولة كما مبين في هذا التعريف يستلزم توافر عناصر ثلاثة هي(3).

1 - مجموعه من الأفراد.
2 - إقليم معين تقيم علية هذه المجموعة بصفة دائمة.
3 - هيئة حاكمة ذات سيادة تتولى شؤون المجموعة وتسيطر على الإقليم.

كما يمكن تعريف الدولة بأنها (ذلك المجتمع المتكامل الذي له سلطة قسرية تعلو بشكل على أي فرد وجماعة يعيشون في هذا المجتمع، ودراسة أي مجتمع قوي لن تكشف داخل حدود عن أفراد فحسب، بل وجماعات من الناس مجتمعين سوياً، للنهوض بكل الأهداف التي لهم فيها مصلحة، سواء كانت أهدافاً دينية أم ثقافية أم سياسية أم اقتصادية)(4).

(1)منذر الشاوي، في الدولة، مطبعة شفيق، بغداد، 1965، ص 49.

(2)عبد الكريم علون، النظم السياسية والقانون الدستوري، مكتبة الثقافة، عمان، ط1، 2001، ص11.للمزيد انظر: عبد الله هدية، مدخل الأنظمة السياسية، مكتبة أم القرى، كويت، ط1، 1984، ص ص 67-68.وللمزيد انظر: حسين عثمان محمد عثمان، النظم السياسية والقانون الدستوري "النظم السياسية"، الدار الجامعية، مصر، بلا سنة،

ص ص 28-29.

(3) إبراهيم درويش، الدولة نظرياتها وتنظيمها، دار النهضة العربية، القاهرة، 1969، ص22.

(4) هارولد لاسكي، الدولة في النظرية والتطبيق، ترجمة أحمد غنيم وكامل زهيري ، دار الطليعة، بيروت، ط2، 1963، ص40.

وتشتمل الرؤية الحديثة للدولة على تعريفين هما (1):

الأول: إنها رابطة أو إتحاد مدني (Civil Association)، قائم على تأكيد قيمة واستقلالية الفرد القادر على تسيير ذاته، وتحديد أهدافه وأولوياته ومثله العليا.

الثاني: هي جمعية أو اتحاد تشاركي (Corporate Association)، قائم على تحقيق أهداف جوهرية عامة أو مشتركة (أقتصادية - أجتماعية - أخلاقية - دينية).

هذا فضلاً عن الجدل الكبير الذي دار حول مفهوم الدولة، الذي بدأ ينصب بمجمله حول (الدولة القومية) * أو (الدولة/ الأمة)، كشكل سياسي قانوني متميز عن الإشكال التي سبقت، على وفق الأتي(2):

(1) مصطفى كامل، الدولة، المكتب العربي للمصارف، مصر الجديدة، بلا سنة، ص ص 5-6.

(2) محمود المسافر، العولمة الاقتصادية..هيمنة الشمال والتداعيات على العالم الثالث، بيت الحكمة، بغداد، 2002، ص 260.

1 - إن الدولة نظام متكامل للقيم العامة في المجتمع.

2 - كونها نظاماً قانونياً مؤسسياً تجسده بيروقراطية عامة متجانسة.

3 - كونها السلطة السياسية أو الحكومة أو النظام السياسي بقيادته ونخبه.

4 - إنها الطبقة الحاكمة أو الطبقة المهيمنة.

إذ إن هنالك من الباحثين من يعرف الدولة بأنها مجتمع ينقسم بصفة دائمة بين قسمين من البشر أولهما، يمارس مهام الحكم بصورة متخصصة ودائمة، وثانيهما محكوم ويمارس عليه هذا الحكم(3).

(3) محمد علي محمد، دراسة في علم الاجتماع السياسي، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية، 1977، ص155.

ولاشك إن هناك تداخلاً بين مفهومي الدولة والحكومة، ذلك لأن كل منهما يؤثر على الأخر، إذ أصبح التميز بين الدولة والحكومة، من البديهيات الأساسية، لأن الحكومة ليست سوى وكيلة الدولة، وهي توجد لتنفيذ أهداف الدولة والحكومة، وإنها ليست السلطة القسرية العليا، بل مجرد الجهاز الإداري الذي يضع أهداف تلك السلطة موضع التنفيذ(1).

فالحكومة (هي نظام إدارة الدولة أو أداة سلطة على الشعب وتصريف أموره وتوجيه جهوده وتنظيمها، وضبط سلوك أفراده وجماعاته عن طريق القوانين التي يصفها صاحب السلطة في الجماعة، ويتولى تنفيذها مستعيناً بالقوة المادية عند الاقتضاء، تطلق في المصطلح السياسي على مجموع الهيئات الحاكمة في الدولة، فتشمل بذلك السلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية)(2).

ومع ذلك فان الفرق بين الدولة والحكومة له أهمية نظرية أكثر منها عملية، لأن كل عمل تواجهه من الدولة هو في الحقيقة عمل حكومي، وإرادة الدولة تبتدئ في قوانينها، ولكن الحكومة هي التي تعطي المضمون لهذه القوانين كياناً وأثراً(3).

لهذا أخذت الدولة في القرن العشرين مفهوماً وظيفياً مبنياً على أنموذج من التحليل، يحاول دراسة وظائف الدولة مثل الوظيفة السياسية والاقتصادية والاجتماعية(4).

إذ اقتصرت وظائف الدولة السياسية على الوظيفة الأمنية للدولة، بمعنى حماية الدولة وتامين أعضائها من الأخطار الداخلية والخارجية، فعلى الصعيد الداخلي تتولى الدولة مهمة التشريع عن طريق إقامة الدولة بين أعضاء المجتمع، إما على الصعيد الخارجي فيجب على الدولة أن تكون مستعدة للحرب، ولكن الحرب يجب أن تكون عادلة(5).

(1) هارولد لاسكي، مصدر سابق، ص ص 42-43.

(2) أحمد زكي بدوي، معجم المصطلحات السياسية والدولية، دار الكتاب المصري، القاهرة، ط1، 1989، ص ص64-65.

(3) هارولد لاسكي،مصدر سابق، ص 44.

(4) غازي فيصل، التنمية السياسية في بلدان العالم الثالث، دار الكتب للطباعة والنشر، بغداد، 1993، ص 46.

(5) نيكولاس بولانتزاس، نظرية الدولة، ترجمة ميشيل كيلو، دار التنوير للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 2007، ص 183.

إما دور الدولة في ممارسة الوظائف الاقتصادية، فقد اختلفت من دولة إلى أخرى ومن مجتمع إلى أخر، بحكم اختلاف الظروف ودرجات التقدم والإمكانات المتاحة، وكذلك باختلاف التوجهات الأيديولوجية لتلك الدول(1)، إي أن تدخل الدولة حتى ضمن النهج الاقتصادي الواحد يختلف باختلاف درجة تطور الاقتصاد وأوضاعه(2).

وعلى وفق ذلك تتدخل الدولة بصورة مباشرة أو غير مباشرة في الوظيفة

الاقتصادية، عن طريق توليها مهام الإنتاج في المزارع والمصانع المملوكة للدولة، كما هو الحال في مؤسسات القطاع العام، أو بصورة غير مباشرة إذ تؤمن للمواطنين الظروف التي تشجعهم على الإنتاج والعمل، بتحديد قواعد النشاط الاقتصادي وحقوق وواجبات العمال وأصحاب العمل، وحماية الاقتصاد من أخطار الأزمات، وتوفير المرافق الأساسية وحماية الإنتاج المحلي من المنافسة الخارجية(3).

إما بالنسبة إلى الوظيفة الاجتماعية للدولة، والتي أكد عليها أفلاطون، وعدها الركيزة الأساسية التي تقوم عليها الدولة المثالية، ووجوب خضوعها ووضعها تحت تصرف الحاكم الفيلسوف(4)، تبعاً لما كان يراه في الدولة، بأنها مؤسسة تعليمية كان يسميها (الشيء العظيم)(5).

فالدولة هي القوة المركزية الوحيدة التي تتوسع بتفاصيل الحياة الاجتماعية للسيطرة على التعليم والصحة والثقافة، ووسائل الاتصال والتنمية(6).

(1) عبد الغني بسيوني عبدا لله، الوسيط في النظم السياسية والقانون الدستوري، مطابع السعدني، مصر، 2004، ص 124.

(2) غازي فيصل، مصدر سابق، ص 47.

(3) مصطفى كامل، مصدر سابق، ص 31.

(4) نيكولاس بولانتزاس، مصدر سابق، ص 167.

(5) إبراهيم درويش، مصدر سابق، ص 30.

(6) عبد الغني بسيوني عبدا لله، مصدر سابق ، ص123.

فالتنمية الاقتصادية والاجتماعية ترتبط بنمو ظاهرة تقسيم العمل الاجتماعي الدائمة التغيير، مما يولد تطور المجتمعات، لأن ازدياد نمو المجتمعات يؤدي

إلى توسيع وظيفة الدولة وزيادة تداخلها مع الوظائف الأخرى (1).

إن تواصل نمو الدولة ومؤسساتها بفعل التغير والتطور،الذي طرأ على تقسيم العمل الاجتماعي أفضى إلى تأسيس المجتمع الصناعي المتكامل(2).

ومن بين الوظائف الاجتماعية الأخرى، هي حماية البيئة وتحقيق الوحدة الوطنية، إذ إن الوظيفة الجوهرية هي (اشباع الحاجات الأساسية) *(3).

وعلى هذا الأساس تم التركيز على أهمية إشباع الحاجات الأساسية بوصفها عنصراً أساساً في الوظيفة الاجتماعية للدولة وفي استراتيجيات التنمية.

إذ كرست استراتيجيات وخطط التنمية جهودها في إشباع الحاجات الأساسية، والواقع إن أي استراتيجية دائمة للتنمية ينبغي أن تقوم على توفير مستويات محددة لعدد من المتطلبات الأساسية بوصفها عنصراً أساساً في النسق المتكامل لإستراتيجية التنمية وخططها(4).

(1)1) غازي فيصل، مصدر سابق، ص ص 47-48.

(2) نيكولاس بولانتزاس، مصدر سابق، ص 169.

(3) إبراهيم بن عبد العزيز المهنأ، دور الدولة في الاقتصاد الحديث، المجلة الاقتصادية السعودية، مركز النشر الاقتصادي، الرياض، العدد(1)، 1998، ص100.

(4) حسين عمر، مبادئ المعرفة الاقتصادية، منشورات ذات السلاسل، الكويت، ط1، 1989، ص24.

إذ تصنف الحاجات الأساسية إلى (مادية، وغير مادية، وما بعد المادية) بالنسبة إلى الحاجات المادية فهي (الغذاء، المأوى، الملبس، الصحة والمياه الصالحة للشرب)، أما الحاجات غير المادية وهي (التعليم، العمل، طرق النقل

والمواصلات، الحاجات المتعلقة بالأمن والصرف الصحي)، أما بالنسبة إلى الحاجات ما بعد المادية وهي (المسائل الجمالية، الإبداعية والروحية)1).

وعلى ذلك فان الصفة الأساسية في إشباع الحاجات الأساسية للإنسان هي صفة مضلله بمعنى ما، فكل الحاجات التي تدخل في تشكيل الشخصية الإنسانية كما تعرفها تعد أساسية(2).

ومن أجل سياسة تنموية موجهة لإشباع الحاجات الأساسية، يتطلب الأمر وجود معيار علمي وموضوعي تحدد عن طريقه مدى ودرجة إشباع حاجات الإنسان الأساسية التي سنقتصر دراستها بشكل موجز وهي:-

أ- الغذاء

يعد الاحتياج إلى الغذاء الأكثر أولوية من أي احتياج أخر، لذلك فأن إشباع هذا الاحتياج هو الأسهل قياساً بالاحتياجات الأخرى كافة (3).

وذلك لكونه من أولى الحاجات التي عرفها الإنسان منذ القدم، ولكونها مرتبطة ارتباطاً مباشراً ببقائه حياً(4).

إذ يمكن قياس هذا المؤشر بمدى استهلاك الأسرة من الغذاء خلال مدة معينة، وعن طريق مسح شامل للعادات الغذائية عند الجماعات محدودة الدخل، والتي تعيش تحت خط الفقر(5).

(1) أسامة الخولي وآخرون، حاشية حول التكنولوجيا في علاقتها بحاجات الإنسان الأساسية والبيئية في المنطقة العربية، ورد في :حاجات الإنسان الأساسية في الوطن العربي، ترجمة عبد السلام رضوان، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، العدد(150)، 1990، ص 13.

(2) حسين عمر، مصدر سابق، ص 24.

(3) جاك لوب، العالم الثالث وتحديات البقاء، ترجمة احمد فؤاد بليع، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، العدد(104)، 1986، ص 239.

(4) حسين عمر، مصدر سابق، ص 25.

(5) مصطفى الجبلي، تلبيه الحاجات الغذائية الأساسية العالم العربي بعض التقديرات الاحتمالات المستقبل، ورد في أسامة الخولي وآخرون، حاجات الإنسان الأساسية في الوطن العربي، مصدر سابق، ص 169.

فضلاً عن ذلك يمكن زيادة الإنتاج الغذائ عن طريق الإدارة الجيدة للثروة الزراعية والتطبيق المناسب للتكنولوجيا الحديثة، وتحقيق التوزيع العادل للدخل والثروة، لكي يتم على الأقل كفالة الحد الأدنى من الاستهلاك الغذائي لأغلبية السكان(1).

وتدعو الحاجة إلى التخطيط المتكامل لموارد المياه والأراضي الحفرية والريفية من أجل أحداث التحسينات الدائمة في انتاج الغذاء، واستغلال الإمكانات المتاحة فيما يتعلق بصيد الأسماك في المياه الإقليمية، أو في أعالي البحار بوصفها مصدراً للاحتياجات البروتينية كوسيلة لإشباع الاحتياج الغذائي المتزايد من جانب الحكومات والشركات الخاصة(2).

ب- المسكن (المأوى)

تحتل حاجات السكن المرتبة التالية بعد الغذاء على أساس ان الحاجة إلى الماء متضمن في الحاجة الصحية، وفي حالة المأوى أو المسكن تكون الآثار الاجتماعية والاقتصادية والثقافية أكثر فعالية(3).

إذ يمكن تعريف المأوى (بأنه الحد الأدنى من الحماية من العوامل والتأثيرات الجوية وحاجب واق من أي هجوم، إنه في أبسط أشكاله مكان للأمان والراحة

في حدها الأدنى)(4).

وأنه يتخذ أبعاداً نفسية اجتماعية متعددة، فهو مكان للعلاقات الشخصية المتبادلة، إذ هو حيز اجتماعي لممارسة العديد من الأنشطة(5).

(1) سمير غبور، تعريف الحاجات الإنسان الأساسية وتقييمها، ورد في أسامة الخولي وآخرون، حاجات الإنسان الأساسية في الوطن العربي، مصدر سابق، ص60.

(2) جلال احمد أمين، إشباع الحاجات الأساسية كمعيار في تقويم تجارب التنمية العربية، ورد في أنور عبد الملك وآخرون، دراسات في التنمية والتكامل الاقتصادي العربي، سلسله المستقبل العربي(1)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1983، ص264.

(3) جاك لوب، مصدر سابق، ص241.

(4) سمير غبور، مصدر سابق، ص 241.

(5) جلال أحمد أمين، مصدر سابق، ص 265.

وترجع المشكلة السكانية إلى النقص الكبير في عدد الوحدات السكنية، والزيادة السكانية ذات المعدل السريع، والتوسع العمراني غير المخطط والمتزايد على نحو متسرع، والارتفاع في أسعار الأراضي، وتكلفة البناء والتوزيع المتفاوت للدخول(1).

لذلك ينبغي على الدولة أن تضع الخطط للحد من هذه المشكلة، ويعد المسكن أو المأوى من الحاجات الأساسية ولابد من تقديم الدعم المالي اللازم لتوفير المسكن لمن يحتاجون إليه(2).

حيث أن أغلب البلدان العربية بدأت تسعى لتحقيق هدف إشباع احتياجات

المأوى بوصفه جزءاً من جهدها الإجمالي لتحقيق الإسراع بمعدلات النمو الاقتصادي، أو الإصلاح الاجتماعي والقضاء على الفقر(3).

ج- الصحة

يرتبط الاحتياج الأساس للرعاية الصحية بالوضع المعيشي، الذي اكتملت له أسباب الراحة وعلى ذلك لابد من إشباع الحاجات الأساسية التي تلتها حتى تكتمل تلبية الحاجات الصحية(4).

إذ ينظر إلى الرعاية الصحية على أنها حق لكل إنسان، ومن ثم فأنها تستمد شرعيتها من حقيقة أنها تتعلق بالحفاظ على الإنسان، الذي يعد أثمن الموجودات على البسيطة.

(1) المصدر السابق نفسه، المكان نفسه.

(2) روحي الشريف و الجباجي، التكنولوجيات والتنظيم في عملية التوفير الدائم للمأوى الأساسي في المنطقة العربية، ورد في أسامة الخولي وآخرون، حاجات الإنسان الأساسية في الوطن العربي، مصدر سابق، ص 288.

(3) المصدر السابق نفسه، ص 290.

(4) وفيق حسونة، المتطلبات التكنولوجية والتنظيم للإشباع الدائم للحاجات الصحية الأساسية في العالم العربي، ورد في أسامة الخولي وآخرون، حاجات الإنسان الأساسية في الوطن العربي، مصدر سابق، ص
197.

ومن خلال الدور المؤثر للخدمات الصحية، نستطيع إن ندرك بصورة أفضل علاقة الاعتماد المتبادل بين الصحة ومشروعات القطاع الاجتماعي الأخرى،

التـي تشـكل جنبـاً إلـى جنـب مـع المشـروعات الاقتصاديـة الإطـار العـام لخطـة التنمية(1).

وتعـرف الحاجـات الصحيـة بأنهـا (الحاجـة الناجمـة عـن نـوع مـن الاضطـراب فـي الصحـة والحيـاة السـوية)(2).

وتبعـاً لهـذا يمكـن تلبيـة الحاجـة إلـى الصحـة عـن طريـق إشـباع كل الحاجـات الأخـرى وهـي الغـذاء، السـكن، الملبـس، الميـاه الصالحـة للشـرب، الصـرف الصحـي والبيئـة المناسـبة.

إذ يعتمد إشباع الحاجات الصحية في أي مجتمع على ثلاثة متغيرات وهي(3):

1 - الأولويات التي يحددها المجتمع للمشكلات الصحية المختلفة.
2 - حالة التكنولوجيا.
3 - تنظيم وإدارة الخدمات الصحية.

فضـلاً عـن هـذا فعلـى الدولـة توفيـر الخدمـات الصحيـة الأسـاسية، عـن طريـق توفيـر التقنيـات العلاجيـة والتأهيليـة للمسـتشفيات والعمالـة الطبيـة (الأطبـاء والصيادلـة والممرضيـن)، لـكل فئاتهـا والتركيـز علـى المناطـق الريفيـة والحضريـة بالنسـبة إلـى اقامـة مـراكز صحيـة لمعالجـة المرضـى وتوفيـر الأدويـة اللازمـة للمعالجة(4).

د- التعليم

يعـد التعليـم هـو محـور الانطـلاق لأي مجتمـع، إذ يـرتبط التعليـم بـدرجة كبيـرة بالعوامـل الاجتماعيـة، ويعـد مـن الحاجـات الأسـاسية مقارنـة بالغـذاء والمسـكن والصحة(5).

(1) جلال احمد أمين، مصدر سابق، ص 267.

(2) وفيق حسونة، مصدر سابق، ص 206.

(3) وفيق حسونة، مصدر سابق، ص 209.

(4) جاك لوب، مصدر سابق، ص 240.

(5) جلال احمد أمين، مصدر سابق، ص 264.

فلم يعد القصد من التعليم هو القرأة والكتابة، بل هو أيجاد إنسان يستطيع أن يساهم بشكل فعال في تطور البلد، علمياً وعملياً، وهو ما ينعكس على رفع المستوى المعيشي بوجه عام ، كما يؤدي إلى تعميق الوعي بنواحي القصور، والى تعزيز فرص العمل، على إن الحاجة تدعو إلى المزيد من الاهتمام والتكامل في مجال التعليم للكبار(1).

إذ تبنت السياسات التعليمية عن طريق تنمية الموارد البشرية لتحسين مستوى التعليم وذلك لتمكين الإفراد وتحسين مستوياتهم العلمية والثقافية والمعيشية، وتجاوز مرحلة التخلف والجهل التي كانت سائدة في مرحلة الاستعمار(2).

وقد حققت هذه السياسات تطوراً ملموساً، انعكس في تضاعف إعداد الطلبة والمعلمين وزيادة الاهتمام بمراحل التعليم كافة، المتمثل بالتعليم ما قبل الابتدائي والأساسي والجامعي(3).

كما تبنت أغلب البلدان سياسات وبرامج التعليم للكبار ومحو ألامية وتعهدت الحكومات بالقضاء على ألامية(4).

فضلاً عن دور الدولة ليس بمراكزها التعليمية فقط، بل دورها تجاه التعليم وأهميته وأنظمتها التعليمية وكفاءة العاملين في الجهاز التعليمي، والربط بين التربية والتعليم والتطور الاقتصادي فقد تكون التقاليد مثلاً عائقاً أمام تطور التعليم، فعلى الدولة أن تفرض ما تراه مناسباً من أجل تطور البلد(5).

(1) حسن العلكيم، الواقع التعليمي والثقافي والإعلامي في الوطن العربي، بحث منشور على شبكة المعلومات الدولية على الموقع (www.hhalkim.com\edurea).

(2) إبراهيم بن عبد العزيز المهنأ، مصدر سابق، ص 112.

(3) جلال احمد أمين، مصدر سابق، ص 262.

(4) سمير غبور، مصدر سابق، ص 67.

(5) سهم نجم، 15 ملايين طفل عربي خارج التعليم، منشور على شبكة المعلومات الدولية على الموقع، (www.swmsa.com).

ويستهدف التعليم في ظل التنمية البشرية المستدامة، بناء قدرات ذاتية للإنسان، لتمكينه بفعالية من تحسين وضعه في المجتمع وتأمين احتياجاته الأساسية بيسر.

هـ- النقل والمواصلات

إعتمد أحد تقارير التنمية البشرية الصادر عن المؤسسات الدولية في ديباجته على مقولة ظلت تتناقلها الأجيال على طول التاريخ الممتد لأكثر من (1400) سنة، ألا وهي مقولة الأمام علي بن أبي طالب (علية السلام)(لو كان الفقر رجلاً لقتلته).

إلا أن الباحثين قد اغفلوا في دراساتهم لمتطلبات الحاجات الأساسية والتي تشكل أركان التنمية البشرية، إن الأمام علي بن أبي طالب (علية السلام)، قد أبلغ ولاته بشان استحصال حقوق الدولة الشرعية، بان واسطة النقل (وهي في ذلك الزمن الخيول)، يجب أن تكون خارج التكليف، مما يؤشر ببساطة شديدة، إن النقل يعد حاجة أساسية يستلزم توافرها للفرد.

بالرغم من عدم اعتراف كتاب التنمية بهذه الحقيقة، فأن حكومات ودول العالم المتقدم تحرص على توفير كل الإشكال المتاحة من وسائط النقل تحت تصرف الفرد، وغالباً ماتكون أسعارها متناسبة مع مستويات الدخول الفردية(1).

(1) عبد علي كاظم المعموري ، الفلسفة والسياسة الاقتصادية عند الأمام
علي بن أبي طالب (علية السلام)، (تحت الطبع)، الجزء الثاني ، دار الهدى، بيروت ، 2008.

دور الدولة في المدارس الاقتصادية الفكرية

إن تـأريخ الفكـر الاقتصـادي يتعلـق بتـأريخ الأفكـار والأحـداث التـي عرضـت الإنسان في أمور حياته الاقتصادية ولم يكن هذا الفكر قائماً بذاته، بل انه ظهر مندمجاً ومختلطاً مع أفكار فلسفية واجتماعية ودينية وسياسية.

فاختلفت المدارس الفكرية في وجهات النظر في كثير من الآراء والنظريات والظواهر ذات الصلة المباشرة أو غير المباشرة بحقل اهتمامها، فقد اختلفت فـي نظرتـها إلـى الـدور الاقتصـادي للـدولة، إذ يمكـن بوجـه عـام تـرتيب هـذه الوجهات من حيث الدعوة إلى رفع يد الدولة عن النشاط الاقتصادي وتطبيق مبدأ الحرية الفردية، وبين تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي واختزال دور الـدولة إلـى مـهام تحقـيق العـدل والأمـن ببعديه الـداخلي والخـارجي وحمايـة الملكية الخاصة وتطبيق القانون.

ومن بين هذه الآراء المختلفة سوف نتناول أهم هذه المدارس، التي هي الأكثر أهميـة فـي تـأريخ الفكـر الاقتصـادي بوجـه عـام، فيمـا يخـص دور الـدولة الاقتصادي، وهي (الكلاسيكية -الكينزية - النيوكلاسيكية أو(التقليدية)).

الدولة في المدرسة الكلاسيكية

كـان لظـهور مـا يعرف بالمدرسة الكلاسيكية (Classical Theory) فـي أواخـر

القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر، وحتى نهاية العشرينات من القرن العشرين (الكساد الكبير) 1929، يعد تطوراً مهماً في الفكر الاقتصادي من حيث تأثيرها على النواحي المختلفة (الإنسانية- الاقتصادية- الاجتماعية- الفكرية- السياسية)، ولكي نفهم كيف كانت أراء المدرسة الكلاسيكية وانعكاسها لهذا التطور واستجابة لمقتضياته.

حاولت المدرسة الكلاسيكية التسويغ بعدم وجوب تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، من خلال الاعتقاد بأن الاقتصاد يسير نفسه بصورة تلقائية، وإذا حدث أي خلل من شأنه أن يؤدي إلى ظهور اختلال أو مشكلة مثل (بطالة - تضخم)، فأن الاقتصاد لايلبث أن يعود إلى حالة التوازن الطبيعية تلقائياً، من دون حاجة إلى تدخل من جانب الدولة، بل هنالك قوى داخلية أو ما سماها آدم سميث (اليد الخفية)(Invisible Hand)، هي التي تعمل على إعادة النظام الاقتصادي إلى وضعه الطبيعي، أي إلى حالة التوازن مع وجود الاستخدام الكامل* (1).

فضلاً عن أن هذا النظام من شانه أن يحقق التوازن والانسجام بين المصالح الخاصة للإفراد مبنية على وفق البواعث المتقدمة وبين المصالح العامة، وهذه هي فكرة اليد الخفية التي تعني إن الأفراد في سعيهم لتحقيق صالحهم الخاص يحققون بدون أن يشعروا المصلحة العامة(2).

إن هذا النظام (حسبما بينه آدم سميث) بأنه يولد نتائجاً مفيدة للفرد والمجتمع، فيجب على الدولة أن تمتنع عن التدخل فيه وتتركه يعمل حراً كما يجب أن يكون، فإن أي تدخل من الدولة في سير هذا النظام قد يؤدي إلى الإخلال به وبالنتائج التي تتولد عنه(3).

إذ تقوم افتراضات النظرية على أساس وجود الهيكل الاقتصادي الذي لا تتدخل فيه الدولة في مختلف نواحي النشاط الاقتصادي، فهو إذن هيكل اقتصادي يعتمد على الايمان بحرية الأفراد في التصرف وبالمنافسة الحرة

وبمبدأ حرية التجارة(4).

(1) جون كينيث جالبريت، تاريخ الفكر الاقتصادي الماضي والحاضر، ترجمة احمد فؤاد بليع، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، العدد (261)، 2000، ص 104.

(2) حازم الببلاوي، دليل الرجل العادي إلى تاريخ الفكر الاقتصادي، دار الشروق، القاهرة، ط1، 1999، ص ص 55-56.

(3) عبد الرسول سلمان، معالم الفكر الاقتصادي، شركة الطبع والنشر الأهلية، بغداد، ط1، 1966، ص 162.

(4) عبد الرحمن يسري احمد، تطور الفكر الاقتصادي، الدار الجامعية، القاهرة، 2001، ص 200.

ونظراً لقوة الرأسمالية الصناعية في بداية نشأتها في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، وكذلك لما كان يحققه الفن الإنتاجي الجديد من انخفاض في تكاليف المنتجات، فقد بين المنتجون إن تدخل الدولة ووضعها للقيود والعوائق على النشاط الاقتصادي، من شانه أن يعرقل من تصريفهم لمنتجاتهم في الداخل والخارج، ومن ثم يضعف من فرص الربح المراد الحصول عليها، فكانت مصلحة المنتجين أنفسهم في تحقيق هدفين(1):

1 - إلغاء القيود كافة التي كانت تفرضها الدولة على النشاط الاقتصادي في المبادلات الداخلية والخارجية.

2 - عدم إيجاد أية تحالفات اقتصادية، سواء بين المنتجين أم العمال، وترك الإنتاج والمبادلات كلها لنظام المنافسة الكاملة (الحرة)، بحيث يستفيد كل منتج مما قد يحققه من تخفيض نفقات الإنتاج.

ولابد من تحديد الهدف الرئيس لدور الدولة الاقتصادي عند الكلاسيكيين، إذ توصلوا إلى ترك الاقتصاد حراً بأتباع مبدأ تقسيم العمل والتخصص لأن من شأن هذا أن يؤدي إلى زيادة إنتاجية العمل، كذلك فأن التخصص يؤدي إلى زيادة المهارة العمالية والى زيادة القدرة في الابتكار، ولكن لكي ينجح تقسيم العمل فلابد من قيام الأفراد بالادخار، وذلك لأن زيادة الادخار ضرورية لزيادة رأس المال، وبالتالي إلى زيادة القدرة الإنتاجية في المجتمع، مما يؤدي بدوره إلى زيادة الإنتاج والمبادلات وزيادة دخول الأفراد(2).

وقد انتهى أدم سميث ومن معه من رواد الفكر الكلاسيكي، بوضع جملة من عوامل رئيسة تدفعهم تجاه تحديد دور الدولة في النظام الاقتصادي وهي(3):

1 - إن تـدخل الـدولة يعتــرض ويقـوض الحريــة العامــة بمـا فيـها الحريـة الاقتصادية.

2 - مـن شـان تـدخل الـدولة الواسع فـي الحيـاة الاقتصـادية، الاضرار بمبـدأ المنافسة الذي عد حجر الزاوية في أسلوب الإنتاج الرأسمالي.

3 - لا حاجة لهذا التدخل حتى في ظل حدوث أختلالات اقتصادية، إذ إن من شان آليات (ميكانزمات الأسواق) أن تعيد التوازن إلى الاقتصاد تلقائياً.

4 - تعتمد الدولة في جل نشاطها على (إيراداتها) المتأتية من الضرائب على الأفراد والمؤسسات، وعليه كلما زاد دور الدولة ازدادت الضرائب على المنتجين (الوحـدات الإنتاجيـة)، ممـا يعني خفضاً لمستويات الأرباح وأضعاف التراكم الرأسمالي وإعادة الإنتاج.

5 - يرى أدم سميث أن مجمل أنشطة الدولة هي استهلاكية (غير منتجة)، ولذلك فالدولة مبذرة للأموال وسيئة الإدارة.

6 - رؤية أدم سميث للدولة لاتخرج مطلقاً عن قناعته التامة بالرأسمالية، لهذا فهي تمثل ألتزاماً أيديولوجياً طبقياً، فهو (يرى أن الدولة تحمل قدراً كبيراً من الدمار).

7 - الدور المناسب للدولة هي أن تكون (سكرتارية رجال الأعمال).

(1) لبيب شقير، تاريخ الفكر الاقتصادي، دار النهضة مصر، القاهرة، بلا سنة، ص 104.

(2) آدم سميث، ثروة الأمم، ترجمة حسني زينه، الجزء الأول، معهد الدراسات الإستراتيجية، بيروت، ط1، 2007، ص 32.

(3) عبد علي كاظم المعموري، تاريخ الأفكار الاقتصادية من الكلاسيكية إلى التوقعات العقلانية، الجزء الثاني، مركز حمو رابي، بغداد، 2007، ص ص 13-14.

وعلى وفق ذلك فأن الكلاسيك لا يعارضون بشكل مطلق تدخل الدولة، فهنالك حالات تتطلب ذلك وتستوجبه، وقد أكدوا ضرورة التنبه لها، ومع ذلك يظل التوجه العام للفكر الكلاسيكي هو نحو الحرية الاقتصادية ولكن دون جمود أو تعصب(1).

وتأسيساً على ذلك فان الحاجة والضرورة تنفيان تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، وإن الحرية الاقتصادية هي السياسة الرشيدة الواجبة الأتباع، التي عبر عنها شعارهم (دعه يعمل.. دعه يمر، فسوف يمضي العالم لوحده)(2).

وفضلاً عن أن دور الدولة عند الكلاسيك أقتصر على إنتاج أو تقديم الخدمات العامة، التي لا يمكن للأفراد أو القطاع الخاص انتاجها أو تقديمها عن طريق السوق الاعتيادية كبقية السلع والخدمات، إذ يرى أن يتركز دورها بالاتي(3):

(1) حازم الببلاوي، مصدر سابق، ص ص 54-55.

(2) جون كينيث جالبريت، مصدر سابق، ص 106،

(3) عبد علي كاظم المعموري، تاريخ الأفكار الاقتصادية من الكلاسيكية

إلى التوقعات العقلانية، مصدر سابق، ص 14.

1 - ضبط الأمن والنظام وحماية ممتلكات ومصالح الطبقة الرأسمالية.

2 - حماية الحدود الخارجية للبلد من الاعتداء الخارجي أي التمكين السيادي للدولة.

3 - المحافظة على تطبيق القوانين والأنظمة التي شرعتها الدولة وهي قوانين في مصلحتها تخدم الطبقة الرأسمالية، اعتماداً على أن الدولة طبقية.

وبالرغم من ذلك يمكن للدولة أن تتدخل في اقامة المشروعات والهياكل، التي يتجنبها النشاط الفردي، لأن العائد المترتب عليها لا يغطي تكاليف إنشائها، ويندرج في إطار المشروعات والهياكل المذكورة أنشاء وصيانة الطرق وأقامه شبكات الري والبزل والجسور والمؤسسات التعليمية والصحية وخدمات الاتصالات مما يندرج فيما يصطلح عليه برأس المال الاجتماعي(1).

الدولة في المدرسة الكينزية

ترتبط السياسات الاقتصادية بعد قيام أزمة (1929- 1933)، التي عرفت بأزمة (الكساد العظيم) بظهور ما يطلق عليها بـ(المدرسة الكينزية)، والتي تنسب إلى الاقتصادي الانكليزي جون مينا رد كينز (J.M. Keynes) (1946 -1883)، إذ عمد إلى وضع العديد من الفرضيات الاقتصادية في كتابه الشهير (النظرية العامة للاستخدام والفائدة والنقود) عام 1936، وقد أثار هذا الكتاب منذ نشره جدلاً واسعاً بين الاقتصاديين، وأثر تأثيراً كبيراً على الفكر اللاحق حتى قد عبر بعض الاقتصاديين بأنه (ثورة فكرية) في تاريخ الفكر الاقتصادي(2).

(1) سعيد النجار، تاريخ الفكر الاقتصادي من التجاريين إلى نهاية التقليديين، دار النهضة العربية، بيروت، 1977، ص 127.

(2) عبد الهادي علي النجار، الإسلام والاقتصاد، سلسلة عالم المعرفة،

المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، العدد(63)، 1983، ص48.

لقد أشار كينز إلى أن التوازن المفترض كلاسيكياً غير حقيقي، لأن آليات السوق غير قادرة على ضبط هذا التوازن، وعلية فأن آلية النظام الأساسية، تؤكد الاختلال بشكل دائم ، وركز على إن هذه الآليات غير قادرة على أخراج النظام من أزمته في ظل فروضه الأساسية الا بتدخل الدولة، لذلك توصل كينز بأن الدولة تعد المضخة الدافعة للطلب الفعال(1).

إذ جاءت أفكار كينز نقداً للأفكار الكلاسيكية، وبديلاً عنها في معالجة ظاهرة الكساد التي سادت بعد الحرب العالمية، إذ نادى بنظرية التوازن الكلي، ومن ثم رفض تطبيق التحليل الحدي على الاقتصاد العالمي، ومن هنا فتح كينز باب التدخل من جانب الدولة عن طريق سياستها المالية بأجراء نفقات على بعض المشروعات(2).

وأكد كينز بأن التوازن الاقتصادي لا يعني بالضرورة استخداماً كاملاً، للعناصر الإنتاجية، ولايعني تصفية البطالة على وجه التحديد، لأنه لا يحصل تطابق دائمي بين الطلب الإجمالي على السلع وبين عرضها الإجمالي، ذلك لأن تخلف الطلب عن العرض حقيقة واضحة في المجتمع الرأسمالي، بسبب التفاوت الكبير في توزيع المداخيل بين الأفراد، وعلى هذا فأنه شدد القول بأن التلقائية (العفوية) عاجزة عن استخدام العناصر الإنتاجية بشكل كامل، وطالب الدولة بضرورة التدخل في تنظيم الشؤون الاقتصادية، وتجلى هذا بتهيئة الظروف للاستخدام الكامل للعناصر الإنتاجية وإيجاد توازناً بين الادخار والاستثمار الاجتماعي(3).

فقد أدخل كينز قبل كل شيء مفاهيم الادخار القومي والاستثمار القومي، التي لم يكن يهتم بها الاقتصاديون في القرن التاسع عشر، فهؤلاء درسوا الادخار الفردي والدخل الفردي أي اهتموا بما يسمونه الآن بـ(الاقتصاد الجزئي) (Micro

أما كينز فقد اهتم بما يسمى بـ(الاقتصاد الكلي) (Macro Economic)، أي بكميات أجمالية (كالدخل القومي والاستهلاك الإجمالي Economic)، والادخار الإجمالي)(4).

(1) عبد علي كاظم المعموري، تاريخ الأفكار الاقتصادية من الكلاسيكية إلى التوقعات العقلانية، مصدر سابق، ص137.

(2) فتح الله ولعلو، الاقتصاد السياسي، دار الحداثة، بيروت، ط1، 1981،

ص135.

(3) عبد القادر الجبوري، التاريخ الاقتصادي، جامعة الموصل، العراق، 1979، ص 239.

(4) خزعل البيرماني، مبادئ الاقتصاد الكلي، مطبعة الديواني، بغداد، 1987، ص 138.

وعد كينز إن إنعاش الاقتصاد الرأسمالي وإخراجه من سباته وركوده، مسألة تعتمد على تحقيق التشغيل العام، الذي يعتمد على تفاعل ثلاثة عناصر هي(1):

1 - الميل نحو الاستهلاك.
2 - الفعالية الحدية للاستثمارات الرأسمالية (الكفاية الحدية لرأسمال).
3 - معدل الفائدة.

وهكذا يتضح بأن تحليل كينز يعترف بأن البطالة ليست امرأ استثنائياً ومؤقتاً، بل يمكن أن تمثل حالة طبيعية للاقتصاد، وذلك إذا كانت ظروف الطلب الفعلي أو الفعال غير كافية لتشغيل الموارد كافة(2).

ومن هنا يبرز أهمية تحليل مكونات هذا الطلب الفعلي فأن الاستهلاك

أي مع وجود بطالة، والقضاء على البطالة لا يمكن أن يتحقق في مثل هذه الظروف بمجرد عدم التدخل بل لابد من سياسة اقتصادية من الحكومات أو السلطات من أجل تدعيم الطلب الفعلي أو الفعال(3).

وهكذا فقد أخذت نظرية كينز الأساس النظري لسياسات التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي من أجل تحقيق العمالة والقضاء على البطالة(4).

وإن جماعة كينز وأصحاب النظريات المماثلة أكدوا توزيع إعانات البطالة وغيرها، من أجل خلق أو (دعم) القوة الشرائية للأفراد، وكذلك تخفيض النقود، وأتباع سياسة السوق المفتوحة بشراء الدولة وبيعها للذهب من أجل التأثير على كمية النقود في البلد(5).

(1) عبد القادر الجبوري، مصدر سابق، ص ص 239-240.

(2) فتح الله ولعلو، مصدر سابق، ص 136.

(3) حازم الببلاوي، مصدر سابق، ص ص 140-141.

(4) جون كينيث جالبريت، مصدر سابق، ص 253.

(5) طارق العزاوي، الفكر والتاريخ الاقتصادي، مطبعة الأزهر، بغداد، ط2، 1975، ص ص 238-239.

إذ يضع كينز مجموعة تحديات على الدولة للتعامل مع النقد والسياسة النقدية هي(1):

1 - على الدولة العمل على معالجة تحديد عرض النقد لما له تأثير على سعر الفائدة، مما يتطلب تأمين وفرة من العرض النقدي في التداول، من أجل إبقاء سعر الفائدة عند مستوى يجعلها منخفضة كما يشجع الاستثمار.

2 - فك ارتباط (النقد) المتداول بالمعادن واستغناء الدولة عن الأساس الذهبي، هذا من شأنه أن يقلل تعلق الأفراد بالنقد السائل.

3 - قيام المصارف والبنوك المركزية التي تتولى إصدار العملة بتخفيض قيمتها من اجل تقليل ظواهر الاكتناز النقدي، وعندئذ سيقلل الأفراد تمسكهم بنقد تنخفض قيمته شيئاً فشيئاً، هذا سينعكس ايجابياً على انخفاض سعر الفائدة.

4 - الفائـدة بنظـر كـينز هـي أصـلاً ظـاهرة نقـدية وهـي ليسـت مكـافأة عن(الانتظار)، كما يزعم مارشال، بل مكافأة عن عدم الاكتناز أي التخلي عن السيولة.

5 - يرجع كينز بشأن الفائدة إلى مذهب أرسطو قديماً والكنيسة الوسطى، في أن المال في حد ذاته غير منتج وحبذ قيام مجتمع يحصل على الجزاء فيه أولئك الـذين ينتجـون السـلع والخـدمات، أكثر من الذين يحتكرون الأسواق ويمتصونها ويكتنزون الثروات.

بينما دعي كينز إلى تنظيم الحكومة للاقتصاد بموازنة الضرائب عبر الأنفاق العام على الخدمات، والقطاع العام هو أساس سياسة الأنفاق العام التي بدأها الرئيس الأمريكي فرانكلين روزفلت والمعروفة بـ(New Deal)عام 1931(2).

(1) عبد علي كاظم المعموري، تاريخ الأفكار الاقتصادية من الكلاسيكية إلى التوقعات العقلانية، مصدر سابق، ص 138.

(2) جون كينيث جالبريت، مصدر سابق، ص 263.

أن (الوصفة الكينزية) لتفعيل دور الدولة في النشاط الاقتصادي على تحديد الإجراءات والسياسات اللازمة لزيادة الطلب الكلي الفعال إلى المستوى اللازم لتحقيق التوازن الاقتصادي عند مستوى الاستخدام الكامل(1).

والجدير بالذكر إن المحاولات الكينزية لا تخرج من إطارها الأيديولوجي عن استخدام الـدولة، كإحـدى أدوات تعـديل الالتـواءات التـي انتابـت المسـارات الرئيسة للرأسمالية، ثم التخلي عنها بعد أن يستعيد النظام الرأسمالي دوره،

على وفق مزايا السوق، ولهذا كان تأكيد كينز أن معالجاته تعد قصيرة الأمد وليست بعيدة الأمد، بمعنى أخر أنه لم يشأ أن يجعل للدولة دوراً ألا لتعديل التشوهات التي تحصل في المنظمات الاقتصادية الرأسمالية في جزء من مساراتها العامة(2).

(1) طارق العزاوي، مصدر سابق، ص ص 236-237.

(2) طارق العزاوي، مصدر سابق، ص ص 236-237.

الدولة في المدرسة النيوكلاسيكية (النقدية)

بدأت الإسهامات الأولى للمدرسة النقدية أو النقودية (The Monetarists) منذ منتصف القرن السابق الا أنها تلامست بقوة في بداية عقد السبعينيات مع حرب أكتوبر عام 1973، إذ شهد الاقتصاد العالمي أزمة أخرى عقب ارتفاع سعر النفط وظهور ما يعرف بظاهرة (التضخم الركوديStagflation)، الذي ساد معظم البلدان الرأسمالية، إذ تمثلت هذه الأزمة في اقتران التضخم بالبطالة حد الزيجة المطلقة وهو اقتران نادر الحدوث في تاريخ الاقتصاد الرأسمالي.

إستند المنهج النقدي الذي قاده الاقتصادي (ميلتون فريدمان) مع مجموعة من الاقتصاديين الذين درسوا في (مدرسة شيكاغو)، وهم (كارل برونز، ملتزر وليدار) الذين نسبوا إلى كينز إهماله دور النقود في التأثير في السياسة الاقتصادية، وترى هذه المدرسة أنه قد أصبح من الواجب عليهم إعادة الدور الحيوي للنقود وبخاصة عرض النقود للتأثير على الحياة الاقتصادية وتقليص دور الدولة بانجازها الوظائف الثانوية(1).

إذ ترى هذه المدرسة أن الرأسمالية كنظام اجتماعي لا تعاني عيوباً أو نقائصاً جدية، وإذا كانت ثمة عيوب أو نقائص فأنها تنجم عن القيود التي تعطل عمل قوانين الاقتصاد الحر، وعن تورط الدولة في ممارسة النشاط الاقتصادي، فضلاً عن تصلب النقابات العمالية وإلحاحها المستمر على رفع مستويات

الأجور.

رؤية المدرسة النقدية هذه تركز على افتراض توافر حرية الحركة للأسعار واقتصار دور الدولة على حماية هذه الحركة من ضغط النقابات والاحتكارات، كما أن النظام الرأسمالي قادر على الحياة والاستمرار في كفالة التطور المتنامي للبلدان التي تأخذ به(2).

إن مكمن اختلاف المدرسة النقدية عن الكينزية، يتلخص في بيان محددات الطلب الإجمالي، وإن التغير في عرض النقد هو العامل الذي يحدد تقلبات المستوى العام للأسعار فضلاً عن المخرجات الإجمالية والعاملة، بافتراض أن سرعة تداول النقود مستقرة أو ثابتة(3).

إن النقود هي أحد الأشكال التي يمكن الاحتفاظ بها بالثروة ولما كان عرض النقود تتحكم به السلطات النقدية فأنهم اهتموا بدراسة دالة الطلب على النقود لمعرفة تأثيرها على المستوى العام للأسعار مع مختلف أشكال الثروة يعتمد الطلب على أرصدة نقدية حقيقة، تتأثر بثلاثة عوامل رئيسة هي(4):

(1)1) سالم توفيق النجفي، متضمنات النظام الاقتصادي الرأسمالي الجديد: المنهج الاقتصادي للعولمة، مجلة دراسات اقتصادية، بيت الحكمة، بغداد، العدد(3- 4)، 2000، ص7.

(2)2) طالب عبد صالح ناصر، دور الدولة الاقتصادي مع التركيز على التجربة المصرية 1952-1994، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد ، 1998، ص ص 29-30.

(3)3) فؤاد مرسي، الرأسمالية تجدد نفسها، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، العدد(47)، 1990، ص 440.

(4)(4) نقلاً عن: طالب عبد صالح ناصر، مصدر سابق، ص 31.

1 - الثروة الكلية لدى الأفراد.

2 - كلفة فرصة الاحتفاظ بأي من الموجودات، مقارنة بالتخلي عن الموجودات البديلة الأخرى، فكلما كانت فرصة الاحتفاظ بالنقود أعلى، أي كلما كانت العوائد النسبية التي تدرها الموجودات الأخرى أعلى قل الطلب على النقود، مع بقاء الأشياء الأخرى ثابتة.

3 - أذواق وتفضيل حائزي الثروة من الأفراد، وهذا العامل يتصل بالأهمية النسبية المعطاة للنقود كصورة من صور الثروة، وهو أمر يتباين بحسب المجتمعات.

فالحقيقة إن جواً نقدياً صارماً أصبح يسيطر على الحياة المالية في الدول المتقدمة منذ عهد الرئيس الأمريكي (رونالد ريغان)، في بداية ولايته وبجانبه رئيسة وزراء بريطانيا (مارجريت تاتشر)(1)، وهو جو فرض انسحاب الدولة والمؤسسات الحكومية من جوانب عديدة من الحياة الاقتصادية، عبر موجة من عمليات خصخصة الشركات العاملة في مجال انتاج السلع والخدمات المملوكة من الحكومة(2).

ويرى دعاة هذه المدرسة أن التزام الحكومة بتحقيق الاستخدام الشامل، كهدف أساس معلن للسياسة الاقتصادية، وارتباطه مع نمو مستوى الأجور مع مختلف أنواع الإعانات والضمانات وتحقيق شبكات الأمن الاجتماعي السخية، أفضى إلى إصابة قوانين السوق بالشلل، وفرض قيوداً على حرية الحركة وعبث بالاستقرار الاقتصادي، الذي كان يمكن أن يتحقق إذ ما تركت قوانين السوق دون أي أعاقة من جانب الدولة(3).

(1) عبد علي كاظم المعموري، تاريخ الأفكار الاقتصادية من الكلاسيكية إلى التوقعات العقلانية، مصدر سابق، ص 141.

(2) حازم الببلاوي، مصدر سابق، ص 158.

(3) فاطمة احمد الشربيني، المدرسة النقدية وتأثيراتها على اقتصاديات الدول النامية، مجلة المنار، دار الفكر العربي للأبحاث والنشر، باريس، العدد(60)، 1989، ص 139.

في ضوء الاعتبارات النظرية المطروحة بشأن المدرسة النقدية، يمكن تناول أهم ملامح السياسة الاقتصادية لهذه المدرسة بالنقاط الآتية(1):

(1) بول أ. ساموبلسون و ويليام د. نوردهاوس، الاقتصاد، ترجمة هشام عبد الملك، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2001، ص 641.

1 - يجب أن تتوجه السياسة الاقتصادية لمعالجة التضخم بشكل أساس، إذا كانت هذه المشكلة من وجهة نظرهم هي نقدية بحتة، فان علاجها يتوقف على سياسة نقدية صارمة، تفضي إلى ضبط معدلات نمو عرض النقد في الاقتصاد، وبما يتلاءم مع معدلات نمو الناتج المحلي الحقيقي وطلب الأفراد على النقود، إذ إن سعر الفائدة مرتفع لإبطاء معدلات النمو السريعة في الاقتصاد، وأن تأثير النقود على الإنتاج يكون أقوى من تأثيرها على الأسعار والأجور، بسبب كون الطلب الكلي في ظل تقييد نمو النقد، لن يكون بهذا الارتفاع للأجور والأسعار مما يؤدي إلى إيقاف نموها.

2 - لما كان ارتفاع عرض النقد بشكل أساس ناجم عن عجز الموازنة، فان مقتضيات مواجهة التضخم تتطلب القضاء على هذا العجز، وأنه ليس من مهام الدولة ضمان التوظيف الكامل، أو تقديم الخدمات المجانية، أو التوسع في الأنفاق على الخدمات الاجتماعية وشبكات الأمن الاجتماعي، إذ إن ذلك يعطل من فاعلية القوانين الاقتصادية للسوق، وإن آلية السوق هي الآلية المناسبة لتصحيح الأخطاء الناجمة عنها.

3 - إن السياسة الاقتصادية للدولة يجب أن تهتم بالتأثير على جانب العرض

الكلي، والتأثير في زيادة الإنتاج، مما يتطلب معه تخفيض الضرائب على الدخل والثروة، إلى زيادة الحوافز لدى الرأسماليين لتحقيق التراكم الرأسمالي المطلوب لزيادة حجم الإنتاج والتشغيل.

وبهذا الصدد يدعو النقديون بأن ليس من وظائف الدولة في النظام الرأسمالي ضمان حالة الاستخدام الكامل، لأنه في السابق أدى إلى تجميد حركة النظام وشل فاعلية القوانين الاقتصادية واليد الخفية، التي تصحح الأخطاء والانحرافات بصورة آلية، وعلى أساس ذلك فأن دور الدولة يقتصر على إنجاز الوظائف التقليدية، فضلاً عن تنفيذ تلك المشروعات الاستثمارية، التي لا تحظى باهتمام القطاع الخاص، وهي مشروعات البنية الأساسية، إذ إنهم يؤمنون بأن القطاع الخاص أكثر كفاءة من القطاع العام في تخصيص الموارد، وأن الحرية الاقتصادية شرط حاسم لضمان نمو اقتصاد سلس ومتصاعد وبعيد عن الأزمات(1).

التنمية البشرية المستدامة: المفهوم والمقاييس

من مفهوم النمو إلى مفهوم التنمية البشرية المستدامة.

يعتقد البعض أن مفهوم التنمية البشرية يختلف عن مفهومي النمو والتنمية الاقتصادية، وتجدر الإشارة إلى شيوع التركيز في العقود الأخيرة على استخدام مفاهيم ومصطلحات أخرى؟ كـ(التنمية البشرية والتنمية المستدامة والتنمية البشرية المستدامة والأمن البشري)، بدلاً من مفهوم التنمية نظراً لتطور البعد البشري في التنمية، إذ سيتم التركيز في هذا الجانب على المفاهيم والمصطلحات ذات العلاقة بمفهوم التنمية بشكل عام، ذلك لفك الالتباس بين المفاهيم وإعطاء لكل مفهوم أهميته.

النمو الاقتصادي (Economic Growth)

(1) محمود عبد الفضيل، الفكر الاقتصادي العربي وقضايا التحرر

والتنمية والوحدة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط2، 1985، ص 179.

ظهر مفهوم النمو الاقتصادي في النصف الثاني من القرن العشرين مختلطاً مع مجموعة من المفاهيم كـ(التنمية أو التنمية الاقتصادية)(1)، وكثيراً ما يتم الربط في الدراسات الاقتصادية بين التنمية الاقتصادية والنمو للدلالة على معنى واحد أحياناً، وعدهما مترادفين في وجودهما، وإن كانت هناك فروق جزئية في معنييهما(2).

فيتميز النمو الاقتصادي عن طريق التطور البطيء والتحول التدريجي(3)، وهو عملية تلقائية تحصل مع الزمن باستمرار، في أطار تشكيلة اقتصادية اجتماعية معينة.

(1) فؤاد مرسي، المفهوم المادي للتنمية الاقتصادية، دار الثورة للصحافة والنشر، بغداد، 1977، ص20.

(2) رياض عزيز هادي، المشكلات السياسية في العالم الثالث، جامعة بغداد، بغداد، ط2، 1989، ص11.

(3) جيكوب فاينر، التجارة الدولية والتنمية الاقتصادية، ترجمة سني ألقاني، مكتبة الانجلو المصرية بالاشتراك مع مؤسسة فرانكلين للطباعة والنشر، بلا سنة، ص239.

فالنمو يحدث بسبب نمو السكان والثروة والادخار، ويشير غالباً إلى التغيير الكمي الذي يحدث في الهيكل الاقتصادي(1).

إذ إن النمو الاقتصادي يسبق التنمية الاقتصادية، وهو ظاهرة تحدث في المدى القصير(2)، إن النمو الاقتصادي يمكن حدوثه من دون أن تصاحبه تغييرات في عملية توزيع الدخل والثروة، كما يعد مفهوم النمو واقعياً ينحصر في أستخدام

الموارد المالية لزيادة الإنتاج في المستقبل، من دون أن يهتم بعملية التوزيع والأثار الجانبية الأخرى التي ترافقها(3).

إذ يقصد بالنمو الاقتصادي (هو حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي أو أجمالي الدخل القومي، بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي)(4).

وإن قياس معدل التنمية الاقتصادية لايصح الأمن خلال معرفة معدل النمو الاقتصادي، الذي يعبر عن (قدرة الاقتصاد القومي على توليد زيادة واستدامة الزيادة السنوية في الناتج القومي الإجمالي بنسبة تتراوح بين (5%) إلى (7%)، ويأخذونه بمعدل نصيب الفرد من الدخل أو الناتج المحلي(5).

وهناك ثلاثة أنواع من النمو هي(6):

(1) سعد حسين فتح الله، التنمية المستقلة المتطلبات والاستراتيجيات والنتائج، سلسلة أطروحات الدكتوراه(27)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط2، 1999، ص22.

(2) فؤاد مرسي، المفهوم المادي للتنمية الاقتصادية، مصدر سابق، ص21.

(3) سعد حسين فتح الله، مصدر سابق، ص23.

(4) محمد عبد العزيز عجمية وآخرون، التنمية الاقتصادية دراسات نظرية وتطبيقية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006، ص73.

(5) دان أوش، قياس النمو الاقتصادي، ترجمة يحيى غني النجار، بيت الحكمة، بغداد، 1989، ص19.

(6) انطونيوس كرم، اقتصاديات التخلف، مركز الإنماء القومي، قسم

الدراسات الاقتصادية، 1980، ص ص 25-26.

1 - النمو التلقائي : وهو يحدث بشكل عفوي عن طريق القوى الذاتية، التي يملكها الاقتصاد الوطني، من دون اعتماد التخطيط على المستوى الوطني أو القومي.
2 - النمو العابر: الذي لا يملك صفة الاستمرارية، ويكون نتيجة لظهور عامل أو عوامل معينه يزول النمو بزوالها.
3 - النمو المخطط: ويكون ناتجاً عن عملية تخطيط شامل لموارد ومتطلبات المجتمع.

فضلاً عن ذلك فلا تعبر هذه الأنواع عن النمو بالمفهوم الاقتصادي، وعلى ذلك فأن النمو الاقتصادي يعني(1):

1- تحقيق زيادة مستمرة في متوسط نصيب الفرد من الدخل.

2- أن تكون الزيادة حقيقية وليست نقدية.

3- أن تكون الزيادة على المدى البعيد.

هذا ويتعين الإشارة إلى أن النمو الاقتصادي يركز على الكم، الذي يحصل عليه الفرد من الدخل في المتوسط، إي على كم السلع والخدمات التي يحصل عليها، ولا يهتم بنوعيتها من ناحية أو بتوزيع الدخل بين فئات المجتمع من ناحية أخرى، فضلاً عن أن النمو الاقتصادي يتحقق حتى دون التدخل من الدولة(2).

التنمية الاقتصادية (Economic Development)

ظهر مفهوم التنمية (Development) بصورة أساسية منذ ستينيات القرن العشرين، وهي عملية وليست حالة، لأنها يجب أن تكون مستمرة ومتصاعدة، تساهم فيها كل فئات المجتمع، وهي عملية واعية محدودة الغايات ذات

استراتيجيات طويلة المدى، وأهداف مرحلية وخطط وبرامج، كما أنها عملية موجهة بموجب ادارة للتنمية تدرك الحاجات الإنسانية، وتملك القدرة على الاستخدام الكفوء للموارد(3).

(1) محمد عبد العزيز عجمية، مصدر سابق، ص77.

(2) سعد حسين فتح الله، مصدر سابق، ص24.

(3) علي خليفة الكواري وآخرون، نحو فهم أفضل للتنمية باعتبارها عملية حضارية، ورد في التنمية العربية: الواقع الراهن والمستقبل، سلسلة كتب المستقبل العربي (6)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط2، 1985، ص ص 72-71.

ويشار إلى أن التنمية تهدف إلى أحداث تغييرات هيكلية اجتماعية واقتصادية لرفع مستوى المعيشة والقضاء على ظواهر التخلف وأحداث نوع من العدالة في توزيع الدخل القومي(1).

وعليه يمكن تعريف التنمية الاقتصادية على (أنها العملية التي يتم بمقتضاها الانتقال من حالة التخلف إلى حالة التقدم، هذا الانتقال يقتضي أحداث العديد من التغييرات الجذرية والجوهرية في البنيان والهيكل الاقتصادي)(2)، ويعرفها آخرون (بأنها العملية التي يتم بمقتضاها دخول الاقتصاد القومي مرحلة الانطلاق نحو النمو الذاتي، وعلى العموم فأن التنمية الاقتصادية هي العملية التي من خلالها تتحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي على مدار الزمن، وتحدث من خلال تغييرات في كل من هيكل الإنتاج ونوعية السلع والخدمات المنتجة، أضافه إلى أحداث تغيير في هيكل توزيع الدخل لصالح الفقراء)(3).

وأخذ البعد السياسي للتنمية يتضح على خلفية حصول دول عديدة على استقلالها السياسي، وظهور كيانات جديدة كدول مستقلة تبحث عن دور لها

على الساحة الدولية(4)، إلا أنها تتمحور حول كيفية التخلص من التبعية(5)، كما تشير إلى عملية التغيير العضوي في طبيعة النظم، بحيث يكون هناك توافق بين فكرة التغيير نحو النسق السياسي(6).

(1) عادل فهمي محمد بدر و فيصل الدحلة، دراسات حول التنمية في الوطن العربي، مؤسسة الخدمات العربية، عمان، 1988، ص96.

(2) سعد حسين فتح الله، مصدر سابق، ص23.

(3) محمد عبد العزيز عجمية وآخرون، مصدر سابق، ص77.

(4) إبراهيم سعد الدين وآخرون، التنمية العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1988، ص51.

(5) فؤاد مرسي، المفهوم المادي للتنمية الاقتصادية، مصدر سابق، ص82.

(6) حسين عبد الحميد رشوان، التغيير الاجتماعي والتنمية السياسية في المجتمعات النامية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1988، ص22.

كما تعني أن القيمة العليا للدولة هي الحرية السياسية المتمثلة بظهور النظام السياسي العقلاني، المعتمد على التعددية واللامركزية في الحياة السياسية، وحرية يكفلها الدستور وبناء نظام تنفيذي، والإقرار بشرعية الأحزاب السياسية وجماعات الضغط، في أطار تحقيق التوازن وبناء اقتصادي حر قائم على الملكية الخاصة(1).

وفي الدول النامية فأن نمط التنمية يرتبط بطبيعة السلطة القائمة، والأساس الاجتماعي لها وطبيعة القوى المسيطرة على أجهزة الدولة(2).

فالتنمية هي فعل يستوجب التدخل والتوجيه من الدولة، التي تمتلك القدرة على أن تنمي المجتمع اقتصادياً بشكل خاص، وتكون مسؤولة عن مدى نجاح تدخلها أو فشله، باستعمال إمكاناتها المادية والمالية والتشريعية كافة (3).

التنمية المستدامة (Sustainable Development)

تعبر التنمية المستدامة عن مفاهيم ورؤى متعددة وشاملة، تتلامس مع مروحة واسعة من المجالات والاهتمامات، تعني التنمية الاقتصادية بشموليتها وفاعليتها في تأمين مستويات لائقة من العيش حاضراً ومستقبلاً، والارتقاء بقدرات المجتمع للنمو الذاتي المستمر، بما فيها تكوين القدرات البشرية المتاحة كماً ونوعاً(4).

إذ صاغ هذا المفهوم مجموعة من الباحثين المهتمين، أبرزهم (أينياسي هاش وموريس ستورقن)، بتقديم أنموذج للتنمية يحترم البيئة ويوليها عناية فائقة، عن طريق تيسير الأستخدام الفعال للموارد الطبيعية، خلال ندوة الأمم المتحدة حول (البيئة البشرية) في ستوكهولم عام 1972، ويجعل التنمية الاقتصادية ملائمة للعدالة الاجتماعية وللحذر البيئي(5).

(1) علي خليفة الكواري وآخرون، مصدر سابق، ص72.

(2) فايز محمد علي، قضايا التنمية والتحرر الاقتصادي في العالم الثالث، منشورات وزارة الثقافة والفنون، بغداد، 1978، ص132.

(3) سعد حسين فتح الله، مصدر سابق، ص22.

(4) ف. دوجلاس موسشيت وآخرون ، منهاج متكامل للتنمية المستدامة، ورد في: مبادئ التنمية المستدامة، ترجمة بهاء شاهين، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، القاهرة، ط1، 2000، ص11.

(5) عبد الخالق عبد الله، التنمية المستدامة والعلاقة بين البيئة

والتنمية، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد(167)، 1993، ص97.

ومع بداية الثمانينات أخذت قضايا البيئة تحظى باهتمام علمي وفكري كبير، برز في (تقرير الاتحاد العالمي للمحافظة على الموارد الطبيعية عام -1981)، الذي خصص بأكمله حول القضايا المتعلقة بالتنمية المستدامة، فعني هذا التقرير الصادر تحت عنوان (الإستراتيجية الدولية للمحافظة على البيئة)، وقد تم وضع أول تعريف للتنمية المستدامة بعدها (السعي الدائم لتطور نوعيه الحياة الإنسانية مع الأخذ بالاعتبار قدرات وإمكانات النظام البيئي الذي يحتضن الحياة)(1).

وعلى الرغم من أهمية ما جاء في هذا التقرير الإ إن الولادة الحقيقية لمفهوم التنمية المستدامة ظهر عام (1987)، كأنموذج سياسي وإنمائي جديد، عن طريق التقرير المعنون (مستقبلنا المشترك)، الذي نشرته اللجنة العالمية المعنية بالتنمية والبيئة والمعروف أيضا بـ(تقرير بروتر لأند*)(2).

إن أهمية المفهوم لا تكمن في جانب محدد، وإنما نجد له من التعاريف، إذ يحتوي التقرير على ستة تعار يف للمفهوم، إذ يترجم التعريف الأكثر تداولاً بأن (التنمية المستدامة هي تنمية تستجيب لحاجات الأجيال الراهنة من دون تعريض للخطر قدرة الأجيال القادمة للاستجابة لحاجاتها أيضاً)(3).

(1) رعد سامي عبد الرزاق التميمي، العولمة والتنمية البشرية المستدامة في الوطن العربي، أطروحة دكتوراه (منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، 2006، ص23.

(2) ليلى أبو الهيجاء، التنمية المستدامة ونظام البيئة، بحث منشور على
شبكة المعلومات الدولية على الموقع، (www.relatedarticales.httm).

(3) اللجنة العالمية للبيئة والتنمية، مستقبلنا المشترك، ترجمة محمد

كامل عارف، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، العدد(142)، 1989، ص83.

وكان من شأن تقرير (مستقبلنا المشترك)، أن لفت الاهتمام العالمي إلى موضوعات التنمية البشرية، مما أفضى إلى عقد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتنمية والبيئة (أنعقد في ريودي جانيرو ـ 3- 14/ حزيران/1992)، والمعروف بمؤتمر(قمة الأرض*)،والذي عد إمداداً لمؤتمر ستوكهولم، وليشكل خطوة متقدمة باتجاه الفهم الحقيقي لمشاكل التنمية البشرية الطويلة الأجل(1).

إذ أكد مؤتمر (ريو) على إستراتيجيات متكاملة لتعزيز التنمية البشرية عن طريق النمو الاقتصادي المستند إلى الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية(2).وبذلك أكدت خطة عمل المؤتمر المسماة (جدول أعمال القرن 21 (Agenda 21)، بأن التنمية الاجتماعية والاقتصادية وحماية البيئة وثيقتا الصلة، ولابد لصنع السياسة الفاعلة من معالجتهما معاً(3).

فقد عرف المبدأ الثالث ألذي تقرر في مؤتمر (ريودي جانيرو)، (بأن التنمية المستدامة تستوجب ضرورة إنجاز الحق في التنمية، بحيث تتحقق على نحو متساو الحاجات التنموية والبيئية لأجيال الحاضر والمستقبل)(4).

وأشار المبدأ الرابع الذي أقره المؤتمر إلى أنه (لكي تتحقق التنمية المستدامة ينبغي أن تمثل الحماية البيئية جزءاً لا يتجزأ من عملية التنمية، ولا يمكن التفكير بمعزل الواحد عن الأخر)(5).

(1) الأمم المتحدة، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، التغيير العالمي والتنمية المستدامة: الاتجاهات الحاسمة، تقرير الأمين العام، اللجنة المعنية بالتنمية المستدامة، الوثيقة المرقمة بـ CN/E،3/1997/17 ، ص2.

(2) ف. دوجلاس موسشيت، مصدر سابق، ص14.

(3) Rio Declaration on Environment Development, UNCED, 1992, (http/habitat.igc.org/agenda21).

(4) ف. دوجلاس موسشيت، مصدر سابق، ص17.

(5) المصدر السابق نفسه، المكان نفسه.

فضلاً عن ذلك فأن التنمية المستدامة تؤكد ما يعرف بـ(الإنصاف بين الأجيال)، إذ تؤكد أن نكون منصفين في النظرة إلى المستقبل، عن طريق السعي إلى تحقيق هدف مفاده أن يترك الجيل الحاضر للأجيال المقبلة رصيداً من الموارد مماثلاً للرصيد الذي ورثناه أو أفضل منه(1)، كذلك تعني التنمية المستدامة استخدام حصيلة مستدامة للموارد المتجددة، ومراعاة القدرة المحدودة للبيئة على استيعابها النفايات، فضلاً عن الاستخدام الرشيد للموارد الناضبة (النفط والغاز والماء)(2).

وعليها فأن التنمية المستدامة تسعى إلى تحقيق التوازن بين النظام البيئي والاقتصادي والاجتماعي، وتتجه نحو علاج مشاكل العديد من الناس الذين يعيشون في فقر مطلق(3)، إذ يشير تقرير (مستقبلنا المشترك) إلى (أن الفقر يضعف من إمكانات الناس في استخدام الموارد بأسلوب مستديم ويشدد الضغط على البيئة)(4).

كما يشير أيضا تقرير (مستقبلنا المشترك)، إلى (أن مستويات عالية من النشاطات الإنتاجية يمكن أن تتعايش مع الفقر الواسع، ويمكن أن تهدر البيئة، لذلك فأن التنمية المستدامة تتطلب أكثر من النمو، فهي تتطلب تغييراً في مضمون النمو، مما يجعله أقل كثافة في استخدام الموارد والطاقة ويجعل آثاره أكثر إنصافاً)(5).

ولابد من الإشارة إلى أن (جدول أعمال القرن 21) خصص الفصل (40) المعنون (المعلومات اللازمة لعملية صنع القرارات)، الذي يدعو فيه إلى وضع مؤشرات

للتنمية المستدامة لتوفير أسس راسخة لصنع القرار على جميع المستويات، وللمساهمة في استدامة ذاتية التنظيم للنظم البيئية والإنمائية(6).

(1) عبد الخالق عبد الله، مصدر سابق، ص 99.

(2) مفهوم التنمية المستدامة، منشور على شبكة المعلومات الدولية على الموقع، (www.unesco.org).

(3) Edward B.Barbier, Sustainable Development: Economics and Environment in the Third World, U.K, 1990, p.3: (www.worldcatibraries.org) .

(4) اللجنة العالمية للبيئة والتنمية، مستقبلنا المشترك، مصدر سابق، ص91.

(5) المصدر السابق نفسه، ص95.

(6) الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، وضع واستخدام المؤشرات القابلة للتطبيق فيما يتعلق بالأمن الغذائي والتنمية المستدامة، المغرب، آذار/2001، ص2.

وعلى هذا الأساس نشأت عن قمة الأرض (لجنة التنمية المستدامة)، التي تأسست عام (1992) والتي نشرت عام (1996) كتابا بعنوان (Development Framework and Methodologies Indicators of Sustainable).

ويتضمن هذا الكتاب قائمة بنحو (130) مؤشراً مصنفاً في أربع فئات رئيسة (مؤسسية-اجتماعية- اقتصادية- بيئية)، ينبغي أن تؤخذ في نظر الاعتبار للتوصل إلى صورة أوسع وأشمل للتنمية المستدامة(1).

بالرغم من أن مؤتمر (ريو) زاد الوعي بالقضايا البيئية، وتم تحقيق تقدم في

مجالات معينة، مثل طاقة الريح والزراعة العضوية، فأن النتائج الملموسة كانت قليلة جداً(2).

ويعود أحد أسباب ذلك، إلى أن الوثائق التي صدرت عن المؤتمرات كانت غير ملزمة، وهيأ ذلك لكثير من الدول الفرصة للظهور للعالم، بأنها جادة في اتخاذ مواقف ايجابية إزاء المشاكل البيئية والإنمائية، ألا أن الحقيقة أغلب هذه الدول لم تنفذ التزاماتها(3).

(1) الأمم المتحدة، الاسكوا، تطبيق مؤشرات التنمية المستدامة في بلدان الاسكوا، نيويورك، 2001، ص5.

(2) Basil M.H. Sharp, Sustainable Development: Environment and Economic Framework Integration, 15\5\2004: (www.breasury.govt) .

(3) س. دوك لي وفكتور س. لي، ما بعد ريو: التحدي البيئي الجديد، ورد في: دوجلاس موسشيت وآخرون، مصدر سابق، ص90.

بالرغم من الإخفاق الكبير الذي تمخض عن مؤتمر (ريو)، أنعقد بعد عشر سنوات (مؤتمر جوهانسبرغ – 2002)، أو ما يعرف بـ(القمة العالمية للتنمية المستدامة)، أو (قمة الأرض الثانية)، ليؤكد تنفيذ (جدول أعمال القرن 21)، فضلاً عن تحديد بعض الأهداف الجديدة، مثل تقليص نسبة أولئك الذين لا يتمتعون بالمرافق الصحية الأساسية إلى النصف بحلول عام (2015)، وإنتاج واستخدام المواد الكيماوية بحلول عام (2020)، بواسطة سبل لاتعود بالضرر على صحة البشر والبيئة والمحافظة على الأرصدة السمكية، وتحقيق خفض كبير في المعدل الحالي للفقر في التنوع البيولوجي عام (2010)(1).

بيد أن المؤتمر لم يضع حلولاً للمساعدة في محاربة الفقر وتدهور البيئة المستمر، بل أكد فقط أن الخطوات العالمية والمتواصلة، هي ما يلزم للتصدي

لكثير من مشاكل العالم الأكثر إلحاحاً(2).

التنمية البشرية المستدامة (Sustainable Human Development)

منذ مطلع التسعينيات ركز برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، نشاطه على الجوانب البشرية في عملية التنمية الشاملة مشجعاً على بروز رؤية جديدة للتنمية، تركز على خيارات الناس وقدراتهم دون المساس برفاهية الأجيال الحالية والمستقبلية، ولقد تم توضيح كثير من إبعاد هذه الرؤية للتنمية في التقرير السنوي للتنمية البشرية، الذي أعدته الأمم المتحدة منذ عام (1990) (3).

وقد جاء في هذا التقرير تعريف التنمية البشرية على أنها (عملية توسيع خيارات الناس)(4)، والواقع أن الخيارات (Choices) هي تعبير عن مفهوم أرقى، يعود إلى الاقتصادي (امارتياصن)، ألا وهو (الاستحقاقات-Entitlements)، الذي يعبر عن حق البشر الجوهري في هذه الخيارات(5).

(1) الأمم المتحدة، مؤتمر (قمة جوهانسبرغ) لعام (2002)، منشور على شبكة المعلومات الدولية على الموقع (www.un.org).

(2) قمة الأرض تقر خطة تنفيذ خاصة بالتنمية المستدامة، منشور على شبكة المعلومات الدولية على الموقع (www.arabic.peapleaily.com).

(3) محمد عبد العزيز عجمية وآخرون، مصدر سابق، ص137.

(4) Human Development Report 1990, UNDP, New York, 1990, p.10.

(5)5 نقلا عن: نادر فرجاني، التنمية الإنسانية في الوطن العربي: رؤية مستقبلية، ورد في: ساسين عساف وآخرون، قضايا عربية معاصرة، مؤسسة عبد الحميد شومان، عمان، 2001، ص102.

ومن حيث المبدأ فأن استحقاقات البشر يمكن أن تكون غير محدودة، وتتغير من الزمن، ولكن عند أي من مستويات التنمية، فان الاستحقاقات الثلاث الأساسية في نظر تقرير التنمية البشرية هي(1):

1 - العيش حياة طويلة وصحية.
2 - الحصول على المعرفة.
3 - توافر الموارد اللازمة لمستوى معيشي لائق.

لكن التنمية البشرية لاتقف عند هذا الحد بل تتعدى إلى حقوق أضافية أخرى، تشمل (الحرية السياسية والاقتصادية والاجتماعية وتوافر الفرص للإنتاج والإبداع والاستمتاع باحترام الذات وضمان حقوق الإنسان)، وهو ما يشير بأن التنمية البشرية ليست مجرد تنمية (الموارد البشرية) وإنما هي توجه إنساني للتنمية الشاملة المتكاملة(2).

وبحلول عام (1993) أطلق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الرؤية الجديدة للتنمية تحت عنوان (التنمية البشرية المستدامة)، وعرفها بأنها (تنمية الناس، من أجل الناس، بواسطة الناس)، فأن تنمية الناس تعني الاستثمار في قدرات البشر،(التعليم - الصحة - المهارات)، حتى يمكنهم العمل على نحو منتج وخلاق، والتنمية من أجل الناس معناها كفالة توزيع ثمار النمو الاقتصادي الذي يحققوه توزيعاً واسع النطاق وعادلاً، والتنمية بواسطة الناس معناها إعطاء كل إنسان فرصة المشاركة فيها(3).

(1) صلاح عبد الحسن، الإطار ألمفاهيمي المستخدم في عمليات قياس التنمية البشرية المستدامة وتحديد مستوياتها، ورد في ناديه حجاب وآخرون، دراسات في التنمية البشرية المستدامة في الوطن العربي، بيت الحكمة، بغداد، 2001، ص81.

(2) الأمم المتحدة، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، التغير العالمي والتنمية المستدامة: الاتجاهات الحاسمة، مصدر سابق، ص37.

(3) Human Development Report 1993, UNDP, New York, 1993, p.3.

لهذا فالتنمية البشرية المستدامة تؤكد جانبين، احدهما هو تشكيل القدرات البشرية في مجالات الصحة والتعليم والمعرفة ومستوى الرفاه، والثاني تمكين البشر من استثمار قدراتهم سواء للتمتع في أوقات الفراغ أم في الإنتاج، أم للمساهمة في المجالات السياسية والاجتماعية والثقافية وغيرها(1).

إما تقرير التنمية البشرية لعام (1994)، فيشير إلى ضرورة قيام عملية صادقة طويلة من التنمية البشرية المستدامة، التي لاتولد نمواً اقتصادياً فحسب، بل توزيع فوائده توزيعاً منصفاً، أنها تنمية تعيد توليد البيئة، بدلاً من تدميرها، تنمية تمكن الناس بدلاً من تهميشهم، أنها تنمية تعطي الفقراء الأولوية، وتوسع نطاق اختياراتهم وفرصهم، أنها تنمية موالية للناس وللطبيعة ولفرص العمل وللمرأة(2).

وعلى هذا الأساس عرف التنمية البشرية المستدامة على إنها (إنموذج للتنمية يمكن جميع الإفراد من توسيع نطاق قدراتهم البشرية، إلى أقصى حد ممكن وتوظيف تلك القدرات أفضل توظيف لها في جميع المجالات، وهو يحمي أيضاً خيارات الأجيال التي لم تولد بعد، ولا يستنزف قاعدة الموارد الطبيعية اللازمة لدعم التنمية في المستقبل)(3).

إذ يمكن وصف التنمية البشرية المستدامة، بأنها تجمع محورين من محاور التنمية، فهي أكبر من مجرد حاصل جمع التنمية البشرية والتنمية المستدامة، بكونها تصنف إلى عناصر التنمية ضرورة الاهتمام، برأس المال الاجتماعي (Social Capital)، الذي يعني بأنه استعداد الناس للالتزام الواعي بالتنازل عن

بعض طموحاتهم من أجل الأجيال الحالية والمقبلة(4).

(1) نقلا عن: رعد سامي عبد الرزاق التميمي، مصدر سابق، ص32.

(2) جمعية الاقتصاديين العراقية، تقرير التنمية البشرية في العراق 1995، بغداد، 1995، ص4.

(3)Human Development Report 1994, UNDP, New York, 1994, p.4.

(4) طارق بانوري وآخرون، التنمية البشرية المستدامة: من المفهوم النظري إلى التطبيق، الأمم المتحدة، نيويورك، 1995، ص7.

فالتنمية البشرية المستدامة تجعل الناس هم محور التنمية، وتشير بقوة إلى التباينات الموجودة لدرجة أن مواصلة شكل التنمية الحالي يعني إدامة تباينات مماثلة للأجيال القادمة، إذ إن جوهر التنمية البشرية المستدامة، يعني إنتاج إمكانية متساوية للحصول على الفرص الإنمائية الآن وفي المستقبل(1).

إن اعطاء تعريف شمولي لمفهوم التنميـة البشرية المستدامة بأنها (توسيع خيـارات النـاس وقدرتهم من خـلال تكوين رأسمال اجتماعي لتلبيـة حـاجات الأجيال الحالية، بأعدل طريقة ممكنة دون الإضرار بحاجات الأجيال القادمة) (2)، يعني في جله استعادة الثقة بالتفاعل ما بين ماهو اجتماعي واقتصادي وسياسي.

فقد عرف (أمارتياصن) التنمية البشرية المستدامة على أنها (عملية تطول إدارة الأسواق والإدارات الحكومية والعلاقات بين الحاكم والمحكوم والمؤسسات التشريعية والأحزاب السياسية، والمجتمع بعامته، ويتحقق إسهامها في الواقع من خلال تأثيراتها في تعزيز القدرات والحريات ألفردية للإنسان طفلاً أو امرأة أو رجلاً)(3).

وكذلك عرفت (الهيئة العالمية للبيئة والتنمية) التنمية البشرية المستدامة، على أنها (عملية أو صيرورة للتغيير المؤسساتي والمتوافقة والمنسجمة مع حاجات المستقبل، جنباً إلى جنب مع حاجات الحاضر)(4).

(1) محمد عبد العزيز عجمية وآخرون، مصدر سابق، ص 139.

(2) طارق بانوري وآخرون، مصدر سابق، ص 11.

(3) امارتيا صن، التنمية حرية، ترجمة شوقي جلال، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، العدد(303)، 2004، ص58.

(4) مارتن وولف وآخرون، العولمة: الطوفان آم الإنقاذ، ترجمة فاضل جنكر، مركز دراسات الوحدة العربية والمنظمة العربية للترجمة، بيروت، 2004، ص652.

كما عرف المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي التنمية البشرية المستدامة في تقريره (مبادرة من أجل التغيير)، بأن التنمية البشرية المستدامة هي (تنمية لا تكتفي بتولي النمو وحسب، بل توزيع عائداته بشكل عادل أيضاً، وهي تجدد البيئة بدل تدميرها، وتمكن الناس بدل تهميشهم، وتوسع خياراتهم وفرصهم وتؤهلهم للمشاركة في القرارات التي تؤثر في حياتهم، إن التنمية البشرية المستدامة هي تنمية في صالح الفقراء والطبيعة، وتوفير فرص عمل، لصالح المرأة، أنها تشدد على النمو الذي يولد فرص عمل جديدة، ويحافظ على البيئة وهي تنمية تزيد تمكين الناس وتحقيق العدالة فيما بينهم)(1).

فضلاً عن التنمية البشرية المستدامة تعترف بالتنوع، وتقبل بإمكانية وجود أنماط عدة متوازية، تؤدي كلها إلى التنمية، وبإمكانية اختيار كل بلد للنهج التنموي بما يراه صالحا له، على الرغم من تبني الجميع الأهداف التنموية البعيدة المدى نفسها، وهي متقاربة تعطي الأولوية للاستنباط والاستحداث

المتجذر في التجارب السابقة(2).

وذلك يعني أن هذا المفهوم يمثل قفزة نوعية من حيث الانتقال من التنمية التقليـدية المحـددة المعـالم الواضـحة الأهـداف والمتسـلسلة الخطـى، إي بأن هنالك أنموذجاً وحيداً تتبعه كل الدول إلى تنمية بشرية ذات صفات توزيعية، والعمل على جعل هذا التوزيع للمنافع ذا صفة مؤسسية في المنهج(3).

(1) نقلا عن: نشرة التنمية البشرية، وحدة التنمية البشرية، بيت الحكمة، بغداد، العدد(2)، 2006، ص1.

(2) نبيلة حمزة، التنمية البشرية المستدامة ودور المنظمات غير الحكومية حالة البلدان العربية، سلسلة دراسات التنمية البشرية، الأمم المتحدة، نيويورك، العدد(12)، 1999، ص10.

(3) طارق بانوري وآخرون، مصدر سابق، ص 3.

الجدول (1)

الفرق بين المنظورين التقليدي والبديل للتنمية

التقليدي	البديل
خطي	غير خطي
التجانس	التنوع
التقليد	التجديد
معاد للتقاليد المحلية	مؤيد للتقاليد المحلية
الهيكل التركيبي	العامل الإنساني
قصير الأمد	بعيد الأمد

المصدر: طارق بانوري وآخرون، التنمية البشرية المستدامة: من المفهوم النظري إلى التطبيق، الأمم المتحدة، نيويورك، 1995، ص3.

فالتنميـة البشرية المستدامة ترتبط ارتباطاً مباشراً مع الديمقراطية وحقوق الإنسان، عن طريق تأكيدها سيادة القانون والضمانات الدستورية والمساواة

وتكافؤ الفرص، وحرية التعبير، فضلاً عن تأكيدها المشاركة السياسية التي تضمن حرية تكوين منظمات المجتمع المدني والتعددية الحزبية وحق المعارضة، والانتخابات ومراقبة عمل الدولة(1).

وفي هذا الاتجاه يشير تقرير التنمية البشرية لعام (2000)، بأن التنمية البشرية المستدامة (ضمان الحقوق المدنية والسياسية، ليس غاية في حد ذاته، بل هو أيضاً وسيلة للقضاء على الفقر وضمان الحرية لمنظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام، يمكن أن تحقق الكثير فيما يتعلق بإفساح المجال السياسي للفقراء للمشاركة في صنع القرارات التي تؤثر في حياتهم(2).

(1) نبيلة حمزة، مصدر سابق، ص14.

(2) تقرير التنمية البشرية لعام 2000، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، نيويورك، 2000، ص 8.

الأمن البشري (Human Security)

ظهر مفهوم الأمن البشري (الإنساني)*، مع انتهاء الحرب الباردة، وذلك مع صدور تقرير التنمية البشرية عام (1994)، إلا أنها لم تكن المرة الأولى التي يطرح فيها مفهوم الأمن البشري، فقد طرح هذا المفهوم عن طريق بعض الكتابات وأعمال بعض اللجان التي استخدمت تعبير (الأمن الإنساني) أو (الأمن الفردي)، إذ استخدم المفهوم بالأساس مع مفهوم التنمية بمعناه الشامل(1)، وذلك عن طريق محاولات دراسة المشاكل الإنسانية والقضايا ذات الأبعاد الإنسانية، ففي عام (1966) طرح (دبليو. آي. بلاتز) (W.A. Blatz) حول الآمن الفردي (Individual Security Theory)، في كتاب له بعنوان (الأمن الإنساني: بعض التأملات) (Human Security: Some Reflections)، وتمثلت فكرته الأساسية في أن (مفهوم الأمن هو مفهوم شامل يضم العلاقات الاجتماعية كافة، التي تربط الجماعات والمجتمعات وتمثل تعويضاً أو بديلاً عن الشعور الذاتي بغياب الأمن، وذلك بقبول أنماط معينة من السلطة (2).

فيتخذ مفهوم الأمن البشري من الفرد وحدته الأساسية في التحليل، انطلاقاً من أن أمن الدولة رغم أهميته لم يعد ضامناً أو كفيلاً بتحقيق أمن الأفراد، والأكثر من ذلك أنه في أحيان كثيرة تفقد الدولة الشرعية فتتحول ضد آمن مواطنيها(3).

ومن هذا المنطلق برز مفهوم الأمن البشري في محاولة، لإدماج البعد الفردي ضمن مفهوم الأمن بالتركيز على تحقيق أمن الأفراد داخل وعبر الحدود، بدلاً من التركيز على أمن الحدود ذاته(4).

(1) نشرة التنمية البشرية، محبوب الحق والأمن الإنساني، وحدة التنمية البشرية، بيت الحكمة، بغداد، العدد(5)، 2006، ص2.

(2) خديجة عرفة محمد، مفهوم الأمن الإنساني، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية، القاهرة، العدد(13)، السنة الثانية، 2006، ص ص 8-9.

(3) كريم محمد حمزة، الأمن الإنساني والتنمية البشرية الإنسانية، مجلة الحكمة، بيت الحكمة، بغداد، العدد(42)، السنة التاسعة، 2006، ص68.

(4) خديجة عرفة محمد، مصدر سابق، ص9.

وشكل إصدار تقرير التنمية البشرية عام (1994)، نضجاً وتبلوراً واضحاً لفكرة الأمن البشري على يد الاقتصادي (محبوب الحق)، ليأخذ المدى الأوسع ،متعدياً آمن الدولة صوب آمن الإنسان وآمن المجتمع بالشكل الذي يضمن حقوق المواطنين مع إدماج أبعاد أخرى متعددة ، وهو ما يمكن ملاحظة في نص التعريف الذي جاء به التقرير(1).

بأنه (استطاعة الناس أن يمارسوا تلك الخيارات في آمان وحرية، وباستطاعتهم أن يكونوا واثقين بدرجة معقولة من أن الفرص المتاحة لهم

اليوم لايفقدونها غداً)(2).

كما أشار التقرير إن للأمن البشري جانبين(3):

الأول: الأمن من التهديدات المزمنة كالجوع والمرض والقمع.

والثاني: الحماية من الاضطرابات المفاجئة، والتي تضر في أنماط الحياة اليومية، سواء كانت في المنزل أم في العمل أم في المجتمع المحلي.

إذ يتبنى التقرير حماية الأفراد من كل ما يهدد آمنهم سواء بالفقر أو الحرمان الاقتصادي أو الحماية من الحروب والنزاعات المسلحة، وقد تلا ذلك إعلان بعض الدول عن تبني مفهوم الأمن البشري ومنها اليابان وكندا، كما طرح الاتحاد الأوروبي رؤية معدلة لمفهوم التدخل الدولي الإنساني عن طريق تبني مفهوم نشر القوات لتحقيق الأمن البشري(4).

وفي تقرير التنمية البشرية عام (1999) صدرت الدراسة ضمن عنوان (عولمة ذات وجه أنساني) إذ حدد التقرير مخاطر العولمة على الأمن الإنساني في سبع فئات أساسية هي انعدام الأمن(5).

(1) نشرة التنمية البشرية، محبوب الحق والأمن الإنساني، مصدر سابق، ص2.

(2) Human Development Report 1994, OP. CIT., p.4.

(3) كريم محمد حمزة، مصدر سابق، ص68.

(4) كامل علاوي كاظم، الأمن البشري في العراق مقاربة من منظور التنمية البشرية، بحث منشور على شبكة المعلومات الدولية على الموقع: (www.iraqcp.org) .

(5) Human Development Report1999, UNDP, New York, 1999,

1 - الاقتصادي.
2 - الغذائي.
3 - الصحي.
4 - الشخصي.
5 - البيئي.
6 - المجتمعي والثقافي.
7 - السياسي.

إذ يربط التقرير بين الأمن الإنساني والعولمة حين يشير إلى انكماش الزمن والمكان، مما يؤدي إلى ظهور تهديدات جديدة للأمن الإنساني، فالعالم السريع التغير ينطوي على مخاطر كثيرة لحدوث إختلالات مفاجئة في الحياة اليومية، وفي فرص العمل في سبيل الحصول على الرزق، وفي الصحة والسلامة الشخصية، وفي تماسك المجتمعات اجتماعياً وثقافياً(1).

وقد شرح الأمين العام للأمم المتحدة في تقريره الخاص بالألفية الثانية عام (2000)، إن الأمن البشري هو)بمعناه الأوسع أبعد من غياب النزاع العنيف، فهو يضم حقوق الإنسان والحكم الصالح والوصول إلى التعليم والرعاية الصحية، وضمان أن يكون في متناول كل فرد ذكر أم أنثى، الفرص والخيارات لتحقيق قدراته الكامنة، وكل خطوة في هذا الاتجاه هي أيضاً خطوة نحو خفض الفقر وبلوغ النمو الاقتصادي، والحل دون نشوب النزاعات، كذلك فأن التحرر من العوز والفقر وتحرر الأجيال القادمة حتى تتمكن أن ترث بيئة طبيعية صحية، فأن هذا كله يشكل لبنات متداخلة في بناء الأمن البشري وبالتالي الأمن الوطني)(2).

(1) خديجة عرفة محمد، مصدر سابق، ص21.

(2) رسالة الأمين العام للأمم المتحدة، ورشة العمل الدولية حول الأمن الإنساني المنعقد في، اولان باتور، منغوليا(8-10)، 2000.

1) ثامر كامل، الدولة في الوطن العربي على أبواب الألفية الثالثة، بيت الحكمة، بغداد،2001 ، ص 28.

كما عرفته مفوضية الأمن البشري، بأنه (حماية الحريات الحيوية وحماية الناس من الأوضاع والأخطار الحرجة والعامة وبناء قواهم وطموحاتهم، ويعني كذلك خلق النظم السياسية والاقتصادية والفكرية والعسكرية والبيئية والثقافية، التي تمنح الناس أسساً لبقائهم وكرامتهم ومعيشتهم)(1).

وفي بواكير القرن الحادي والعشرين، أخذ مفهوم الأمن البشري يتناول التهديدات كافة التي تواجه البقاء البشري وحياة الأفراد اليومية وكرامتهم ومنها التهديدات البيئية وانتهاكات حقوق الإنسان والجريمة المنظمة وقضايا اللاجئين والفقر والإرهاب والفساد الإداري وانتشار المخدرات وانتشار الأمراض المعدية كالايدز(2).

من كل ما سبق يمكن القول إن الأمن الإنساني يعني(الحالة التي يشعر من خلالها الإنسان بالاطمئنان على مصادر رزقه انتظاماً وعلى ذاته جسداً وعقلاً وكرامة وكيانه وهويته وعلى سلامة بيئته فضلاً عن إحساسه بالرضا عن مدى الحرية المتاحة له في تقرير مصيره وفي المشاركة في بناء مجتمعه)(3).

(1) كامل علاوي كاظم، مصدر سابق.

(2) كارينا باتشياني، عقبات في وجه الأمن الإنساني، الراصد الاجتماعي تقرير عام 2004، ص17.

(3) كريم محمد حمزة، مصدر سابق، ص70.

عناصر التنمية البشرية المستدامة.

يمكن التحدث عن العناصر الأساسية التي تقوم عليها منهجية التنمية البشرية المستدامة بحسب ما جاء في تقرير التنمية البشرية العالمية لعام (1995) وهي.

التمكين (Empowerment)

يعد التمكين بأن الناس يجب أن يكونوا في وضع يتيح لهم المشاركة الكاملة في القرارات والآليات التي توجه حياتهم ومصيرهم، وإن هذه القرارات والآليات يجب ألا تصاغ في غيابهم ودون أن يتمكنوا من التعبير عن حاجاتهم ومشاكلهم الفعلية وطموحاتهم، وهذه المشاركة تتيح لهم الوصول إلى خيارات أوسع في توجيه مصيرهم وفتح مجالات عمل جديدة(1).

وليس من الانصاف أن تتخذ قرارات اقتصادية واجتماعية وبيئية من دون سماع وجهة نظر جميع المعنيين بمثل هذه القرارات ومشاركتهم في صياغتها التي تراعى مصالحهم(2).

وبهذا المعنى الواسع للتمكين فأنه ينصرف إلى بعدين(3):

البعد الأول:- تأهيل اقتصادي سياسي اجتماعي قانوني للمجتمع وللمشمولين من أجل القبول بالتمكين حقاً إنسانياً، وواجباً مشترطاً للقبول والعمل لغرض التأهيل لذلك.

البعد الثاني:- منح الفرصة لكي ينخرط الجميع في ممارسة الأفعال الاقتصادية والاجتماعية حسب قدراتهم ومؤهلاتهم وتفضيلاتهم مؤطرة بحاجة المجتمع وقوانينه.

فضلاً عن أن الناس هم فاعليون وليسوا مجرد مستفيدين يتلقون النتائج دون مشاركة نشيطة أو إيجابية، وهو يعني أن يتمكن الناس من ممارسة الخيارات التي صاغوها بإرادتهم الحرة، إذ يتطلب تمكينهم من القيام بدورهم هذا، وذلك

عن طريق الآتي(4):

(1) جورج قرم، التنمية البشرية المستدامة والاقتصاد الكلي: حالة العالم العربي، سلسلة دراسات التنمية البشرية، الأمم المتحدة، نيويورك، العدد(6)، 1997، ص14.

(2) المصدر السابق نفسه، المكان نفسه.

(3) علي عبد محمد سعيد الراوي، التمكين الاقتصادي والتنمية البشرية ومهمات السياسية الاقتصادية، ورد في نادية حجاب وآخرون، مصدر سابق، ص ص 168-169.

(4) نشرة التنمية البشرية، التنمية البشرية المستدامة، وحدة التنمية البشرية، بيت الحكمة، بغداد، العدد(7)، السنة الأولى، 2006، ص6.وللمزيد من التفاصيل حول التمكين انظر: أماني مسعود، التمكين، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية، القاهرة، السنة الثانية، العدد(22)، 2006.

1 - وجود ديمقراطية سياسية يتمكن الناس من خلالها من التأثير في القرارات المتعلقة بحياتهم.
2 - وجود حرية اقتصادية بحيث يكون الناس متحررين من القيود والقواعد القانونية المبالغ فيها والتي تعيق نشاطهم الاقتصادي.
3 - وجود سلطة لامركزية بحيث يتمكن كل مواطن من المشاركة في إدارة حياته الوطنية والمحلية، انطلاقاً من مكان عمله أو سكنه.
4 - مشاركة جميع المواطنين ولا سيما المؤسسات غير الحكومية في صنع القرار وتنفيذ خطط التنمية.

الحاكمية (Governance)

تعني الحاكميـة جـدية أسـلوب الحكم في التعامل مع المجتمع، علـى أسـاس الحـوار بـين الحـاكم والمحكـوم، ووجـود أداوت المراقبـة والمحاسـبة وآليـات سليمة لأتحاذ القرارات، التي تؤثر على حياة الناس وتعديلها بسرعة عندما تظهر بمثـل هـذه القـرارات تبعات تنعكس على المجتمع أو على بعض فئاته سلباً(1).

أي اعتمـاد الحـوار الـديمقراطي الـدائم بـين صـناع القـرار مـن جـهة والفئـات المختلفة في المجتمع من جهة أخرى، وذلك ضمن أطار مؤسسي واضح يؤمن أساليب التعبير عما تراه تلك الفئات من مشاكل في حياتهم، وفي ممارسة عمل منتج ذي مردود لائق(2).

(1) جورج قرم، مصدر سابق، ص14.

(2) رعد سامي عبد الرزاق التميمي، مصدر سابق، ص 26.

وبـهذا توفـر الحاكميـة الفرصـة للجميـع لتحسـين أوضـاعهم والحفـاظ عليـها وتضـافر جهـود القطـاعين العـام والخـاص ومؤسسـات المجتمـع المـدني، والتـي تشـكل ركيـزة أسـاس لتحقيـق التنميـة البشـرية المسـتدامة بجوانبـها المختلفـة الاقتصـادية والاجتماعيـة والسـياسـية والثقافيـة، وهـو جوهـر مـا يطلـق عليـه بـ(الحاكمية الرشيدة* (Good Governance))(1).

لقد عرف تقرير التنمية البشرية عام (2002) الحاكمية الرشيدة على أنها (تلك التـي تـعزز وتـدعم وتصـون رفـاه الإنسان، وتقـوم علـى توسيـع قـدرات البشـر وخياراتهم وفرصهم وحرياتهم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ،ولاسيما لأكثر إفراد المجتمع فقراً وتهميشاً(2).

المساءلة (Accountability)

وهي قابلية الحكام لتحمل مسؤولية إعمالهم، وأن أصحاب القرار يعملون في جو من الشفافية، ويقدمون المعلومات الكافية لتقويم أثر القرارات المتخذة، ونتائج تنفيذها على المجتمع بكل فئاته ويقبلون بالتنحي عن المسؤولية في حال ارتكابهم أخطاء في ممارسة الحكم، وخضوعهم لاعتبارات عائدة إلى مصالح خاصة أو ثانوية في ممارسة وظائفهم السياسية والإدارية(3).

وتعد المساءلة من المعايير المهمة لقياس أداء الحكومة لما له من أهمية كبيرة، لأنها توفر الرادع بوجه أي تجاوز على السلطة الممنوحة أو المساعدة لاستخدامها(4).

إذ تعرف المساءلة على أنها (خضوع متخذي القرار في الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني للمحاسبة والمراقبة، من قبل الشعب أو من المؤسسات المعنية، وتختلف طبيعة المساءلة بحسب المؤسسة سواء كان القرار داخلياً أم خارجياً)(5).

(1)1) خلدون النقيب، مفهوم الحاكمية الطوباوية الجديدة، ورد في الحكم والتنمية الاقتصادية والاجتماعية ومكافحة الفقر، سلسلة مكافحة الفقر، الأمم المتحدة، نيويورك، العدد(14)، 2002، ص27.

(2) تقرير التنمية الإنسانية العربية 2002، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، نيويورك، 2003، ص101.

(3) جورج قرم، مصدر سابق، ص ص 14-15.

(4) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الشفافية والمساءلة، برنامج إدارة الحكم في الدول العربية، 2004، تقرير منشور على شبكة المعلومات الدولية على الموقع: (www.undp.pogar.org).

(5) تقرير التنمية الإنسانية العربية 2002، مصدر سابق، ص102.

كما تعرف على المستوى الحكومي على انها امتلاك الشعب الحق في مساءلة ومراقبة حكومته عن كيفية استعمالها لسلطاتها وموارد شعبها، وتحتاج المساءلة إلى الشفافية والتواصل الكامل إلى المعلومات عن عمل الحكومة، وكذلك تحتاج إلى التنافسية، أي التمكن من اختيار بين أكثر من هيئة أو كيان سياسي أو اقتصادي على إساس حسن الأداء والتصرف)(1).

وما يمكن ملاحظته هو أن المساءلة والشفافية يعدان شرطين مترابطين وأساسيين لتحقيق مشروطية التنمية البشرية المستدامة.

الانصاف (Equity)

يستخدم مصطلح الانصاف هنا بديلاً عن مصطلحي المساواة والعدالة الأقرب إلى الخطاب الاجتماعي الذي ساد في الحقبة السابقة، ويتميز مفهوم الانصاف عن المفهومين السابقين بكونه يتركز على تكافؤ الفرص عن الوسائل والمدخلات لا على النتائج والمخرجات، ويلتزم بمبدأ تحميل الفرد مسؤولية الإفادة منها(2).

وذلك كي لايأتي المفهوم متعارضاً مع الميل السائد نحو تقليص دور الدولة كمسؤول شبه حصري عن تأمين الحاجات الأساسية وتأمين العدالة(3).

إذ يقع مفهوم الأنصاف في قلب مفهوم التنمية البشرية المستدامة، ويعد أحد عناصره الأكثر أهمية، التي تضع جوهر تميزه عن نظريات النمو الاقتصادي ونظريات التنمية التقليدية(4).

(1) البنك الدولي، أدارة حكم أفضل لأجل التنمية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (تعزيز التضمينية والمساءلة)، تقرير عن التنمية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، دار الساقي، بيروت، 2004، ص29.

(2) آمال شلاش، توجهات التنمية البشرية في العراق، منشور على شبكة

المعلومات الدولية على الموقع: (www.almadapaer.com). 2) آمال شلاش، توجهات التنمية البشرية في العراق، منشور على شبكة المعلومات الدولية على الموقع: (www.almadapaer.com) .

(3) آمال شلاش، مصدر سابق.

(4) نشرة التنمية البشرية، التنمية البشرية المستدامة، العدد(7)، مصدر سابق، ص 4.

فهنالك نوعان من الأنصاف، هما أنصاف الأجيال البشرية التي لم تولد بعد، وهي التي لاتأخذ مصالحها في الاعتبار عند وضع التحليلات الاقتصادية، ولا تراعي قوى السوق المتوحشة هذه المصالح، أما الانصاف الثاني فيتعلق بمن يعيشون اليوم، والذين لا يجدون فرص متساوية للحصول على الموارد الطبيعية أو الاجتماعية والاقتصادية(1).

إذ إن مفهوم الأنصاف مع محدودية بعده متكافئ في الوصول إلى الفرص وأنه يتطلب إعادة هيكلية جذرية في علاقات القوة في المجتمع ويشمل ذلك(2):

1- تعديل توزيع ملكية الأصول الإنتاجية لاسيما تحقيق أصلاح زراعي.

2- إدخال تعديلات هيكلية في توزيع العبء الضريبي باعتماد ضرائباً تصاعدية تهدف إلى إعادة توزيع المداخل من الأغنياء إلى الفقراء.

3- إصلاح نظام التسليف بحيث يتمكن الفقراء وأصحاب المشاريع الصغيرة من الإفادة من هذا النظام.

4- تحقيق تكافؤ الفرص السياسية من خلال اصلاح نظام الانتخاب.

5- إلغاء المعوقات الاجتماعية والقانونية التي تحد من وصول والأقليات إلى بعض المواقع المقررة في الشأن السياسي والاقتصادي.

الاستدامة (Sustainability)

وهي عدم إلحاق الضرر بالأجيال القادمة سواء بسبب استنزاف الموارد الطبيعية وتلوث البيئة ام بسبب الديون العامة، التي تحمل عليها الأجيال اللاحقة، ام بسبب عدم الاكتراث بتنمية الموارد البشرية، مما يخلق ظروفاً صعبة في المستقبل نتيجة خيارات الحاضر(3).

(1) تقرير عن التنمية في العالم 2006 (عرض عام)، الأنصاف والتنمية، البنك الدولي، 2006، ص3.

(2) آمال شلاش، مصدر سابق.

(3) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الأردن، مقدمة في مفهوم التنمية
البشرية المستدامة، منشور على شبكة المعلومات الدولية على الموقع (www.jordandevenet.org).

كما أنها تحتوي على ضمان حصول البشر على فرص التنمية دون التغاضي عن الأجيال المقبلة، وهذا يعني ضرورة الأخذ بمبدأ التضامن بين الأجيال عند رسم السياسات التنموية(1).

فالاستدامة في جوهرها عدالة في تكافؤ الفرص بين الشرائح الاجتماعية للجيل الحاضر وبينه وبين الأجيال اللاحقة(2).

كذلك فان الاستدامة تتطلب الآتي(3):

(1)1) عاطف عبدا لله قبرصي، التنمية البشرية المستدامة في ظل العولمة: التحدي العربي، سلسلة دراسات التنمية البشرية، الأمم المتحدة، نيويورك، العدد(10)، 2000، ص 28.

(2)2) نشرة التنمية البشرية، التنمية البشرية المستدامة، العدد(7)،

مصدر سابق، ص 5.

(3)(3) آمال شلاش، مصدر سابق.

1 - عدم توريث الأجيال القادمة ديوناً اقتصادية أو اجتماعية تعجز عن مواجهتها.

2 - عقلنة استثمار الموارد الطبيعية وما يتطلبه ذلك من تعديل في أنماط النمو ومعدلاته التكنولوجيا المستخدمة.

3 - تعديل أنماط الاستهلاك المبددة للموارد الطبيعية والتي هي غير قابلة للاستمرار.

4 - تحقيق العدالة والانصاف في العلاقات الحالية، لأن التنمية تؤدي إلى ديمومة اللامساواة الحالية ليست مستدامة، ولا تستحق أن تعمل على ادامتها.

مقاييس التنمية البشرية المستدامة

رغم أتساع مفهوم التنمية البشرية المستدامة، فأن هناك محاولات عديدة سعت لوضع مقاييس لها، وقد أدخلت على هذه المحاولات العديد من التعديلات ليكتسب المقياس درجة من الموضوعية، وقد أكتسب مفهوم التنمية البشرية المستدامة قوة دفع كبيرة، عندما تم وضع المقاييس عن طريق برنامج الإنمائي للأمم المتحدة عبر سلسلة التقارير السنوية التي بدأ إصدارها منذ عام (1999).

إذ تعطي هذه المقاييس لمحة عامة في بعض الأبعاد السياسية للتنمية البشرية المستدامة، ولكن يجب أن تتكامل عن طريق دراسة بياناتها الأساسية ومؤشراتها الأخرى.

دليل التنمية البشرية (H D I)

عرض تقرير التنمية البشرية لعام (1990) مقياساً مركباً للتنمية البشرية سمي

بدليل التنمية البشرية (Human Development Index)، ويقاس بدلالة ما يسمى بالحرمان أو القصور (short falls)، ويتم حسابه على أساس المكونات الثلاثة الآتية(1):

1 - طول العمر: يقاس بالعمر المتوقع عند الولادة.

2 - المعرفة: تقاس بمتغيرين للرصيد التعليمي.

نسبة معرفة القراءة والكتابة بين البالغين.

نسبة القيد في التعليم الابتدائي والثانوي والعالي معاً.

1 - مستوى المعيشة: يقاس نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (بالدولار حسب تعادل القوة الشرائية)*.

ولغرض بناء الدليل صدرت قيمتان الأولى، هي قيمة دنيا، والثانية قصوى، وهاتان القيمتان ثابتتان لكل مؤشر من هذه المؤشرات وهي كالأتي(2):

(1)1) Human Development Report 1990, OP. CIT., p.111.

(2)2) كمال المراياتي، الفكر التنموي ومقاييس التنمية البشرية، مجلة مدارك، مركز مدارك لدراسة آليات الرقي الفكري، بغداد، العدد(2)، 2006، ص108.

1 - العمر المتوقع عند الولادة = 25 عاماً و 85 عاماً.

2 - معرفة القراءة والكتابة بين البالغين = 0% و 100%.

3 - النسبة القيد الإجمالي = 0% و 100%.

4 - نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بالدولار (حسب تعادل

القوة الشرائية) = 100 دولار (y min) و 40,000 (y max).

وعلى ذلك يمكن حساب دليل التنمية البشرية عن طريق الحرمان في أي من المكونات (i) بالنسبة إلى بلد ما (j) بالرمز (Iij) ويمكن حسابه كالأتي(1).

Max (xi) − xij

Iij =

Max (xi) − min (xi)

إذ ان (Iij) = دليل الحرمان بالنسبة لطول الآجل أو المعرفة أو الدخل بشكل منفصل وتأخذ نسبة الحرمان (Ii) بالنسبة إلى أي بلد (j) بالقيمة من (الصفر حتى الواحد الصحيح)، وبالتالي يمكن الحصول على متوسط دليل الحرمان من المكونات الثلاثة بالنسبة إلى البلدان بطريقة الوسط الحسابي البسيط، وعلى وفق العملية الآتية(2):

متوسط دليل الحرمان = Ij = (1/3) ∑Iij

إما دليل التنمية البشرية (Hj) فيمكن حسابه عن طريق طرح معدل الحرمان من الواحد الصحيح أي(3).

(1) Human Development Report 1993, OP. CIT., p.108.

(2) عثمان محمد عثمان، قياس التنمية البشرية: مراجعة نقدية، ورد في: محمد عابد الجابري وآخرون، التنمية البشرية في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1995، ص117.

(3) عثمان محمد عثمان، مصدر سابق، ص 117.

دليل التنمية البشرية = Hj = 1 − Ij

إن استخدام معدل الحرمان ينطوي على ميزة تكمن في انها تلفت النظر إلى طول المدى الذي ينبغي على البلدان قطعه لبلوغ المستوى المنشود أو ما يعد هدفاً مرغوباً فيه(1).

إلا أن هناك من يفضل التعبير عن دليل التنمية البشرية (Hj) بدلالة الانجاز أو التحسن الذي تم تحقيقه، وليس القصور أو الحرمان من التنمية البشرية.

وعلى أية حال فأن حساب دليل التنمية البشرية بدلالة التحسن في مستوى كل من المكونات (xij) يكون كالآتي(2).

(1) Human Development Report 1993, OP. CIT., p.115.

(2) عثمان محمد عثمان، مصدر سابق، ص 108.

$$Hj = 1 - (1/3) \sum Iij$$

$$Hj = (1/3) \sum (1 - Iij)$$

$$Hj = \frac{(1/3) \sum (1 - Max(xi) - xij)}{Max(xi) - min(xi)}$$

$$Hj = \frac{(1/3) \sum Xij - min(xi)}{Max(xi) - min(xi)}$$

$$Hj = \frac{(1/3) \sum (1 + ij)}{Xij - min(xi)}$$

$$Hij = Max(xi) - min(xi)$$

إذ إن مساهمة المكون (i) تكون هي (1-3) في مستوى التنمية البشرية في البلد، وإن (Hij) = دليل المؤشر (I) للبلد (j)، حيث (I) هي العمر المتوقع = معرفة القراءة والكتابة بين البالغين = نسبة القيد الإجمالي(1).

Xij = القيمة الفعلية للمؤشر.

Max (xi) = القيمة القصوى للمؤشر.

Min (xi) = القيمة الدنيا للمؤشر.

وبالنسبة لحساب الدخل فهو أكثر تعقيداً، وذلك لأنه يدخل في دليل التنمية البشرية، ليعبر عن جميع أبعاد التنمية البشرية، التي لا تنعكس في حياة مديدة وصحية ولا في المعرفة، بل هو تعبير عن مستوى المعيشة اللائق كواحد من مؤشرات التنمية، إذ إنه لا يتطلب دخلاً بلا حدود(2).

وفضلاً عن ان حساب الدخل يخضع إلى عملية رياضية تعرف بـ(أنكستون)، تتم في البلد المعني، وبين أدنى متوسط لنصيب الفرد في العالم وينسب إلى الفرق بين أقصى متوسط وبين أدنى متوسط في العالم، ويكون الناتج رقم نسبي يقل عن الواحد الصحيح ويزيد على الصفر، وعلى هذا فأن الدخول العليا التي تزيد عن المتوسط العالمي تخضع إلى خصم بموجب صيغة حسابية(3)، وهذا الخصم يكون متصاعداً للوصول إلى مستوى من الدخل يستخدم في المقارنة، وذلك على وفق المعادلة الآتية(4):

$$W(y) = y^* \text{ for } 0 < y < y^*$$

$$= y^* + 2[(y - y^*) ½] \text{ for } y^* < y < 2y^*$$

$$= y^* + 2[(y^*) 1/2] + 3[(y - 2y^*) 1/3] \text{ for } 2y^*$$

(1)1) محمد المعموري، مقياس التنمية البشرية عرض وتقويم، ورد في: نادية حجاب وآخرون، مصدر سابق، ص119.

(2)2) تقرير التنمية البشرية لعام 2000، مصدر سابق، ص 269.

(3)3) إسماعيل عبيد حمادي، الأهمية التطبيقية لمؤشرات التنمية البشرية، ورد في: نادية حجاب وآخرون، مصدر سابق، ص 137.

(4) Human Development Report 1990, OP. CIT., p.112.

إذ إن (y) هي نصيب الفرد من الدخل الحقيقي بالدولار (حسب تعادل القوة

الشرائية) لقيمة النقد المحلي، (y*) هي متوسط نصيب الفرد من الدخل في العالم الذي يمثل (حد العتبة)*.

ولحساب القيمة القصوى من الدخل البالغ (40000) دولار (حسب تعادل القوة الشرائية) اعتمدت المعادلة الآتية:

W(y) = y* + [2(y*) 1/2] + [3(y*) 1/3] + [4(y*) 1/4] + [5(y*) 1/5] + [6(y*) 1/6] + [7(40000−6y*) 1/7]

وذلك لأن المبلغ (40,000) دولار (حسب تعادل القوة الشرائية) يقع بين (6y*) و وباستخدام المعادلة السابقة تبلغ القيمة المخصومة من الدخل الأقصى (7y*) البالغ (40,000) دولار (حسب تعادل القوة الشرائية) (6,311) دولار (حسب تعادل القوة الشرائية)(1).

واعتمدت هذه الصيغة الرياضية حتى عام (1998) ثم أستبدلها التقرير السنوي للتنمية عام (1999)، بناءاً على مقترحات مقدمة من (أناند وسن) بـ(اللوغارتمية) إذ إن متوسط نصيب الفرد في أي بلد يطرح منه لوغاريتم أدنى متوسط في العالم وبهذه الصيغة يكون بالإمكان تقليص متوسط نصيب الفرد في الناتج المحلي الإجمالي المرتفع بعد المنفعة الحدية للدخل تتناقص كلما زاد الدخل(2).

(1) رعد سامي عبد الرزاق التميمي، مصدر سابق، ص40.

(2) أكرم جميل سلمان الدليمي، التنمية البشرية المستدامة وحقوق الإنسان في البلدان النامية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، 2007، ص35.

إذ تعد هذه الصيغة أكثر واقعية في تعاملها مع الدخل، إذ إنها أقل قسوة في خصم الدخل الزائد عن (حد العتبة)، وعلى هذا الأساس فأن الدخل يعمل في بناء دليل التنمية البشرية لعام (1999) باستخدام المعادلة الآتية(1):

$$w(y) = \frac{\text{Log } y - \text{Log } y \text{ (min)}}{\text{Log } y \text{ max} - \text{Log } y \text{ min}}$$

وفضلاً عن ذلك فأن دليل التنمية البشرية هو متوسط بسيط لدليل العمر المتوقع، ودليل التحصيل العلمي ودليل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي المعدل بالدولار (حسب تعادل القوة الشرائية) وهو حاصل جمع هذه الأدلة الثلاثة(2).

وعلى وفق ذلك يمكن ذكر أهم المجالات التي تم فيها استخدام دليل التنمية البشرية وعلى النحو الآتي(3):

(1) فيليب كرم، التنمية البشرية في البلدان العربية: قياسها وواقعها الراهن، ورد في محمد ألعمادي وآخرون، دور الحكومات الإنمائية في ظل الانفتاح الاقتصادي، سلسلة بحوث ومناقشات حلقة العمل، 2-5 أيار 2000، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، 2001، ص220.

(2) كامل المراياتي، مصدر سابق، ص109.

(3) محمد عبد العزيز عجمية وآخرون، مصدر سابق، ص ص ص 150-151-152.

1 - يستخدم دليل التنمية البشرية في مساءلة الحكومة بشأن التقصير في الأداء، فيما يتعلق بالخدمات الاجتماعية الضرورية، وذلك بمقارنة أداء الدولة بغيرها من الدول في مجال التنمية البشرية، إذ يخلق حافزاً للنقاش الوطني فيما يتعلق بمصلحة الأفراد.

2 - يستخدم في توجيه الإتقان الاجتماعي للأولويات، عن طريق مكونات الدليل يتم الكشف عن مواطن القصور فيما يتعلق بالخدمات الاجتماعية، مما

يسهم في وضع استراتيجيات محددة للتنمية البشرية، كما حددت في دول عدة.

3 - إلقاء الضوء على درجة التفاوت في مستويات التنمية البشرية داخل الدولة الواحدة، فبالرغم من أن هذه المتفاوتات قد تكون معروفة، فأن دليل التنمية البشرية يستطيع أن يبرزها بوضوح، إذ يوضح الفرق في مستويات المعيشة بين المناطق الريفية والحضرية وبين الفئات الاجتماعية المختلفة، مما يؤدي إلى تمكين فئات المجتمع.

4 - تشكيل سياسات المعونة المقدمة للدول المختلفة، إذ تفكر العديد من الدول المانحة للمعونة استخدام دليل التنمية البشرية كأساس لتقديم المعونة وفقاً لمبدأ (20:20).

5 - يتيح دليل التنمية البشرية أنواعاً جديدة من المقارنة بين الدول المختلفة، إذ يمكن عن طريق إيضاح الدول التي استطاعت ترجمة النمو الاقتصادي إلى تنمية بشرية حقيقية، والدول التي لم تتمكن من ذلك وقد تكون المقارنة بين دول متقدمة وبعضها مع بعض أو بين دول نامية.

دليل التنمية المرتبط بنوع الجنس (G D I)

يستخدم دليل التنمية المرتبط بنوع الجنس (Gender Development Index) وهو دليل مركب يقيس معدل الانجاز على ثلاثة أبعاد أساسية، هي ذاتها التي يعتمدها دليل التنمية البشرية، وهي العمر المتوقع والتحصيل العلمي والدخل على وفق درجة التفاوت في الانجاز بين الرجل والمرأة، ومن أجل عملية التعديل مراعاة نوع الجنس إذ يستخدم صيغة ترجيحية تعبر عن درجة ابتعاد متوسطه عن انعدام المساواة، تجعل البارامتر الترجيحي هو (Є) يساوي (2)، وهذا هو المتوسط التوفيقي للقيم الخاصة بالذكور والإناث(1).

(1) تقرير التنمية البشرية لعام 2000، مصدر سابق، ص270.

كذلك فهو يقيس القيمتين القصوى والدنيا للعمر المتوقع، لمراعاة كون المرأة

تعيش في العادة عمراً أطول من عمر الرجل، إذ إن القيمة القصوى للعمر عند المرأة هي (87.5) سنة والدنيا (27.5) سنة، بينما عند الرجل تكون القيمتان هي (82.5) سنة و (22.5) سنة على الترتيب(1).

وفيما يتعلق بالدخل فأنه أكثر تعقيداً إلى حد ما، فقيمتا نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالدولار (حسب تعادل القوة الشرائية) للإناث والذكور تحسبان من حصة الإناث (Sf) وحصة الذكور (Sm) من الدخل المكتسب وهاتان الحصتان بدورهما تقدران من نسبة أجر الإناث (Wf) إلى أجر الذكور (Wm)، من عدد (eam) وحصة الذكور (eaf) وبالنسبة المئوية لحصة الإناث السكان النشيطين اقتصادياً، وحيثما لا تتوفر بيانات عن نسبة الأجور فأنه يستخدم قيمة تبلغ (75%)، وتعامل تقديرات نصيب الفرد للإناث والذكور من الدخل بالدولار (حسب تعادل القوة الشرائية) بالطريقة نفسها التي يعامل بها الدخل في دليل التنمية البشرية ثم تستخدم في حساب دليل الدخل الموزع بالتساوي على وفق المعادلة آلاتية(2).

(1) Human Development Report 2004, UNDP, New York, 2004, p.264.

(2) نقلا عن : رعد سامي عبد الرزاق التميمي، مصدر سابق، ص 43.

$$\text{حصة الاناث من فاتورة الأجور} = \frac{(W_f / W_m)^* ea_f}{[(W_f / W_m)^* ea_f] + ea_m}$$

وبافتراض أن حصة الإناث من الدخل المكتسب تساوي بالضبط حصة الإناث من فاتورة الأجور.

$$S_f = \frac{(W_f / W_m)^* ea_f}{[(W_f / W_m)^* ea_f] + ea_m}$$

وإذا أفترض إن مجموع الناتج المحلي الإجمالي (بالدولار حسب تعادل القوة

الشرائية) لبلد (y) مقسم أيضاً بين النساء والرجال ووفقاً لـ(Sf)، فأن مجموع الناتج المحلي الإجمالي (بالدولار حسب تعادل القوة الشرائية)، الذي يكون من نصيب النساء يتم الحصول عليه بواسطة صيغة (Sf* y) ومجموع الناتج المحلي الإجمالي (بالدولار حسب تعادل القوة الشرائية) الذي يكون من نصيب الرجال يتم الحصول عليه بواسطة الصيغة ([y-[Sf* y) ونصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي (بالدولار حسب تعادل القوة الشرائية) للنساء هو (yf = yf* (y/Nf)) حيث (Nf) هي مجموع عدد الإناث بين السكان.

إما نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (بالدولار حسب تعادل القوة الشرائية) للرجل فهو (ym [y(Sf* y)]/Nm) حيث (Nm) هي مجموع عدد الذكور بين السكان.

وبمعادلة الدخل بالطريقة نفسها التي يعامل بها دليل التنمية البشرية فأنه يتم التوصل إلى الدخل المعدل للنساء W(yf)، بواسطة الصيغة آلاتية:

$$w(y_m) = \frac{\text{Log } y_m - \text{Log } y\ (\text{min})}{\text{Log } y \text{ max} - \text{Log } y \text{ min}}$$

وعليه يتم التوصل إلى دليل الدخل الموزع بالتساوي بواسطة الصيغة الآتية.

{[حصة الإناث بين السكان*(نصيب الفرد المذكور من الناتج المحلي الإجمالي المعدل بالدولار حسب تعادل القوة الشرائية)-1] + [حصة الذكور بين السكان*(نصيب الذكور من الناتج المحلي الإجمالي المعدل بالدولار حسب تعادل القوة الشرائية)-1]}-1(1).

(1) تقرير التنمية البشرية لعام 2000، مصدر سابق، ص270.

وتجمع معاً أدلة العمر المتوقع والتحصيل العلمي والدخل مع إعطاء وزن ترجيحي متساوٍ لكل منهما لكي يتم الحصول على القيمة النهائية لدليل التنمية المرتبط بنوع الجنس(1).

إذ يمكن حساب دليل التنمية المرتبط بنوع الجنس حسابياً على وفق المعادلة الآتية(2):

(1) المصدر السابق نفسه، المكان نفسه.

(2) محمد المعموري، مصدر سابق، ص ص 121-122.

H D I.G = H*1 + H*2 + H*3

إذ إن:

HDI-G = دليل التنمية المرتبط بنوع الجنس.

H*1 = دليل العمر المتوقع (الموزع بالتساوي).

H*2 = دليل التحصيل العلمي (موزع بالتساوي).

H*3 = دليل الدخل (موزع بالتساوي).

ويثم حساب الأدلة الفرعية كما يأتي.

H*1 = [(A1) (H11)]-1 + [(A2) (H12)]-1 ---------- (1)

إذ إن:

A1 = حصة الإناث من مجموع السكان.

A2 = حصة الذكور من مجموع السكان.

H11 = دليل العمر المتوقع للإناث.

H12 = دليل العمر المتوقع للذكور.

H*1 = {[(A1) (H21)]-1 + [(A2) (H22)]-1}-1 ---------- (2)

عندما:

H21 = دليل التحصيل العلمي للإناث.

H22 = دليل التحصيل العلمي للذكور.

H*1 = {[(A1) (H31)]-1 + [(A2) (H32)]-1}-1 ---------- (3)

عندما:

H31 = حصة الإناث النسبية من الدخل.

H32 = حصة الذكور النسبية من الدخل.

دليل التمكين الجنساني (G E M)

إن دليل التمكين الجنساني (Gender Empowerment Index) هو عبارة عن مقياس آخر لتحديد مستوى التنمية البشرية بدلالة عدم المساواة بين الجنسين، ويستخدم هذا المقياس متغيرات مبنية على أساس قدرتها السياسية والاقتصادية على إساس معيار التوازن في تقاسم الأدوار في عمليات التخطيط واتخاذ القرار وتكافؤ الفرص(1).

إذ يتم بناء المقياس على إساس دراسة حصة كل من المرأة والرجل في المجالات الأساس الآتية(2).

1 - المشاركة في السلطة وصنع القرار السياسي، وتقاس بالحصص المئوية للنساء والرجال من المقاعد البرلمانية.
2 - المشاركة في السلطة وصنع القرار الاقتصادي، كما تقاس بمؤشرين، الحصص المئوية للنساء والرجال في مناصب الإدارية والتنظيمية والمناصب المهنية والفنية.

3 - السلطة على الموارد الاقتصادية، كما تقاس بالدخل المكتسب المقدر للنساء والرجال (معدل القوة الشرائية بالدولار).

النسبة المئوية المتكافئة الموزعة بالتساوي = {[الحصة السكانية للإناث (دليل الإناث)1/3-] + الحصة السكانية للذكور (دليل الذكور)1-3}3-1/1.

إذ تقيس (3) نسبة الكرة لعدم المساواة، وفي قياس تمكين الجنوسة (كما في دليل التنمية المتعلق بالجنوسة) فأن (3:2)،

(1) مهدي محسن العلاق، قياس التنمية البشرية والمتطلبات في المؤشرات الإحصائية، مجلة الحكمة، بيت الحكمة، بغداد، العدد(42)، السنة التاسعة، 2006، ص45.

(2) Human Development Report 2005, UNDP, New York, 2005, p.345.

مما يفرض جزءاً معتدلاً على عدم المساواة لذلك فأن المعادلة تصبح على الشكل الآتي(1):

النسبة المئوية المتكافئة الموزعة بالتساوي = {[الحصة السكانية للإناث (دليل الإناث)-1] + الحصة السكانية للذكور (دليل الذكور)-1]}-1.

وفيما يتعلق بجميع المتغيرات الثلاثة يتم استخدام منهجية تحديد متوسط مرجح بعدد السكان (Є ـ 1)، للتوصل إلى نسبة مئوية عادلة موزعة بالتساوي لكلا الجنسين معاً، فيحسب دليل النسبة المئوية المتكافئة الموزعة بالتساوي عبر القسمة على (50%)(2).

ويستخدم متغير الدخل للتعبير عن السيطرة على الموارد الاقتصادية، وهو يحسب بالطريقة نفسها التي يحسب فيها دليل التنمية المرتبط بنوع الجنس باستثناء أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي يستخدم بدلاً من نصيب

الفرد من الناتج المحلي الإجمالي المعدل(3).

فضلاً عن أن قيمة دليل الإناث أو الذكور (صفراً)، لا تحدد النسبة إلى الصفر تكون محدودية النسبة المئوية المتكافئة الموزعة بالتساوي (صفراً)، وبالتالي فـأن قيم قيـاس التمكين الجنسـاني كمعـدل بسيط لـدلائل النسب المئويـة المتكافئة الموزعة بالتساوي(4).

(1) Ibid, p. 345.

(2) تقرير التنمية البشرية لعام 2000، مصدر سابق، ص 271.

(3) رعد سامي عبد الرزاق التميمي، مصدر سابق، ص 45.

(4) Human Development Report 2005, Op. Cit, p. 345.

دليل الفقر البشري (H P I)

يقيس دليل التنمية البشرية اجمالي التقدم العام في تحقيق التنمية البشرية، إذ يعطـي دليـل الفقـر البشـري (Human Poverty Index)، الـذي أطلقـه تقـرير التنميـة البشـرية لعـام (1997)، صـورة التـوزيع التقـدم ويقيس تـراكم نواحـي الحرمـان الـذي لا يزال قـائماً، إذ يقـيس هـذا الـدليل الحرمـان من حيث أبعاد التنمية البشرية الأساسية بالطريقة نفسها، التي يقيسها دليل التنمية البشرية، وهذا الدليل هو مقياس بالطريقة متعددة الأبعاد للفقر(1).

إذ إن من الصعب التعبير عن جميع أبعاد الفقر البشري بمركب كمي وحيد، فقد تم وضع دليلين للفقر البشري، أحدهما خاص بالبلدان النامية يسمى (دليل الفقر البشري ـ 1)(HPI-1)، والأخر خاص بالبلدان الصناعية يسمى (دليل الفقر البشري ـ 2)(HPI-2).

أ. دليل الفقر البشري للبلدان النامية (HPI-1)

يـركز دليـل الفقـر البشـري للبلـدان الناميـة (دليـل الفقـر البشـري-1) علـى نواحـي الحرمان من حيث ثلاثة أبعاد أساسية لحياة الإنسان تنعكس فعلاً في دليل التنمية البشرية وهي(2).

(1) فيليب كرم، مصدر سابق، ص ص 199-200.

(2) محمد المعموري، مصدر سابق، ص 123.

1 - طول العمر: هو الحرمان الذي يتعلق بالبقاء على قيد الحياة – أي التعرض للموت في سن مبكرة نسبياً قبل الأربعين سنة (P1).

2 - المعرفة: أي الاستفادة من عالم القراءة والاتصال – بقياس معدل الأمية لدى البالغين (P2).

3 - مسـتوى المعيشـة اللائـق: مـن حيـث الإمـداد الاقتصادي العام – إذ يمثل الحرمان من مستوى المعيشة اللائق بمركب (P3)، من ثلاثة متغيرات هي(1).

النسبة المئوية لمن لا تتوفر لهم مياه الشرب (مأمونة)، (31P).

النسبة المئوية لمن لا تتوفر لهم خدمات صحية (P32).

النسبة المئوية للأطفال دون سن الخامسة الذين يعانون من نقص في الوزن (P33).

ويبقى المتغير المرطب (P1) يأخذ متوسط بسيط للمتغيرات الثلاثة (P31) و(P32) و(P33)، بمعادلة حسابية اللاتي.

$$P_3 = \frac{(P_{31} + P_{32} + P_{33})}{3}$$

وعلى هذا الأساس تم التوصل إلى معادلة (دليل الفقر البشري-1) بما يأتي(2).

HPI-1 = [(1/3) (P13 + P23 + P33)] 1/3

ب. دليل الفقر البشري للبلدان الصناعية (HPI-2)

يركز دليل الفقر البشري للبلدان الصناعية (دليل الفقر البشري-2) على نواحي الحرمان والتي تتوزع على أربعة أبعاد لحياة الإنسان هي(3).

1 - طول العمر: البقاء على قيد الحياة أي التعرض للموت في سن مبكرة نسبياً، ويقاس بالنسبة للناس الذين لا يتوقع أن يعيشوا حتى سن الستين(P1).
2 - المعرفة: أي الحرمان من عالم القراءة والاتصال، ويمثل الحرمان من المعرفة ويقاس بالنسبة المئوية للبالغين من (16-65) عاماً، المفتقرين والأميين وظيفياً (P2).
3 - مستوى معيشة لائق: من حيث الإمداد الاقتصادي العام، ويقاس بالنسبة المئوية لمن يعيشون تحت خط الفقر الدخل، المحدد بنسبة (50%) من دخل الأسرة المعيشية الوسيط الذي يمكن التصرف فيه (P3).
4 - الاستبعاد الاجتماعي: فهو يتعلق بعدم المشاركة أو الاستبعاد أو الإقصاء الاجتماعي ويقاس بمعدل البطالة الطويلة الآجل (12 شهرا أو أكثر (P4)) وعلى هذا الأساس يتم التوصل إلى معادلة (دليل الفقر البشري-2) بما يأتي.

HPI-2 = [(1/4) (P133 + P233 + P333 + P433)] 1/3

(1) مهدي محسن العلاق، مصدر سابق، ص46.

(2) Human Development Report 1997, UNDP, New York, 1997, p.15.

(3) تقرير التنمية البشرية لعام 2000، مصدر سابق، ص 273.وكذلك انظر : محمد المعموري، مصدر سابق، ص ص 124-125.Human

Development Report 2004, Op. Cit, p. 260.Human Development Report 2005, Op. Cit, p. 342.

وبشكل عام فان الأدلة الخمسة التي سبق ذكرها يتم إعدادها كلاً حسب أبعاده بالرغم من تشابه بعض الأبعاد في بعض هذه المؤشرات، والتي يمكن أن نراها عن طريق الشكل التوضيحي(1) الأتي:

الشكل (1)

كيفية أعداد الأدلة الخمسة المستخدمة في التنمية البشرية المستدامة



Source: Human Development Report 2005, UNDP, New York, 2005, p.340.

الفصل الثاني واقع دور الدولة في التنمية البشرية المستدامة

(مصر _ الأردن)

2- واقع التنمية البشرية المستدامة (مصر _ الأردن)

تمهيد:

وفق دراسة الإطار النظري في البحث والتعرف على أهمية كل مفهوم وتحديد مؤشرات ومقاييس التنمية البشرية المستدامة، تناول هذا الفصل الواقع الذي تشهده التنمية البشرية المستدامة، وذلك عن طريق دراسة نماذج مختارة وهي مصر والأردن.

وفي محاولة لتتبع جهد الدولة منذ استقلالها وحتى الوقت الحاضر، ثم استعراض الواقع السياسي والعسكري وأنظمة الحكم والأنفاق على التسلح، فضلاً عن الحروب والصراعات التي أثرت بمسيرة التنمية البشرية المستدامة.

وكذلك ثم تحديد الواقع الاقتصادي وما تعانيه هذه الدول من مشكلات مديونية وبطالة وفقر وأخيراً سيتناول الواقع الاجتماعي دراسة ما تعانيه هذه الدول من مشاكل، في الجانب (الصحي – التعليمي – السكاني – البيئي)، بعدّها مقاييس ومؤشرات التنمية البشرية المستدامة، وتحديد ماهية المشكلات التي تواجه الدولة بعدم تحقيقها للتنمية البشرية المستدامة من خلال دراسة هذا الواقع بكل جوانبه السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية.

الواقع السياسي والعسكري

طبيعة الأنظمة الحاكمة

للنظم السياسية وتقنيات العمل السياسي أهمية بالغة في عصرنا الحاضر، لما لها من دور كبير في تقدم الدول ورقيها، والذي أنعكس بالتالي على حياة الشعوب سياسياً واقتصادياً واجتماعياً، وتختلف النظم السياسية بين دولة وأخرى بحسب طبيعة تلكم الدولة وتكوينها التاريخي والسياسي.

كما تعد التنمية كأحد مدخلات النظام السياسي وتؤثر في أدائها بتأثيرها في تفاعلات أطرافه ومطالبهم ودعمه له، ومن جهة أخرى نجد أن التنمية كأحد مخرجات النظام يتوقف نجاحها على درجة فاعلية ورؤية النظام السياسي، وقدرته على تعبئه الجهود والطاقات وتوفير الأمن والاستقرار، أكثر من ذلك فأن للتنمية أبعادها الثقافية التي تؤثر في الأبعاد الاقتصادية والسياسية وتتأثر بها، وهذا يعني أن التنمية ظاهرة معقدة لا ينبغي التعامل معها من زاوية أحادية.

مصر

تعد مصر من النظم الجمهورية، إذ إن النظام الجمهوري يعتمد على الانتخاب كمعيار لتوالي السلطة، وهذا يعني أن السلطة متاحة للتداول بين أبناء مختلف الفئات إذا توافرت الشروط اللازمة لتولي المنصب، أو يكون بالتالي مبدأ التغير وارداً، إذا زالت هذه الشروط أو تأثرت، في حدود هذا التصور يمكن أن تتم المفاضلة بين المرشحين عن طريق انتخابات عامة مباشرة أو عن طريق البرلمان بشكل غير مباشر، أو الجمع بين الأسلوبين معاً بحيث يقوم البرلمان بانتخاب أحد الأشخاص، ثم يجعل التصويت على رئاسته موضوعاً لاستفتاء عام(1).

(1) علي الدين هلال ونيفين مسعد، النظم السياسية العربية وقضايا الاستمرار والتغيير، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2000، ص58.

و بالرغم من أن جمهورية مصر العربية دولة نظامها (اشتراكي) يقوم على

تحالف قوى الشعب العاملة، الذي استند علية الدستور في المادة الأولى عام 1971، لكن ليس من السهل تصنيف نظام الحكم الحالي في مصر طبقا لما ورد(1).

كذلك يصعب عد نظام الحكم المصري (شمولياً)، بالرغم من انه ينطوي على العديد من سمات الأنظمة الشمولية أو نظاماً تسلطياً أو دكتاتورياً كونه يحتضن العديد من سمات الدكتاتورية، كما لا يمكن عده في الوقت نفسه نظاماً ديمقراطياً، تبعاً لما يتضمنه من سمات التعددية، التي تعد إحدى ركائز الديمقراطية، كذلك على الصعيد الاقتصادي يصعب عد النظام المصري نظاماً رأسمالياً أو اشتراكياً أو حتى مختلطاً، بالرغم من انه يحتوي على بعض سمات وخصائص النظم التي تصنف على هذا النحو، إذ يمكن وصف النظام السياسي المصري بأنه (شبه شمولي) أو (شبه تسلطي) وغير ديمقراطي في جوهره(2).

وفي المقابل لم تعرف مصر نمطاً واحداً أو ثابتاً لتداول السلطة، أنما عرفت خلال تطورها السياسي أنماطاً مختلفة من عام 1952 إلى عام 1999، نمطين أساسيين لتداول السلطة، هما التدخل العسكري الذي أطاح بالنظام الملكي، والاستفتاء الذي جاء بالرئيس أنور السادات ومن بعده الرئيس حسني مبارك إلى السلطة(3).

(1) سداد مولد، الانتخابات المصرية: دلالات الإخفاق، أوراق دولية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد(154)، 2006، ص 13.

(2) حسن نافعة، مصر إلى.أين؟ انتخابات الرئاسة في مصر وتأثيراتها المحتملة في عملية التحول الديمقراطي: رؤية تحليلية، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد(320)، 2005، ص 6.

(3) حورية توفيق مجاهد، الحزب الواحد في أفريقيا، مكتبة الانجلو

مصرية، القاهرة، 1988، ص23.

ومع ذلك فقد اختلف شكل وطبيعة النظام السياسي منذ ثورة 1952، ففي المرحلة الناصرية حددت دساتير مؤقتة متعددة عبر كل منها عن مرحلة مختلفة من مراحل تطور الثورة المصرية، فأعلان الدستور المؤقت الصادر عام 1953، والذي أستمر العمل به حتى عام 1956، عبر عن مرحلة تحول من نظام الحكم الملكي – البرلماني إلى نظام حكم جمهوري – رئاسي، وكان يفترض أن يقنن دستور 1956 هذا التحول بشكل نهائي ويصبح دستوراً دائماً(1).

غير أن دخول مصر في وحدة فيدرالية مع سوريا استدعى أيضا تغييرات جوهرية على هذا الدستور، مما تطلب الأمر إصدار دستور جديد عام 1958 يمكن أن نطلق عليه دستور الوحدة، وبعد فشل الوحدة، برزت الحاجة إلى إدخال تعديلات دستورية، وهو ما دفع إلى دستور جديد عام 1964 المؤقت. ثم جاءت هزيمة 1967 من ناحية الحركات الطلابية والمثقفين بالمطالبة بالديمقراطية ودولة المؤسسات وبعد وفاة جمال عبد الناصر وتولي السادات سدة الحكم اصدر دستور 1971(2)، ومن هنا اعتقد السادات أن بوسعه أن يمضي قدماً في سياسته الجديدة دون أي حاجة في تغيير في بنية النظام السياسي أو حتى في نصوص الدستور، إذ وجد نفسه مضطراً إلى إدخال تعديلات على الدستور عام 1980، إذ لم يكن الهدف من ذلك إدخال تعديلات تطال تغيير بنية الحكم، بل جاءت استجابة لظروف الانفتاح الاقتصادي التي أرسيت دعائمها عام 1974(3).

وبالرغم من توسيع صلاحياته من الأحكام، إذ بدا في الوقت نفسه غير قادر على ضبط واحتواء الإيقاع السريع للتفاعلات السياسية الناجمة عنها، غير أن أسلوب (الصدمة الكهربائية) الذي انتهجه السادات سرعان، ما ارتد عليه وصعقه في أكتوبر/ تشرين الأول 1981(4).

(1) مايسة الجمل، النخب السياسية في مصر، مجلة المستقبل العربي،

مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد(166)، 1992، ص40.

(2) حسن نافعة، مصر إلى.أين؟، مصدر سابق، ص7.

(3) فاتح سميح عزام، الحقوق المدنية والسياسية في الدساتير العربية، ورد في: محمد عابد الجابري وآخرون، حقوق الإنسان في الفكر العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2002، ص990.

(4) مايسة الجمل، النخبة السياسية في مصر، مصدر سابق، ص42.

إذ إن المادة (77) من دستور 1971 كانت تسمح بترشيح رئيس الدولة لأكثر من ولايتين متتاليتين مدة كل منها ست سنوات، ولو أن هذه المادة ظلت سارية المفعول لتمتع النظام المصري ببعض القدرة على تجديد قياداته، غير أن السادات سارع في أول أزمة واجهها بتعديل هذه المادة لتطلق فترات الولاية دون سقف أو تحديد، ومن المفارقة أن الرجل الذي عدل هذا النص لم يخلد في الحكم، وإنما استفاد من التعديل الرئيس الذي خلفه وهو الرئيس حسني مبارك(1).

فقد اختار مبارك أن يبقى على بنية النظام السياسي، وعلى التوجه العام لسياساته على الصعيدين الداخلي والخارجي دون تعديل، وتميز بـ(نظام حكم شديد الفردية)(2).

ومما تجدر الإشارة اليه كانت هنالك على الدوام علاقة عضوية بين أزمات النظام في مصر وطريقة معالجتها وتنظيم عملية انتقال أو تداول السلطة، فمن المعروف إن موقع رئيس الدولة منذ أكثر من نصف قرن لا يتغير، إلا بالوفاة الطبيعية، كما حدث عند الرحيل المفاجئ لجمال عبد الناصر عام 1970، أو بالقتل كما حدث عند اغتيال السادات عام 1981، وفي كل مرة كانت السلطة تنتقل بشكل شبه تلقائي إلى نائب الرئيس، إلا أن الرئيس (مبارك) طوال مدة حكمه المستمرة، يرفض أن يسمي نائباً له(3).

أي إن رئيس الدولة القائم كان هو الذي يختار رئيسها القادم دون وضع إي ضوابط أو قواعد قانونية أو دستورية تنظم معايير هذا الاختيار إذ انطوت هذه الطريقة على قدر كبير من التعسف والعشوائية وجعلت عملية تداول السلطة تبدو اقرب ما تكون إلى وراثة بالاختيار وليس بالدم(4).

(1) الأمم المتحدة، الاسكوا، مقاربة حول أنظمة الحكم والديمقراطية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول العربية، نيويورك، 2005، ص 24.

(2) سداد مولد، مصدر سابق، ص13.

(3) حسن نافعة، مصر إلى.أين؟، مصدر سابق، ص13.

(4) حسنين توفيق إبراهيم، الانتخابات التشريعية ومستقبل التطور السياسي والديمقراطي في مصر، مجلة المستقبل العربي مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد(326)، 2006، ص50.

فقد اتسمت هذه الطريقة بميزة واحدة وهي سلاسة عملية انتقال السلطة وغياب الصراعات والتوترات(1).

فضلاً عن ذلك يلاحظ أن دستور 1971، والذي اعتمد في صيغة نظامه الحزب الواحد وليس تعدد الأحزاب، لم يشكل أي قيد على حرية الرئيس في إدخال ما يراه من تعديلات على بنية النظام نفسه(2).

فقد قرر بعد حرب 1973 الانتقال من صيغة الحزب الواحد إلى صيغة المنابر المتعددة داخل الحزب نفسه ومن ثم الانتقال إلى التعددية الحزبية إذ يبقى الرئيس المسيطر على جميع الأحزاب دون التدخل في حزب معين، وأن يعهد رئيس الوزراء برئاسة الحزب الحاكم(3).

ومنذ ذاك الوقت اختلطت الأمور بين رئاسة الدولة ورئاسة الحزب وتحول الحزب الحاكم إلى اتحاد اشتراكي جديد اسمه (الحزب الوطني الديمقراطي)، وهذا التحول من النظام السياسي المصري يعد شكلاً من نظام يقوده حزب واحد إلى نظام متعدد الأحزاب، وبالتالي قابل نظرياً للتطور في الاتجاه الديمقراطي الصحيح، إلا إنه أصبح من الناحية الفعلية نظاماً مغلقاً على نفسه بالكامل إلا بتعديل جوهري في بنيته وفي مقوماته(4).

(1) حسن نافعة، مصر إلى.أين؟، مصدر سابق، ص13.

(2) ثناء فؤاد عبدا لله، الإصلاح السياسي. خبرات عربية (مصر دراسة الحالة)، المجلة العربية للعلوم السياسية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد(12)، 2006، ص29.

(3) ثناء فؤاد عبدا لله، آليات التغير الديمقراطي في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1997، ص133.

(4) ثناء فؤاد عبدا لله، الإصلاح السياسي. خبرات عربية..، مصدر سابق، ص 33.

أما السمة الخاصة بتركيز السلطة في يد فرد واحد فتجسدها صلاحيات رئيس الجمهورية الذي يعد القائد الأعلى للقوات المسلحة، وهو الذي يقف على قمة السلطة التنفيذية ويعد رئيس المجلس الأعلى للهيئات القضائية، وله الحق بتعيين رئيس مجلس الوزراء والوزراء والموظفين المدنيين والعسكريين واقالتهم، وإصدار قرارات لها قوة القانون وإصدار اللوائح اللازمة لتنفيذ القوانين ولوائح الضبط وإعلان حالة الطوارئ وحق العفو عن العقوبات أو تخفيفها، وحل مجلس الشعب والاعتراض على ما يصدره من قوانين، بل له حق طلب تعديل الدستور نفسه(1).

كل هذا يؤدي إلى قدرة رئيس الدولة على الهيمنة الفعلية على جميع السلطات،

بما في ذلك السلطتين التشريعية والقضائية، والتي لا يستقيم أي نظام ديمقراطي بدون تحقيق الفصل والتوازن والرقابة المتبادلة بينهما(2).

فضلاً عن ذلك فأن رئيس الدولة في النظام المصري، ليس قابلاً في الواقع لأية مساءلة أو محاسبة سياسية أو قضائية، لأدركنا درجة الفردية والشخصية التي تعد من أهم سمات نظام الحكم.

الأخطر من ذلك إن هذا الحكم الهائل من السلطات والصلاحيات، يتركز في يد شخص لا يختاره الشعب بالاقتراع المباشر، وإنما يختاره مجلس الشعب بأغلبية الثلثين ثم يطرحه لاستفتاء عام ومعروفة نتيجته سلفاً(3).

(1) حسنين توفيق إبراهيم، الانتخابات البرلمانية في مصر (عام 1995) العنف الانتخابي وثقافة العنف، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد(206)، 1996، ص16.

(2) حسن نافعة، مصر إلى.أين؟، مصدر سابق، ص 9.

(3) ثناء فؤاد عبدا لله، آليات التغير الديمقراطي في الوطن العربي، مصدر سابق، ص134.

لقد بحث النظام السياسي على الشرعية المفقودة، باستخدام آليات مختلفة، ولعل أبرز تلك الآليات الترويج بأن النظام يحقق أنجازات عملاقة ولا سابقة لها في تاريخ مصر، وذلك في ما يتصل بالتنمية وزيادة القدرة البشرية والاجتماعية والاقتصادية ونشر بعض المؤسسات أو الأجهزة المنشأة حديثاً، وربطها بديمقراطية النظام بحسب رؤيتهم واستغلال المناسبات والاحتفالات السنوية والدينية وإظهار أن النظام الحاكم هو خير نصير للعمال وقضاياهم، كما ربط تأخر الإصلاح تارة بالتوترات الناجمة عن مشكلة الشرق الأوسط، والخوف من سيطرة مادرج أركان النظام على وصفه بخطر وصول المتطرفين الإسلاميين إلى الحكم تارة أخرى(1).

وفي ظل زيادة أصوات المعارضة المصرية على النظام السياسي والتغيير باجراء تعديلات جوهرية على الدستور 1971، إذ جرت محاولات لاحتواء هذه الفورات، وإقامة بعض الاتفاق بين الحزب الحاكم والأحزاب الأخرى، وذلك لعدد من الأسباب في مقدمتها إصرار الحزب الحاكم على عدم المساس بالدستور(2).

وفي هذا الوقت قرر الرئيس مبارك في خطوة كبيرة من نوعها وشديدة الجرأة، تغيير المادة (76) من الدستور، وهي الخاصة بطريقة اختيار رئيس الجمهورية، إذ يسمح بشغل هذا المنصب بالاقتراع السري المباشر بين أكثر من مرشح، وتعد خطوة مهمة بالنسبة إلى مستقبل النظام السياسي المصري إلى درجة التي تدفع إلى المسار الديمقراطي والحرية(3).

إذ تعد هذه المادة (76) هي محور وعصب النظام السياسي المصري كله، إذ يمكن تحديد الأسباب التي دفعت الرئيس مبارك لمثل هذه الخطوة بعد 24 عاماً من تربعه على قمة هرم السلطة في مصر على وفق نظام الاستفتاء القديم والمربح على اتخاذ هذا القرارات الخطيرة قبل أشهر عدة فقط من حلول موعد استحقاق التجديد لولاية خامسة، ويمكن أن تكون أسباب خارجية وبالذات أمريكية وبأن الأوضاع المحلية والإقليمية والدولية لم تعد مناسبة لقبول فكرة الاستفتاء كمصدر للشرعية، ولكونه رفض تعيين نائب له خلال مدة رئاسته وصعود نجله جمال إلى قمة السلطة السياسية في مصر(4).

(1) عبد الفتاح ماضي، انتخابات 2005: الرئاسة في مصر انتخابات بلا ديمقراطية ولا ديمقراطيين، المجلة العربية للعلوم السياسية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد(18)، 2008، ص49.

(2) حسن نافعة، مصر إلى.أين؟، مصدر سابق، ص 11.

(3) سعيد شحاتة، الانتخابات البرلمانية المصرية في الميزان، المجلة

العربية للعلوم السياسية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد(18)، 2008، ص41.

(4) حسن نافعة، مصر إلى.أين؟، مصدر سابق، ص 15.

فقد قامت عملية تعديل المادة (76) بناء على المبادئ الاتيه(1):

1 - إنتخاب رئيس الجمهورية عن طريق الاقتراع السري العام المباشر من جميع أفراد الشعب الذين لهم حق الانتخاب.
2 - تحقيق الضمانات التي تكفل تقديم أكثر من مرشح إلى الشعب ليفاضل بينهم ويختار منهم بإرادته الحرة.
3 - إتاحة الفرصة للأحزاب السياسية لترشيح أحد قياديها وفقاً للضوابط التي يراها نواب الشعب.

وفي نهاية هذه الانتخابات بقي الوضع على ما هو عليه بنجاح الحزب الوطني في تعديل المادة (76)، بالطريقة التي يراها وفي فرض هذه الرؤية على الجميع.

واستناداً إلى ذلك فأن التعديل الدستوري المصري وإجراءات انتخابات رئاسية في عام 2005، لم تغير شيء بالنسبة إلى نظام الحكم وبأنه لم يخرج من التسلطية وأصبح ديمقراطياً فالانتخابات لم تستند إلى دستور ديمقراطي يضع المبادئ الرئيسة للديمقراطية موضع التطبيق الحقيقي، وإنما عبارة عن مجموعة قوانين انفرد بوضعها الحزب الحاكم متجاهلاً مطالب القوى السياسية والمنظمات الحقوقية، لما لم تتسم الانتخابات بالحرية والنزاهة والفعالية فضلاً عن انها كانت تطالب بهذه الأمور(2).

(1) ثناء فؤاد عبدا لله، ملامح وأفاق التحول السياسي في مصر، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد(328)،

2006، ص44.

(2) عبد الفتاح ماضي، انتخابات 2005: الرئاسة في مصر..، مصدر سابق، ص73.

الأردن

يعد نظام الحكم في الأردن ملكياً دستورياً ويراعي في تشكيل الحكومة بتمثيلها لمختلف الاتجاهات، يترأس الملك عرش المملكة، كما يتولى منصب القائد الأعلى للقوات المسلحة، ويمارس الملك سلطاته التنفيذية عن طريق رئيس الوزراء ومجلس الوزراء، ويعد مجلس الوزراء مسؤولاً إزاء مجلس النواب المنتخب، والذي يشكل إلى جانب مجلس الأعيان، الجهة التشريعية للحكومة وهذه الجهة تعمل باستقلالية تامة(1).

إذ إن الأردن أمارة خاضعة لسلطة الانتداب البريطاني التي عقدت مع الأمير عبدا لله بن الحسين حاكم الأردن معاهدة تحالف عام 1928، وسمحت بوضع دستور للبلاد في عام 1928، وفي عام 1946 عدلت معاهدة 1928 وتحررت امارة شرق الأردن من بعض مظاهر النفوذ البريطاني والاعتراف باستقلال الأردن، إذ كانت نتيجة تعديل هذه المعاهدة وضع دستور عام 1946(2).

لان هذا الدستور جاء أفضل من سابقه، إلا إنه ظل يحفظ للملك سلطات واسعة للغاية(3)، وبعد حرب فلسطين وضم الضفة الغربية إلى المملكة الأردنية الهاشمية في عام 1950، دفعت هذه الإحداث إلى تعديل الدستور مرة أخرى ثم إلى إصدار دستور جديد عام 1952(4).

ويعد هذا الدستور أخر الدساتير الأردنية، وهو مازال معمولاً به في المملكة الأردنية الهاشمية إلى الوقت الحاضر، بالرغم من أجراء تعديلات عليه.

فضلاً عن إن دستور 1952 أكد مبادئ أساسية شكلت الدعامة للنظام السياسي في الأردن في تلك الحقبة والحقب اللاحقة ومن هذه المبادئ(5).

(1) حسنين توفيق إبراهيم، النظم السياسية العربية، الاتجاهات الحديثة في دراستها، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2005، ص55.

(2) علي الدين هلال ونيفين مسعد، النظم السياسية العربية، مصدر سابق، ص 134.

(3) الأمم المتحدة، الاسكوا، مقاربة حول أنظمة الحكم والديمقراطية..، مصدر سابق، ص 27.

(4) امجد عقيل حداد، نظام الحكم في المملكة الأردنية الهاشمية، دار وائل للطباعة والنشر، عمان، 2003، ص 123.

(5) فواز موفق ذنون، هيكلية النظم السياسية في المملكة الأردنية الهاشمية، مجلة دراسات إقليمية، مركز دراسات إقليمية، جامعة الموصل، العدد(8)، 2007، ص 160.

1 - تأكيد النظام السياسي الأردني على مبدأ فصل السلطات الثلاثة التشريعية والتنفيذية والقضائية، فالبرلمان (مجلس الأمة) يسن القوانين والحكومة تنفذها.

2 - يقوم الفصل على تحديد المسؤوليات لكل من السلطات الثلاث، فالحكومة هي الوحيدة التي يفرض عليها الدستور وضع التشريعات وتقديمها للبرلمان للمصادقة عليها، والقضاء على صاحب الحق في التفسير.

3 - مبدأ التعاون والتوازن بين السلطات ممكن، وذلك لغرض ألا تتركز السلطات بيد واحدة.

إذ عمل دستور 1952 إلى إعطاء صورة متكاملة للنظام السياسي في الأردن،

عن طريق توزيع المؤسسات الدستورية والسياسية في إطار هيكلية تنظيمية، مقسمة إلى ثلاث سلطات اساسية هي السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية والسلطة القضائية(1).

بيد إن السلطة التنفيذية في المملكة الأردنية الهاشمية تقوم على ركنين أساسيين هما الملك كراس الدولة ورئيس الحكومة وفريقه الوزاري، الملك يمارس صلاحياته بموجب الدستور بواسطة الوزراء وهو مصون من كل تبعة ومسؤولية، كما إنه يضع القرارات المهمة وصلاحياته وسلطته الفعلية والدستورية، إذ لا يستطيع رئيس وزراء أن ينافسه فيها أو يحقق شيئاً موازياً لها(2).

وتظهر أهمية الملك في النظام السياسي الأردني، فان المادة (28) من الدستور تنص على إن عرش المملكة وراثياً من أسرة الملك عبد الله بن الحسين(3).

إذ قام الملك حسين قبل وفاته بمدة وجيزة جداً على تنحية لشقيقة الأمير حسن عن منصب ولي العهد وعين بدلاً عنه ابنه الأكبر عبدا لله الثاني وليا للعهد عام 1999 فأصبح الملك بعد وفاة والده(4).

(1) المصدر السابق نفسه، ص 169.

(2) حورية توفيق مجاهد، مصدر سابق، ص23.

(3) Benjamin Shwadrea, Jordan, A state of tension N.Y., Conceit for Middle fasterm Affairs, 1959, p.3.

(4) حسنين توفيق إبراهيم، النظم السياسية العربية..، مصدر سابق، ص 60.

وقد منح الدستور الأردني للملك صلاحيات عديدة ومتنوعة قسمت إلى قسمين صلاحيات إصدار الأنظمة فتشمل ما يأتي(1).

1 - سلطة الأمر بوضع الأنظمة لتنفيذ القوانين.

2 - إصدار الأنظمة المستقلة التي لا تتصل بأي قانون معمول به بل تعالج أوضاع المصالح أو المرافق العامة.

3 - إصدار الأنظمة الخاصة بالحفاظ على الأمن والسلامة في حالة الطوارئ عند إعلان العمل بقانون الدفاع وإعلان الأحكام العرفية.

إما الصلاحيات الإدارية والسياسية فتشمل الآتي(2):

1 - تعيين رئيس الوزراء وأقالته وقبول استقالته، وتعيين الوزراء وأقالتهم وقبول استقالتهم بناءاً على تنسيب وطلب من رئيس الوزراء.

2 - تعيين وعزل كبار الموظفين، تعيين وعزل كبار قضاة المحاكم.

3 - القيادة العليا للقوات العسكرية بمختلف صنوفها البرية والجوية، والبحرية وحق إعلان الحرب وعقد الصلح.

4 - إبرام المعاهدات والاتفاقيات.

5 - إنشاء ومنح الرتب المدنية والعسكرية والأوسمة وألقاب الشرف الأخرى.

أما القيود التي تقيد الملك فالحقيقة أن الدستور الأردني لم يعط لهذا الأمر دوراً فاعلاً، أي لم تكن هنالك قيود حقيقية تحد من صلاحيات الملك فيما يتعلق بالمعاهدات والاتفاقيات، التي يترتب عليها تحميل خزانة الدولة النفقات المالية، أو التي تمس المواطنين الأردنيين العامة أو الخاصة، فان الدستور أعطى شرطاً بأن يتم موافقة مجلس الأمة عليها حتى تصبح نافذة المفعول(3).

(1) امجد عقيل حداد، مصدر سابق، ص125.

(2) فواز موفق ذنون، مصدر سابق، ص 162.

(3) محمد الحلايقة، الإصلاح والصراعات الإقليمية في المنطقة العربية (الأردن نموذجاً)، ورد في: عريب الرنتاوي وآخرون، أوراق من الإصلاح والديمقراطية في العالم العربي، مركز القدس للدراسات السياسية، عمان، ط1، 2006، ص196.

وبالنسبة إلى السلطة التشريعية (مجلس الأمة) هي الركيزة الثانية التي يقوم عليها النظام السياسي في الأردن، وتناط السلطة التشريعية بالملك الذي له الحق في إصدار القوانين والأنظمة والبرلمان، الذي يسمى بمجلس الأمة والمتكون من مجلسين الأعيان والنواب، ولكل مجلس صلاحيات وواجبات معينة حددها الدستور لإدارة شؤون البلاد(1).

أما القانون الأردني أو السلطة القضائية، فأنها تقوم على أساس القانون المدني ومبادئ الشريعة الإسلامية، وتنقسم المحاكم إلى دينية ومدنية وخاصة، وتتولى المحكمة العليا تفسير الدستور بطلب من رئيس الوزراء أو من رئيس مجلس الأمة أم المجلس العالي، ويسمى أيضاً المجلس الخاص، ويطبق قانون العقوبات على أي عضو من أعضاء مجلس الأمة بعد رفع الحصانة عنه(2).

وبذلك تبدو وبشكل واضح سيطرة السلطة التنفيذية، والتي يترأسها الملك بالدرجة الأساس على السلطة التشريعية، فالملك صاحب القرار السياسي الداخلي والخارجي، لأنه يستند إلى صلاحيات دستورية مطلقة، وهذا يوحي أن الأردن تخلت عن المقولة المعروفة في النظم الملكية بأن (الملك يملك ولا يحكم)، وذلك بسبب تمسك الملك بحقه الدستوري الذي يجعله يسمو فوق أي قانون(3).

كما يكاد ينحصر دور السلطة التشريعية المتمثلة بمجلس الأمة المتكون من مجلس الأعيان ومجلس النواب في تقديم النصح والمشورة للسلطة التنفيذية والموافقة على قرارات متخذة مسبقاً كما أن سلطتها ليست إلزامية(4).

(1) تقرير المجتمع المدني والتحول الديمقراطي والأقليات في الوطن العربي لعام (2003)، ص 68، تقرير منشور على شبكته المعلومات الدولية على الموقع (www.ishamdiy.net).

(2) الأمم المتحدة، الاسكوا، مقاربة حول أنظمة الحكم والديمقراطية..، مصدر سابق، ص 29.

(3) محمد الحلايقة، مصدر سابق، ص 197.

(4) تقرير المجتمع المدني والتحول الديمقراطي والأقليات في الوطن العربي لعام 2003، مصدر سابق، ص 68.

ومما زاد في تهميش دور السلطة التشريعية، ويثبت في ذات الوقت هيمنة السلطة التنفيذية أن مجلس الأعيان المعين من (الملك)، تكون قراراته مؤثرة على مجلس النواب المنتخب من (الشعب)، كما لا يستطيع مجلس النواب الأعتراض أو إقرار أي تشريع أو قانون، إلا بموافقة مجلس الأعيان وهذا يعطي مؤشراً واضحاً على وجود خلل في بنية النظام السياسي في المملكة الأردنية الهاشمية(1).

إذ تؤسس مشروعية النظام السياسي الأردني على كونه وريث الثورة العربية الكبرى، وهو يحكم على أسس دستورية لكونه حكماً نيابياً ملكياً وراثياً، ولم يتوقف العمل بالدستور مهما كانت الإجراءات العرفية(2).

وفي ضوء ذلك فأن ولاء المواطنين للنظام قائم من التركيبة الاجتماعية بكل أطيافها وحتى الأقليات العرقية والدينية، رغم نسبها الضئيلة، فأن النظام يوليها الأهتمام، وهذا ما جعل المواطنين كافة يشعرون بالانتماء إلى الدولة والنظام(3).

إذ سعى النظام السياسي الأردني إلى أن يكون التوازن بين التنمية ومكاسبها

والسعي لتقليص الفجوة المعيشية بين فئات الشعب في ظل نظام اقتصاد السوق، يتم من خلال حماية المستهلك عبر دعم المواد الأساسية ورعاية موظفي الدولة في إطار الجمعيات التعاونية، التي تقلل من تقلبات الأسعار(4).

ويأتي هذا النهج مع المفهوم الذي يرى أن البطالة والفقر هما عائقان إزاء الممارسة الديمقراطية، لان سلبية التعامل مع التحول الديمقراطي والتعددية السياسية، تزداد كلما تفشي الفقر الذي يجعل المواطنين ينشغلون بالتفتيش عن سبل العيش(5).

(1) امجد عقيل حداد، مصدر سابق، ص127.

(2) فواز موفق ذنون، مصدر سابق، ص 160.

(3) محمد الحلايقة، مصدر سابق، ص 156.

(4) الأمم المتحدة، الاسكوا، السياسات الاجتماعية في المملكة الأردنية الهاشمية، نيويورك، 2007، ص 13.

(5) فواز موفق ذنون، مصدر سابق، ص 161.

كما شكل عام 1989 منعطفاً أساسياً في إعطاء التيار الإسلامي السياسي دوراً ووضعاً على الصعيد السياسي، مما جعله من معالم الديمقراطية الأردنية بل والنظام السياسي الأردني الأساسي(1).

إذ شهد الأردن بين 1989 و 2003 أربعة انتخابات نيابية الأولى في عام 1989 والثانية في عام 1993 والثالثة عام 1997 والرابعة في عام 2003، إذ ارتفع عدد مقاعد مجلس النواب من 40 مقعدا عام 1989 إلى 110 مقعد في انتخابات عام 2003، أما عدد مقاعد النساء فقد ارتفع من مقعد واحد في انتخابات عام 1993 إلى 6 مقاعد في انتخابات عام 2003(2).

إما عدد الأحزاب السياسية في الأردن فقد وصل إلى 32 حزباً حتى عام 2003 وهي تمثل مختلف الفئات السياسية في الأردن(3).

لكن المسار الديمقراطي الأردني أخذ يراوح في مكانه وذلك منذ أن وقع الأردن معاهدة السلام مع إسرائيل في أواخر عام 1994، إذ اشتدت العلاقة بالتأزم بين الحكم والحكومات من جهة والمعارضة بمختلف أطيافها، وبالأخص الإسلامية من جهة ثانية، الأمر الذي افضى إلى تراجع بعض المنجزات وازدياد التضييق على بعض الحريات، كما أعتمدت الحكومة على قانون أنتخابي يعتمد على الصوت الواحد ، مما أثر في تعميق الفجوة بين الحكومات والمعارضة(4).

(1) عريب الرنتاوي، اثر قوانين الانتخابات على عملية التحول الديمقراطي (الأردن نموذجاً)، ورد في: هاردي اوستري وآخرون، الإصلاح في العالم العربي الإمكانات والعوائق "السيناريو الازدهار"، مركز القدس للدراسات السياسية، عمان، ط1، 2006، ص 83.

(2) محمد الحلايقة، مصدر سابق، ص 197.

(3) جواد الحمد، الديمقراطية الأردنية في مرحلة التحول، منشور على شبكة المعلومات الدولية على الموقع (www.mesc.com).

(4) الأمم المتحدة، الاسكوا، السياسات الاجتماعية في المملكة الأردنية..، مصدر سابق، ص14.

إذ أصدرت الحكومة الأردنية في عام 2001 القانون المؤقت للانتخابات ليحكم العهد الذي أطلق عليه العهد الديمقراطي، الذي ألغيت فيه القوانين الانتخابية الصادرة عن البرلمان القديم عام 1986 و 1989 (1)، وبالرغم من ذلك يعد قانون 2001 مخالفاً للدستور الأردني ويجمع فيه كثيراً من الأخطاء.

إذ شهد احتداما للجدل الوطني حول هذا القانون، فشكل العاهل الأردني

(اللجنة الملكية للأردن أولا) في 2002 وبعده (لجنه الأجندة الوطنية) وبحثت مسالة الإصلاح السياسي وقوانين الانتخاب بقوة وكان واضحاً لغالبية الأعضاء أن الصيغة الأنسب في الحالة الأردنية هي اعتماد قانون انتخاب مختلط يجمع بين الصوت الواحد في الدائرة الانتخابية والقائمة النسبية(2).

وفي عام 2003 أجرت انتخابات تشريعية بعد إدخال بعض التعديلات القانونية، إلا إن الملك أجل هذه الانتخابات أكثر من عامين استناداً إلى التعديل الدستوري الصادر عام 1976 الذي يعطي الملك حق تأجيل الانتخابات النيابية، إلى أجل غير مسمى وبرر تأجيل الانتخابات بوجود ظروف قاهرة تتعلق بالأوضاع الداخلية والإقليمية المضطربة التي عاشتها المنطقة وحل مجلس الأمة(3).

(1) محمد الحمودي، قانون الانتخاب الأردني الحالي، منشور على شبكة المعومات الدولية على الموقع (www.mesc.com).

(2) عريب الرنتاوي، مصدر سابق، ص ص 83-84.

(3) جواد الحمد، مصدر سابق.

الأنفاق والتسلح العسكري

قدمت الأمم المتحدة في عام 1981 دراسة حول التسلح والتنمية، وخلصت فيها أن التسلح والأنفاق على السلاح صار بحد ذاته مهدداً خطيراً للأمن والسلم الدوليين، وبالتالي يعد معوقاً للتنمية البشرية، وذلك لان التسلح الذي يستخدم لتأمين الأمن القومي صار معظمه مرتبطاً بالضغوطات الاقتصادية مثل مشكلات التضخم وتدهور قيمة العملات الوطنية وندرة الموارد وتحديداً في مجال الطاقة والموارد غير المتجددة وتلوث البيئة والتضخم السكاني والمستوى الصحي والتعليمي ومشكلات الصراعات السياسية والاجتماعية، فضلاً عن وجود أسباب عدة منها أن اغلب القيادات السياسية في هذه البلدان

سعت إلى تكريس حكمها والبقاء أطول حقبة ممكنة في الحكم عن طريق تقوية الجيش وقوى الأمن، الأمر الذي دفعها إلى التركيز على عملية التسلح والأنفاق العسكري بعدها الأساس في بناء جيش متين تستطيع عن طريقه مواجهة التحديات المتمثلة بالتمرد والانفصال والثورات وغيرها.

مصر

منذ توقيع مصر اتفاقية السلام مع إسرائيل عام 1979، والتي أدت إلى إنهاء حالة الحرب بين الجانبين، بدأت عمليات تطوير وتحديث القوات المسلحة المصرية، ونبع ذلك في الأساس من الأيمان العميق بمبدأ (السلام القائم على العدل)، وذلك لأن القوة العسكرية ضرورية ولازمة لحماية السلام وأيضاً حماية أمن مصر الوطني وحقوقها الوطنية(1).

تعد مصر هي من الدولة الأكبر في الشرق الأوسط والمنطقة العربية، مما يفرض عليها أعباء والتزامات واسعة في حفظ الأمن والاستقرار الإقليمي، فمنذ نهاية الثمانينات وبداية التسعينات أدت التطورات الإقليمية إلى تعزيز مكانة مصر كقوة رئيسة في الشرق الأوسط، وذلك بعد حالة الفراغ التي نشأت في المنطقة عقب حرب الخليج الثانية(2).

(1) جهاد عودة، المناورات العسكرية المصرية: نموذج للأدوات الإستراتيجية، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، العدد(151)، 2003، ص281.

(2) الأمم المتحدة، الاسكوا، أثار السلام والأمن على التنمية المستدامة في منطقة الاسكوا، أوراق موجزة، نيويورك، العدد(16)، 2003، ص8.

كما إن مصر قد بنت عقيدتها العسكرية وسياستها التسليحية لمدة طويلة على معطيات الصراع العربي – الإسرائيلي، ولم يتغير ذلك بشكل عام حتى الان، لكن طبيعة الصراع في المنطقة من وجهة النظر الأمريكية، قد تغير فبعض

الصراعات الجديدة ناتج عن تهديدات داخلية وبعضها بسبب تهديدات خارجية(1).

إذ سعت الولايات المتحدة الأمريكية بعد حرب الخليج، إلى محاولة دعوة مصر على الحصول على نظم مضادة للصواريخ، والربط بينها وبين نظم دولة أخرى في المنطقة، لكنها لم تتحمس للحصول على هذه إلا بقدرة متواضعة من النجاح، نتيجة الشكوك المتبادلة بينها وبين دول الخليج وبين الولايات المتحدة من جهة أخرى(2).

إن النفقات العسكرية هبطت إلى نصف العبء الذي كانت تشكله كنسبه من إجمالي الناتج المحلي، مقارنة بما كان عليه الحال في حقبة الحرب الباردة وحرب الخليج، إذ هبطت النفقات العسكرية باطراد كجزء من النفقات الحكومية، كما ان واردات الأسلحة أتجهت للهبوط كنسبة من الواردات العامة، إذ قدرت النفقات العسكرية في مصر (4490) مليون دولار في عام 1985، انخفضت إلى (2260) في عام 1995 وان كانت قد عادت إلى الارتفاع عام 1999 إلى (2390) مليون دولار(3).

إذ يقدر الانفاق العسكري المصري في عام 1985 بحوالي (22.1%)، فقد أخذ بالأنخفاض حتى عام 1995 إلى حوالي (13.7%)، إما بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي في عام 1985 كانت نسبته تقدر بحوالي (12.8%) وفي عام 1995 حوالي (5.7%)(4).

(1) محمد قدري سعيد، المحددات الدفاعية لصفقات السلاح الأمريكية في الشرق الأوسط، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، العدد(170)، 2007، ص148.

(2) دان تشيرجي، أمريكا والسلام في الشرق الأوسط، ترجمة محمد مصطفى غنيم ، دار الشروق، القاهرة، 1993، ص71.

(3) مركز دراسات الوحدة العربية، تقرير الميزان العسكري في الشرق الأوسط، مجلة المستقبل العربي، بيروت، العدد(293)، 2003، ص139.

(4) الأمم المتحدة، الاسكوا، اثأر السلام والأمن على التنمية المستدامة..، مصدر سابق، ص 7.

لأن أنخفاض ناتجها المحلي وارتفاع انفاقها العسكري أدى إلى تعرض نفقاتها الدفاعية إلى ضغوط شديدة، إذ يشكل انفاقها الدفاعي نسبة (68%) من صناعتها الاستخراجية، والمقدر بحوالي (6.48) مليار دولار، كذلك تشكل نسبة (26.84%) من صناعتها التحويلية ولمقدرة بحوالي (16.39) مليار دولار(1).

إذ احتلت مصر المركز الخامس في المنطقة وبحوالي (700) مليار دولار عام 2001، وبمقارنه قيمة التسليح بالأنفاق العسكري، فان النسبة بلغت حوالي (15.9%) وتعد مقبولة بعدّها تصنع الذخائر وبعض الأسلحة والمعدات الخفيفة(2).

لأنها تفضل تجمع هذه الأسلحة في مصانعها واجراء بعض الخطوات الإنتاجية عليها ونقل بعض التكنولوجيات الجديدة من خلالها(3).

كما إنها تستحوذ على نسبة (78.51%) من المساعدات العسكرية الأمريكية وبقيمة حوالي (2) مليار دولار، إما أعداد القوة البشرية العسكرية فقد بلغت (448) ألفاً في عام 1999 وفي عام 2003 هبطت إلى (443) ألفاً(4).

ويخلف التسلح والأنفاق العسكري أثاراً اقتصادية واجتماعية، لأن نفقات التسلح والعسكرة تعني استقطاع من الأنفاق العام على حساب التعليم والصحة وغيرها، وفي أحيان كثيرة تقود إلى عملية تعطيل تنفيذ الكثير من خطط التنمية البشرية المستدامة، وتقدر في عام 2001 بنسبة (60.20%) إذ تجاوز الأنفاق العسكري عن الصحة والتعليم(5).

(1) عادل مسعود، الاتجاهات الرئيسية للأنفاق العسكري في المنطقة العربية، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، العدد(154)، 2003، ص339.

(2) المصدر السابق نفسه، المكان نفسه.

(3) محمد قدري سعيد، مصدر سابق، ص 148.

(4) المصدر السابق نفسه، ص 149.

(5) عادل مسعود، مصدر سابق، ص 383.

الجدول (2)

الأنفاق العسكري لمصر للسنوات (1997-2006)

السنة	الأنفاق بالعملة المحلية	حسب الدولار الأمريكي	الأنفاق/ GDP %
1997	8503	2073	3.3
1998	9439	2215	3.3
1999	9881	2249	3.2
2000	10847	2404	3.2
2001	11859	2570	3.3
2002	12741	2688	3.4
2003	13948	2816	3.3
2004	14684	2664	3.0
2005	15213	2632	2.8
2006	16476	2710	ــــ

المصدر: مركز الدراسات الوحدة العربية، تقرير التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي، بيروت، 2007، ص ص ص 459-471-484.

الأردن

دفع الصراع العربي الإسرائيلي، وما شكله من تهديدات ومخاطر على البلدان

العربية بصورة عامة، وعلى بلدان الطوق العربي، ومنها الأردن بصورة خاصة إلى الدخول في سباق التسلح وذلك للمحافظة على التوازن الاستراتيجي في المنطقة(1).

(1) الأمم المتحدة، الاسكوا، أثار السلام والأمن على التنمية المستدامة..، مصدر سابق، ص 8.

واتجـهت الولايـات المتحـدة الأمريكيـة لإقنـاع الأردن بمشـاركتها مـع تركيـا وإسـرائيل بصـفة مـراقب فـي تـدريباتها العسـكرية الدورية، وهذا مما ساعد إسـرائيل إلـى اختـراق الحـاجز وأجـراء حـوار مباشـر معها تحت مظلة السلام العربي(1).

إذ تزايدت نسب المساعدات العسكرية الأمريكية إلى الأردن بنسب كبيرة، إذ بلغت في عام 1999 حوالي (300) مليون دولار، وتزايدت في عام 2000 إلى (420) مليون دولار، وجاءت الأردن بالمركز الثاني عام 2001 بالنسبة إلى هذه المساعدة وبقيمة (499) مليون دولار(2).

وقد تزايد الأنفاق العسكري بنسب كبيرة خلال التسعينيات، ففي عام 1995 وصل إلى (448) مليون دولار وعام 1996 وصل إلى (451) مليون دولار وفي عام 1997 بلغ (496) مليون دولار، وأستمر بالتزايد عام 1998 إلى (548) مليون دولار وعام 1999 وصل إلى (569) ولكنه انخفض في عام 2000 إلى (520) مليون دولار(3).

ومن حيث تعداد القوى البشرية العسكرية، فأنها بلغت ذروتها في الأردن عام 1994، إذ بلغت (1.6) مليون عسكري، لكنها في عام 2003 انخفضت إلى (1.2) مليون عسكري ، وذلك لارتفاع ناتجها المحلي وانخفاض أنفاقها العسكري(4)، إذ يقدر الأنفـاق الحكومـي عـام 1985 بحوالـي (39.7%) وعـام 1995 بحوالي (21.7%) من الإنتاج المحلي الإجمالي الـ(GDP)، الذي يقدر عام 1985 بحوالي (15.5%) وعام 1995 بحوالي (7.7%)(5).

فضلاً عن ذلك فقد اقترن التسلح والأنفاق العسكري على الصحة والتعليم في الأردن بأنه يأخذ حيزاً كبيراً من خطط التنمية البشرية، تقدر عام 2001 إن الإنفاق العسكري تجاوز الانفاق على الصحة والتعليم بنسبة (64.8%)(6).

(1) دان تشيرجي، مصدر سابق، ص 75.

(2) محمد قدري سعيد، مصدر سابق، ص147.

(3) هنري لورنس، المشرق العربي في الزمن الأمريكي، ترجمة بشير السباعي، دار ميريث للنشر، القاهرة، 2005، ص85.

(4) عادل مسعود، مصدر سابق، ص 343.

(5) احمد الكواز، السياسات الاقتصادية ورأس المال البشري، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2002، ص21.

(6) عادل مسعود، مصدر سابق، ص 343.

الجدول (3)

الأنفاق العسكري الأردني للسنوات (1997-2006)

السنة	حسب العملة المحلية (الدينار)	حسب الدولار الأمريكي	نسبة (GDP)
1997	324	538	6.3
1998	312	502	5.6
1999	322	515	5.6
2000	330	534	5.5
2001	329	514	5.2
2002	407	624	6.0
2003	480	724	6.7
2004	458	669	5.7
2005	477	673	5.3
2006	492	659	——

المصدر: مركز دراسات الوحدة العربية، تقرير التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي، بيروت، 2007، ص ص ص 459-472-484.

2-1-3 : النزاعات والصراعات العسكرية.

تؤثر الصراعات والنزاعات الداخلية والخارجية على تحقيق التنمية البشرية المستدامة وعلى التقدم وتتكبد الدولة خسائر ضخمة في الأرواح والصحة والبنى الأساسية وأنهيار التعليم والرخاء.

ويعد الصراع العربي – الإسرائيلي، هو من أهم الصراعات المسلحة التي تكبدت فيه الدول العربية خسائر جسيمة إلى وقتنا الحاضر لما تواجه الدول من ظلم وجور في الشرق الأوسط والعالم العربي بشكل عام، وذلك لما عانته مصر والأردن من هذا الصراع بحكم القرب من فلسطين، وما تكبدته من تراجع في تطور التنمية البشرية المستدامة.

مصر

الصراعات الخارجية.

كانت مصر ولاية تابعة للدولة العثمانية وقد تميزت هذه البقعة من الأرض بموقعها الجغرافي المهم، الذي يربط بين قارات العالم الثلاث، مما جعلها محط أنظار الدول الكبرى، فقد غزاها الفرنسيون من قبل ولم يستمر أحتلالها طويلاً، ثم تسلل إليها المستعمر البريطاني مستغلاً وهن الدولة العثمانية، وقد كرس أحتلاله لمصر فعلياً في عام 1882 وفرض الحماية على كل أنحاء مصر(1).

وبعد قيام دولة (إسرائيل)عام 1948 ، وبدء الصراع العربي – الإسرائيلي، كانت مصر من الدول العربية التي خاضت الحروب ضد إسرائيل في عام 1948، وأيضا في عام 1956، وهو العدوان الثلاثي (فرنسا وبريطانيا وإسرائيل)، وذلك على أثر تأميم قناة السويس، وفشل العدوان على مصر بسبب المواجهة القوية

للمصريين لهذا العدوان وموقف الاتحاد السوفيتي آنذاك(2).

(1) الأمم المتحدة، الاسكوا، أثار السلام والأمن على التنمية..، مصدر سابق، ص1.

(2) هنري لورنس، مصدر سابق، ص71.

وفي اعقاب أزمة السويس والانسحاب الإسرائيلي من شبه جزيرة سيناء وقطاع غزة في عام 1957، واتفاق إسرائيل ومصر على دخول قوات دولية تابعة للأمم المتحدة إلى المناطق التي انسحبت منها إسرائيل، وذلك لغرض المحافظة على وقف أطلاق النار، فقد طلبت مصر من القوات الدولية الخروج من أراضيها، وإعلان مصر إغلاق مضايق تيران أمام السفن الإسرائيلية المتجهة إلى ميناء ايلات(1).

عدت إسرائيل هذه الخطوة إعلان حرب حزيران عام 1967، أو ما يعرف بـ(نكسة 5 حزيران)، إذ شن الجيش الإسرائيلي هجوماً على القوات المصرية في سيناء(2)، وقد بلغت خسائر مصر (15000) شهيداً و(6000) أسيراً و(800) دبابة و(300) طائرة، وبلغت الخسائر على وفق النسب والمعدلات العسكرية حوالي (85%) من القوة الجوية والدفاع الجوي ومن القوة البرية و(100%) من القاذفات الثقيلة والقاذفات الخفيفة و(7%) من المقاتلات(3).

وبقي الصراع الدائر بين مصر وإسرائيل إلى حرب أكتوبر عام 1973، والتي تعد هي أخر الحروب المصرية بعد توقيع معاهدة السلام عام 1979 بين مصر وإسرائيل(4).

وأدت الحروب إلى خسائر بشرية ضخمة في الأرواح والموارد والبنى الأساسية وشهدت أنهياراً خطيراً في المستوى المعاشي، وتفاقمت هذه المشاكل بتزايد احتياجات السكان المهمشين والمهجرين وبضياع فرص التنمية، وكذلك بأرتفاع النفقات العسكرية وتراكم الديون(5).

(1) منير الحمش، مقاربة الواقع العربي في ضوء العلاقة بين التنمية والاستقرار، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد(353)، 2008، ص26.

(2) محمد عبد الشفيع عيسى، بعض إشكاليات الحراك السياسي المصري الراهن، مجلة العربية للعلوم السياسية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد(18)، 2008، ص 166.

(3) نقلا عن :رعد سامي عبد الرزاق التميمي، مصدر سابق، ص69.

(4) محمود عزمي، دراسات في الإستراتيجية الإسرائيلية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط1، 1979، ص85.

(5) الأمم المتحدة، الاسكوا، أثار السلام والأمن على التنمية..، مصدر سابق، ص2.

الصراعات الداخلية.

يرتبط الصراع الداخلي في مصر بين الجماعات الإسلامية والحكومة على خلفية طبيعة الحكم والعلاقة مع إسرائيل.

وتعد جماعة الأخوان المسلمين التي تأسست على يد (حسن البناء) عام 1928 هي من أكثر الحركات التي تؤكد نفسها كقوة سياسية رئيسة ومنافسة للحكم في الحياة السياسية المصرية، وأثبتت قدرتها في انتخابات عام 2005، عندما صوت لها حوالي خمس الشعب المصري(1).

وبالرغم من ذلك تعد هذه الجماعة بالنسبة إلى الحكومة المصرية، مصدر صراع وأضطراب داخلي، يواجه عملية التنمية في مصر، لما تحملها من أفكار ومعتقدات تستهدف تغيير النظام القائم (2).

وهنالك مسالة أخرى تدور في الصراع الداخلي المصري، وهي مشكلة الأقباط، وذلك لا يمكن التصادم مع الحكومة، لأنها متماشية مع سياسيات الولايات المتحدة الأمريكية والغرب بشكل عام، لأنها كمحور أساس في الصراع يمكن أن تدور مع الجهات الإسلامية، مما يشكل موجة توتر عبر مراحل التطور التنموي الداخلي في مصر(3).

(1) هشام العوضي، النظام المصري والإخوان: صراع على شرعية البقاء، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد(353)، 2008، ص ص 85-86.

(2) المصدر السابق نفسه، ص 87.

(3) محمد عبد الشفيع عيسى، مصدر سابق، ص70.

الأردن

الصراعات الخارجية.

تعد الأردن من الدول العربية التي واجهت إسرائيل في عدد من الحروب التي خاضها العرب مع إسرائيل منذ عام 1948، وأرتباط الأردن بالقضية الفلسطينية أرتباطاً جوهرياً تجسدت ذروته في الوحدة المعلنة بين الضفتين عام (1951-1952)، ونزوح اللاجئين الفلسطينيين أراضيه(1).

من تداعيات الحروب والصراعات الخارجية على واقع التنمية في الأردن، هي مسلسل الحروب التي خاضتها الأردن مع الدول العربية ضد الإسرائيليين، وتعد معركة السموع عام 1966، التي حشدت فيها القوات الإسرائيلية جيشها على الحدود الأردنية وذلك بذريعة وجود قواعد للمقاومة الفلسطينية في هذه القرية، إذ دمرت أكثر من (150) منشأة مدنية منها (120) منزلا تدميراً شاملاً، وتعد هذه المعركة هي التمهيد لحرب 1967، أي معركة الكرامة التي نشرت فيها

القوات الإسرائيلية جيوشها على الحدود عند نهر الأردن، وشنت هجوماً على الضفة الشرقية، أمتدت من الشمال حتى البحر الميت جنوباً، بهدف القضاء على مواقع الفدائيين في منطقة الكرامة(2).

إذ تعد هذه المعركة نقطة التحول في مجرى الصراع، وذلك لأنتصار العرب على إسرائيل وقدرة المقاومة الفلسطينية والأردنية على حماية بلادهما من الإسرائيليين(3).

وأيا تكن الواجهة التي ستسلكها الأحداث والتطورات على مسار المواجهة الأردنية الإسرائيلية، وأيا تكن مآلات عملية السلام ومصائرها، فان الأردن دولة ومجتمعاً يجد نفسه إزاء أجندة حافلة بالاستحقاقات لضمان أمنه واستقراره، وللتوجه إلى مصالحها العليا من جهة، ولتوفير الدعم والإسناد للشعب الفلسطيني، وحقه غير القابل للتصرف في الحرية والاستقلال من جهة ثانية(4).

(1) الأمم المتحدة، الاسكوا، اثأر السلام والأمن على التنمية..، مصدر سابق، ص3.

(2) محمد الحلايقة، مصدر سابق، ص ص 195-196.

(3) المصدر السابق نفسه، ص 197.

(4) هنري لورنس، مصدر سابق، ص 408.

إذ وقعت معاهدة السلام مع الإسرائيليين عام 1994 بوساطة الولايات المتحدة الأمريكية غير أن مازالت هنالك انتهاكات من الإسرائيليين إلى الوقت الحاضر، والمتمثلة بسرقة المياه من الأردن(1).

الصراعات الداخلية.

إرتبط الوضع الداخلي بالأردن منذ أن وقع معاهدة سلام مع إسرائيل في أواخر عام 1994، إذ أشتدت العلاقة بالداخل تأزما بين الحكم والحكومات من جهة، والمعارضة بمختلف تلاوينها وبالأخص الإسلامية من جهة ثانية(2).

الأمر الذي أفضى إلى التراجع عن بعض المنجزات، وأزدياد التضييق على بعض الحريات وتصاعد التوتر الداخلي في الأردن ، كما يفسر الحالة الداخلية في الأردن لوجود عائقين رئيسين هما(3):-

(1) جورج المصري، الأطماع الإسرائيلية في المياه العربية، مركز الدراسات العربي الأوروبي، باريس، ط1، 1996، ص96.

(2) عريب الرنتاوي ، مصدر سابق ،ص ص 86- 87 .

(3) محمد الحلايقة ، مصدر سابق، ص 198.

الأول : النفوذ المهيمن للحركة الإسلامية الأردنية متمثلة بجماعة الإخوان المسلمين وحزبها السياسي ، حزب جبهة العمل الإسلامي، ولدّ انعدام التوازن بينها وبين التيارات والأحزاب الأخرى، كذلك أدت إلى مخاوف لدى مؤسسات صنع السياسة والقرار في الدولة الأردنية .

ثانيا : يتعلق بدور المواطنين الأردنيين من أصول فلسطينية إذ مازالت مؤسسات الدولة الأردنية، على ترددها في اعتماد القوانين والتشريعات والسياسات والممارسات التي تنطلق من (المواطنة الكاملة) .

كما أن الأردن تعد منطلقاً للفصائل الفلسطينية لمقاومة الاحتلال الإسرائيلي منذ عام 1970.

وتعد الأردن من الدول التي تحتضن على حدودها مجاميع من تنظيم القاعدة ، كما حاولت استهداف الأردن بتفجيرات إرهابية في فنادق عمان الثلاثة وزعزعة الأمن والاستقرار الداخلي ومناداة الشعب الأردني بالوقوف ضد

الإرهاب والتمييز بين (الإرهاب) و(المقاومة)(1).

(1) محمد الحلايقة ، مصدر سابق ، ص 198.

كان لهذه النزاعات والحروب الداخلية نتائج سلبية على واقع التنمية البشرية المستدامة للبلدان العربية بصفه عامة ومصر والأردن بصفة خاصة ، مما سبب عدم التحول والعمل نحو الديمقراطية والإصلاح والخوض بعمليات أخرى ترفع من مسار التنمية البشرية المستدامة.

الواقع الاقتصادي

مشكلة المديونية.

تمثل مشكلة المديونية العامة الداخلية أو الخارجية احدى المشاكل التي تواجه التنمية البشرية المستدامة في الدول النامية والمتقدمة، وتزداد حدتها وأثارها مع ارتفاع نسبة هذه المديونية إلى الناتج المحلي الإجمالي، وارتفاع تكلفة مصادر تمويلها ويرجع نشوء المديونية وتراكمها إلى العجز في الموازنة العامة للدولة، إذ يتم تمويله أو تغطيته عن طريق الاقتراض من السوق المحلية أو الخارجية.

مصر

أمام حالة تراجع النمو الاقتصادي عام 1986 بفعل القيود التي فرضتها إستراتيجية النمو القائم آنذاك والمواجهة نحو الدخل، فضلاً عن تباطؤ إستراتيجية النمو الإقليمي الناتج عن هبوط أسعار النفط، وعدم قدرة مصر على سداد أعباء المديونية، عدت مصر أكبر دولة عربية مدينة تجاه العالم الخارجي(1).

إذ لجأت مصر إلى نادي باريس للمرة الأولى في عام 1987، وبهدف الاتفاق على إعادة جدولة الديون المستحقة للدول الأعضاء، إذ بلغ حجم المبالغ

المدرجة ضمن ذلك الاتفاق بحدود (4.5) مليار دولار أمريكي، وبدأت حينها أولى مراحل الإصلاح الاقتصادي المتضمن الإصلاح المالي(2).

(1) السيد عبد العزيز دحيه، المديونية العامة، ورد في الموسوعة العربية للمعرفة من اجل التنمية المستدامة، المجلد الرابع، البعد الاقتصادي، الدار العربية للعلوم، بيروت، 2007، ص 152.

(2) إكرام عبد العزيز، الإصلاح المالي بين نهج صندوق النقد الدولي والخيار البديل، بيت الحكمة، بغداد، 2002، ص ص 124-125.

وكذلك تحرير أسعار الفائدة وتخفيض الدعم والتحكم في الأسعار وتوحيد سعر الصرف وتحرير التجارة الخارجية وإصلاح القطاع العام والالتزام بالحد من عجز الموازنة(1).

إذ تم إعفاء مصر من نحو (7.1) مليار دولار أمريكي التي تمثل قيمة الديون العسكرية الأمريكية، كما تم إعفائها من (6.2) مليار دولار التي تمثل قيمة ديون مستحقة لدول الخليج العربي، وذلك تبعاً لموقف مصر السياسي من العدوان الأمريكي البريطاني – الأطلسي على العراق، وتمثل هذه الإعفاءات أساساً لأنخفاض مديونية مصر الخارجية(2).

وفي عام 1991 أتجهت مجدداً إلى نادي باريس لإعادة هيكلة مديونيتها، إذ غطت هذه الاتفاقية نحو (20.6) مليار دولار أو مانسبته (57.5%) من إجمالي مديونيتها(3).

فبسبب أزمة الخليج في عام 1990 وأنخفاض دخل السياحة ورسوم قناة السويس وسوء بيئة الاستثمار، كل هذه أدت إلى خسارة مصر بما يقدر (2.5) مليار دولار، لكنها تلقت مصر مساعدات مالية كبيرة من دول الخليج والولايات المتحدة الأمريكية وبلدان أخرى دائنة(4).

وقد مرت عملية المديونية في مصر بثلاث مراحل هي(5):

1 - تخفيف (30%) من صافي القيمة الحالية انطلاقاً من عام 1991.
2 - تخفيف يصل إلى (15%) من صافي القيمة الحالية في عام 1991.
3 - تخفيف إجمالي وصل إلى (5%) من صافي القيمة الحالية في عام 1994.

(1) محمود محي الدين، العولمة وأسلوب الإدارة الاقتصادية: منظور مصري، ورد في: علي توفيق صادق وآخرون، العولمة وإدارة الاقتصادات الوطنية، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، 2001، ص 291.

(2) إكرام عبد العزيز، مصدر سابق، ص 125.

(3) لطف الله أمام صالح، التحولات المعاصرة والكيان الاقتصادي المصري إدارة القرار: صنعا واتخاذا، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2002، ص80.

(4) محمود محي الدين، مصدر سابق، ص 291.

(5) إكرام عبد العزيز، مصدر سابق، ص 125.

إذ قامت مصر باعتماد أساليب عدة ضمن اتفاقية باريس الموقعة في 1991 وهي (تخفيف أصل الدين، وتخفيف خدمة فوائد الدين، و رسملة الفوائد)(1).

كما لجأت مصر إلى تقييم ديونها على وفق مجموعة قروض ميسرة وقروض تجارية، وذلك وفق الطبيعة القانونية لمختلف الديون، كما وقد عاملت الديون الأمريكيـة معاملـة خاصـة بعد إلغاء الولايات المتحدة الأمريكية الديون العسكرية والمستحقة لها قبل انعقاد اجتماع نادي باريس(2).

ومن جانب أخر قايضت بعض الدول الدائنة ديونها مقابل عملة محلية مصرية

أو مشروعات استثمارية أو أسهم في مصر، وبحد أقصى يعادل أجمالي الديون الميسرة، كما قامت مصر بتطبيق برنامج لتسوية الديون الخارجية بالجنيه المصري، إذ تم تقدير المبالغ بحدود (3.2) مليار دولار ويتضمنها خصم (بلغ 46.3%) وذلك في عام 1996(3).

لذلك استطاعت مصر تخفيض حجم مديونيتها الخارجية وانتقلت إلى مصاف الدول المعتدلة المديونية، بعد ما كانت من الدول ذوات المديونية المرتفعة، كما أنها من الدول المستفيدة من الاتفاقيات (نادي باريس) إذ بلغت قيمة القروض المعاد جدولتها بـ(22) مليار دولار وبلغت قيمة القروض المعفاة والمنخفضة بحدود (12.6) مليار دولار(4).

(1) لطف الله أمام صالح، مصدر سابق، ص81.

(2) محمود محي الدين، مصدر سابق، ص292.

(3) التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2003، الأمانة العامة الجامعة الدول العربية، القاهرة، 2003، ص155.

(4) مصطفى قارة، سياسات التصحيح الاقتصادي والمالي: تجارب بلدان عربية، ورد في: محمد العمادي وآخرون ،دور الحكومات الإنمائية في ظل الانفتاح الاقتصادي، مصدر سابق، ص 167.

كما ألغى نادي باريس خلال عام 1997 قراره فيما يخص الشريحة الثالثة، وذلك طبقاً للاتفاق الموقع عام 1991، وكان لسياسة ترشيد الاقتراض من الخارج إلى أقصى درجة كي لا يمثل ديناً مرة أخرى، وانخفاض أسعار صرف معظم العملات المبرم بها اتفاقيات القروض والتسهيلات إزاء الدولار الأمريكي، وهي العملة التي يتم بها تقييم رصيد الدين الخارجي دور أخر في تراجع حجم المديونية(1).

لقد خدمت الإجراءات الدولية المتعلقة بتخفيف عبء ديون مصر على وجه الخصوص وذلك أنها عدت دولة مثقلة بالديون ومنخفضة الدخل، إذ إن تلك الإجراءات قد ارتكزت على مبدأ شطب الديون و الإعفاء، وإن أغلب ما تم شطبه هو الديون القصيرة الأجل ذات الفائدة العالية وإن الديون المتبقية هي ديون ذات فائدة ضئيلة، وهو ما يمكن أن يكون من بين أسباب إستقرار الجنيه المصري(2).

والجدول (4) يبين مسار المديونية الخارجية والمؤشرات المتعلقة بالدين الخارجي وخدمة الدين الخارجي.

كما شهدت التسعينيات انخفاضاً واضحاً في المديونية الخارجية بحوالي (30%) مقارنة بالسنوات السابقة، إذ بدأ بالانخفاض من (209.3%) عام 1988 إلى (28.3%) عام 2000 وبالرغم من الزيادة في عجز الموازنة واصلت الديون الخارجية بالانخفاض، مما يوضح عدم رغبة تمويل العجز المالي باللجوء إلى الاقتراض من الخارج(3).

(1) إكرام عبد العزيز، مصدر سابق، ص 126.

(2) لطف الله إمام صالح، مصدر سابق، ص ص 81-82.

(3) محمود محي الدين، مصدر سابق، ص292.

الجدول (4)

المديونية الخارجية وخدمة الدين في مصر للسنوات بالجنيه (2000-2005)

المؤشرات	السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005
إجمالي الدين الخارجي		27,109.0	27,931.0	28,838.0	30,548.0	31,099.0	29,692.0
نسبة إجمالي الدين الخارجي إلى الناتج المحلي(%)		27.8	30.9	33.6	37.5	39.6	33.3
أجمالي خدمة الدين الخارجي		1,782.0	1,651.0	2,033.0	2,776.0	2,703.0	3,111.0
نسبة خدمة الدين إلى الصادرات %		8.6	9.3	11.8	13.5	10.0	9.7

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2007، الأمانة العامة الجامعة الدول العربية، القاهرة، 2007، ص ص388-391.

كما أن الجدول (5) يبين أرتفاع نسبة الرصيد القائم من الدين الداخلي إلى الناتج المحلي الإجمالي في مصر.

الجدول(5)

نسبة الدين الداخلي إلى الناتج المحلي الإجمالي في مصر (نسبة مئوية)

1997	49	2002	87.1
1998	48.8	2003	86.6
1999	76.1	2004	89.6
2000	48.9	2005	98.7
2001	56	2006	96.1

المصدر: السيد عبد العزيز دحيه، المديونية العامة، ورد في الموسوعة العربية للمعرفة من اجل التنمية المستدامة، البعد الاقتصادي، المجلد الرابع، الدار العربية للعلوم، بيروت، 2007، ص172.

الأردن

أدت المديونية دوراً أساسياً في الأزمة الاقتصادية في الأردن، وذلك بسبب عدم التدقيق الكافي في جدواها الاقتصادي وتحولت إلى عبء على اقتصاد الأردن، فضلاً عن ان سوء استخدام أموال القروض عمق الأزمة حتى وصلت البلاد إلى النقطة الحرجة، وهي عدم القدرة على خدمة هذه الديون وأصبحت مشكلة المديونية عائقا إزاء التنمية، مما جعل الأردن ترضخ إلى وصفة صندوق النقد الدولي القاسية منذ الثمانينيات ولحد ألان(1).

كما تراجعت المساعدات الخارجية وتحويلات الأردنيين في النصف الثاني من الثمانينات وذلك بسبب هبوط أسعار النفط الذي اثر بشدة في مالية دول الخليج، وقد انعكس هذا الأمر مباشرة على مقدرة الأردن على سداد ديونها الخارجية، فاضطر إلى اللجوء لأول مرة إلى نادي باريس عام 1989(2).

ولتردي الوضع المالي في الأردن أعقاب حرب الخليج الثانية طلبت الحكومة اعادة جدولة ديونها مرة ثانية، لكن ترتيبات التفاوض كانت بطيئة جداً لأسباب سياسية ترتبط بموقف الأردن من هذه الحرب(3).

وفي عام 1992 تم توقيع اتفاق ثاني مع نادي باريس، إذ أعيدت جدولة (771) مليون دولار وطبقت على هذين الاتفاقين البنود التقليدية، ثم عقدت ثلاث اتفاقيات أخرى حسب بنود هيوستن* وهي في عام 1994 وعام 1997 وعام 1999(4).

(1) الأمم المتحدة، الاسكوا، مسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الاسكوا (1999-2000)، نيويورك، 2001، ص58.

(2) السيد عبد العزيز دحيه، المديونية العامة، مصدر سابق، ص 157.

(3) وهيب عبده الشاعر، واقع الاقتصاد الأردني وأفاقة الإطار السياسي

والاجتماعي، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 2007، ص49.

(4) عماد موسى، المديونية الخارجية قياسها وأثارها الاقتصادية، ورد في: الموسوعة العربية للمعرفة من اجل التنمية المستدامة، المجلد الرابع، مصدر سابق، ص 180.

ألغت الولايات المتحدة (696) مليون دولار من ديونها على الأردن البالغة (950) مليون دولار، وتم الإلغاء على ثلاث مراحل: (190) عام 1994 و (252) مليون عام 1995 و (254) عام 1996، كما قررت بريطانيا وألمانيا إعفاءات أخرى للديون المترتبة على الأردن(1).

لقد تراجعت نسبة الديون الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي (GDP) من (186%) عام 1991 إلى (81%) عام 2000، ويلاحظ إن عمليات الإلغاء تمت بعد معاهدة السلام مع إسرائيل(2).

وفي عام 1999 حدث انخفاض كبير في حجم مدفوعات خدمة الدين العام قياسا بما حصل في عام 1996 إذ بلغت (466) مليون دولار كانت معظمها مدفوعات للمصادر الرسمية، إذ شكلت هذه المدفوعات عبئا على اقتصاد الأردني، فقد تمت بمعدلات تتجاوز كثيرا معدلات نمو الصادرات ومعدلات نمو الدخل القومي لهذا تعرض الأردن إلى مأزق شديد في خدمة ديونه الخارجية وعلى نحو أرهق اقتصاده(3).

كما يمكن قياس مدى قدرة الاقتصاد على خدمة قروضه من خلال مؤشرين هما(4):

(1) وهيب عبده الشاعر، مصدر سابق، ص 50.

(2) صباح نعوش، أعادة جدولة الديون الخارجية، بحث منشور على شبكة المعلومات الدولية على الموقع (www.aljazeera.net) .

(3) عماد موسى، مصدر سابق، ص ص 181-182.

(4) وهيب عبده الشاعر، مصدر سابق، ص 181.

1- مؤشرات القدرة على الدفع: والذي يعكس مدى متانة وقدرة الاقتصاد على الاقتراض وذلك من خلال:

1 - نسبة القروض الخارجية إلى إجمالي الناتج المحلي الإجمالي (GDP).
2 - نسبة خدمة الدين إلى عوائد الصادرات.

2- مؤشرات السيولة: والذي يعكس مدى كفاية إيرادات الصادرات والناتج القومي والاحتياطيات الدولية لتغطية الاستيرادات وخدمة القروض الخارجية.

وتزايدت حجم المديونية في الأردن بمستويات مرتفعة بالرغم من السياسات والإجراءات التي اتبعتها في سداد الإقساط السنوية والفوائد وشطب الديون وشرائها والسداد من عائدات الخصخصة إذ زادت في عام 2005 عن عام 1989 وبصورة تدريجية كما هو موضح في الجدول (6)، الذي يبين نسبة الدين العام والمديونية الخارجية وخدمة الدين(1).

(1) المصدر السابق نفسه، ص187.

الجدول (6)

المديونية الخارجية وخدمة الدين في الأردن للسنوات بالدينار (2000- 2005)

المؤشرات	السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005
إجمالي الدين الخارجي		6,754.0	6,680.0	7,216.0	7,594.0	7,534.0	7,122.0
نسبة إجمالي الدين الخارجي إلى الناتج المحلي (%)		79.8	74.4	75.3	74.5	66.1	56.0
أجمالي خدمة الدين الخارجي		638.6	601.1	580.9	1,055.2	693.6	594.2
نسبة خدمة الدين إلى الصادرات %		18.1	15.9	12.8	21.9	11.7	9.1

المصدر:التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2007، الأمانة العامة الجامعة الدول العربية، القاهرة، 2007 ص ص 388- 391.

الجدول (7)

نسبة الدين الداخلي إلى الناتج المحلي الإجمالي في الأردن (نسبة مئوية)

1997	18.5	2002	24.7
1998	24.7	2003	25.7
1999	17.9	2004	25.8
2000	20.1	2005	27.4
2001	22.3	2006	29.3

المصدر*: السيد عبد العزيز دحيه، المديونية العامة، ورد في الموسوعة العربية للمعرفة من اجل التنمية المستدامة، المجلد الرابع، البعد الاقتصادي، الدار العربية للعلوم، بيروت، 2007، ص172.

المصدر**: التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2007، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، القاهرة، 2007، ص 361.

ومن أجل التخفيف من مشكلة المديونية وتحقيق مستويات مستدامة لنسب الدين، لابد للمنطقة من المحافظة على مستوى نمو سليم وتعزيز إعادة التوازن المالي الأساسي عن طريق فرض الضرائب المباشرة والمتدرجة، وإعادة تمكين الدولة من القيام بدورها في الاقتصاد، وتهيئة بيئة تنظيمية تستند إلى قواعد وتكفل الضمانات لرأس المال الإقليمي وسبل الوصول إليه.

مشكلة البطالة

تعد مشكلة البطالة من المشكلات الاقتصادية التي تعانيها دول العالم، متقدمة كانت أم نامية، وتعد من المشاكل التي تقيد التنمية البشرية المستدامة ، إذ تبرز هذه المشكلة بوضوح وذلك عن طريق ضعف المستوى التعليمي والتركيب العمري وضعف فرص العمل الجديدة التي يخلقها الاقتصاد سنوياً، و تعد البطالة من أخطر المشكلات التي تواجه البلدان العربية، ومن بين هذه الدول هي مصر والأردن مما يفرض على الدولة الاضطلاع بمها مها لمعالجة هذه الظاهرة والحد منها.

مصر

تفجرت مشكلة البطالة في مصر طوال النصف الأول من القرن العشرين نتيجة أرتفاع معدل البطالة بسبب تراخي معدل النمو في الأراضي الزراعية بالمقارنة مع حجم السكان(1).

وخلال الخمسينيات والستينيات لم تشكل مشكلة البطالة مشكلة مهمة في الاقتصاد المصري إذ أرتفعت معدلات الاستثمار بشكل ملحوظ وأتسم الاستثمار بوجه عام بكثافة استخدام عنصر العمل وساهم تطبيق الإصلاح الزراعي بقوانينه المتعاقبة في الحد من الهجرة من الريف إلى المدن بحثاً عن عمل، ثم بدأت البطالة في الارتفاع في أعقاب حرب 1967(2).

وذلك بسب تراخي معدل النمو في الناتج المحلي الاجمالي وانخفاض معدلات

الاستثمار حتى بلغ معدل البطالة في منتصف الستينيات (5.2%) من أجمالي القوة العاملة(3).

وفي هذا الوقت بدأت سياسات الانفتاح الاقتصادي تفعل فعلها بتطبيق مختلف إجراءات تحرير التجارة والاستثمار، بما في ذلك إصدار القانون 43 لسنه 1974 لتشجيع الاستثمارات الأجنبية الخاصة(4).

لكن السنوات الأولى بعهد الانفتاح أقترنت بالأرتفاع الشديد في معدلات الهجرة إلى الخليج، وفي أعقاب الأرتفاعات المفاجئة والكبيرة في أسعار النفط خلال عام 1974(5).

(1) حازم الببلاوي، سوق العمل ومشاكل البطالة في البلدان العربية، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، 2002، ص70.

(2) جلال أمين، العولمة والتنمية العربية من حملة نابليون إلى جولة الاوروغواي عام 1798-1998، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط2، 2001، ص99.

(3) الأمم المتحدة، الاسكوا، اجتماع الخبراء حول الحكم والتنمية الاقتصادية والاجتماعية ومكافحة الفقر، مصدر سابق، ص162.

(4) جلال أمين، العولمة والتنمية..، مصدر سابق، ص 99.

(5) الأمم المتحدة،الاسكوا، السياسات الاجتماعية في البلدان العربية تحليل بنائي تاريخي، سلسلة دراسات السياسات الاجتماعية، نيويورك، العدد(5)، 2003، ص118.

ويبين التعداد السكاني الذي اجري في عام 1986، ان المعدل العام للبطالة الظاهرة في مصر بين سن 12 فأكثر بلغ (12%) من القوة العاملة، وان معدل

البطالة بين خريجي الجامعات والمعاهد الفنية قد بلغ (25%)(1).

وفي حقبة التسعينات تفجرت مشكلة البطالة نتيجة عوامل متعددة، وهي الخلل في أوضاع التعليم ومخرجاته وتأثيراته على سوق العمل وتفاقم أزمة الخليج عام (1990-1991)(2).

إذ يصف تقرير منظمة العمل الدولية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بأن عقد التسعينات تعد (حقبة الانكماش) إذ تزايدت معدلات البطالة إلى أعلى مستوياتها بالنسبة للفئة العمرية (15 -25) لتمثل (27.5%)(3).

وتبدو العلاقة بين البطالة والتحصيل الدراسي سلبية، إذ إن البطالة أعلى بين من لديهم مؤهل تعليمي متوسط (33%)، يليهم من لديهم مؤهل فوق المتوسط (19%)، ثم خريجي الجامعات (12%) مقابل (1%) للاميين(4).

كما تعاني النساء البطالة أكثر من معاناة الرجل خصوصاً في المناطق الحضرية فنسبة مهمة من عمل الإناث لا يعوض بأجر تقديري، كما ينظر غالباً إلى عمل النساء على أنه مجرد مصدر للدخل العائلي وليس دعامة لتمكين المرأة(5).

فقد وصل أجمالي معدل البطالة نحو (8.3%) في عام (1997- 1998) غير أن الرقم يخفي فروقاً كبيرة في معدلات البطالة بين الجنسين وحسب الأعمار ومستوى التعليم(6)، كما في الجدول(8) الذي يبين البطالة بين الرجل والمرأة.

(1) سعد طه علام، التنمية والمجتمع، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2007، ص260.

(2) الأمم المتحدة، الاسكوا، السياسات الاجتماعية في البلدان العربية تحليل بنائي تاريخي، مصدر سابق، ص118.

(3) المصدر السابق نفسه، ص119.

(4) سعد طه علام، مصدر سابق، ص ص 256-260.

(5) عبير محمد سعد، ظاهرة البطالة والإخلال بحق العمل في المجتمع العربي، مجلة شؤون عربية، الجامعة العربية، القاهرة، العدد(119)، 2004، ص 106.

(6) جلال أمين، العولمة والتنمية العربية..، مصدر سابق، ص100.

الجدول (8)

معدل البطالة في مصر حسب الجنسين للسنوات(1990-2000) (نسبة مئوية)

البيانات	السنة	1990-1996	1996-2000
الرجال		7.6	5.6
النساء		24.1	22.6
كلا الجنسين		11.3	9.2

المصدر: الأمم المتحدة، الاسكوا، مسح للتطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الاسكوا 2003-2004، نيويورك، 2004، ص 59.

وقد بلغ معدل البطالة نحو (9%) ، (9.9%) للعامين 2001، 2002، وترتفع هذه النسبة بين الإناث لتصل إلى (19.8%) ، (23.9%)، بالترتيب من قوة العمل كما ترتفع في الريف مقارنة بالحضر وتبلغ أعلى نسبة للبطالة في خرجي التعليم الثانوي أو ما يعادله إذ تصل إلى (22.4%) ، (20.4%)(1).

(1) سعد طه علام، التنمية والمجتمع، مصدر سابق، 267.

الجدول (9)

معدل البطالة في مصر (نسبة مئوية)

السنة	معدل البطالة %	السنة	معدل البطالة %
1998/ 1999	8.2	2002/ 2003	9.9
1999/ 2000	7.9	2003/ 2004	9.8
2000/ 2001	7.6	2005/ 2006	9.6
2001/ 2002	9.0	2006/ 2007	9.3

المصدر: البنك المركزي، وزارة التخطيط والتنمية المحلية، النشرة الإحصائية، منشور على شبكة المعلومات الدولية على الموقع (www.capmas.gov.eg).

وفضلاً عن ذلك فقد تضاءل دور الدولة في خلق فرص عمل جديدة، وتخلي الدولة عن التزامها بتعيين جميع خريجي الجامعات، والانخفاض الكبير في استثمارات القطاع العام، فقد أنخفضت نسبة الاستثمار العام إلى الناتج المحلي الإجمالي (GDP) من (15.5%) إلى (6.5%) ويعد هذا الانخفاض أثراً مباشراً من جوانب القبول بوصفة الصندوق وانعكاساً لما هو سائد من ترتيبات العولمة(1).

وتحرص الدولة على وفق السياسات الاقتصادية التي تتبناها إلى التصدي لمشكلة البطالة عن طريق تبني برامج التشغيل، التي تستهدف إتاحة المساندة المالية والفنية للمشروعات الصغيرة، ومتناهية الصغر للقطاع غير المنظم، أو بشكل غير مباشر بتهيئة المناخ الاستثماري عن طريق حزمة من الإجراءات والتشريعات الاقتصادية، التي تسهم بشكل فاعل في زيادة معدلات التشغيل وتحقق في الوقت نفسه معدلات النمو الاقتصادي المرتفع(2).

ولم تؤيد البرامج المعلنة بما فيها برنامج رئيس الدولة، والذي يستهدف توفير (4.5) مليون فرصة عمل على مدى ست سنوات في التأثير المحسوس على البطالة، إذ أنخفضت البطالة من (9.6%) عام 2005/ 2006 إلى (9.3%) عام 2006/ 2007 أي بنسبة (0.3%) وهذه لاتشكل شيئاً مهماً من حل مشكلة البطالة في مصر (3).

(1) جلال أمين، العولمة والتنمية العربية، مصدر سابق، ص 101.

(2) جمهورية مصر العربية، وزارة التخطيط والتنمية المحلية، خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لعام 2006/2007، القاهرة، ص66، تقرير منشور على شبكة المعلومات الدولية على الموقع (www.amo7.com/dl/go).

(3) تقرير التنمية البشرية لمصر 2008، برنامج الأمم المتحدة، نيويورك، 2008، ص 65.

الأردن

تشهد الأردن منذ سنة 1985 معدلات بطالة عالية تتجه للزيادة بأطراد بتأثير الظروف الاقتصادية والاجتماعية والديموغرافية المحلية والخارجية، وهي متعددة الإبعاد ومتباينة الأسباب، ويرجع السبب الرئيس في تزايد مشكلة البطالة إلى قصور جانب الطلب عن استيعاب المعروض من القوى العاملة، والذي ينجم عن مجموعة من العوامل كتراجع أو توقف النمو الاقتصادي في الدرجة الأولى، مما يؤدي بدورة إلى تقليص إمكانية خلق فرص عمل جديدة أو تسريح أعداد من العاملين(1).

إذ كانت هنالك عوامل زادت من حدة البطالة في الأردن، مثل الأزمة الاقتصادية الحادة التي واجهتها في عام (1988-1989)، والتي أدت إلى تبني سياسة انكماشية بغية مكافحة التضخم، الأمر الذي ترتب علية تخفيض الطلب وزيادة البطالة(2) ، والتراجع في قدرة القطاع العام على التوظيف، إذ أدت الأزمة إلى أن تتبنى الدولة نهج الإصلاح الاقتصادي، والتوجه نحو القطاع الخاص للمشاركة في مسيرة التنمية، ذلك لأنه لم تعد الحكومة أو القطاع العام التابع لها قادرين على استيعاب إعداد كبيرة من العاملين مثلما كان الحال علية فيما سبق(3).

كما ساهمت حرب الخليج الثانية إلى ارتفاع معدلات البطالة في الأردن، والتي

أثـرت سلبا علـى سـوق العمـل وظـهور اختـلالات داخـل سـوق العمل المحلي والاستغناء عن عدد كبير من العمال المهاجرين(4).

فضلاً عن ذلك فقد يتفاوت معدل البطالة في الأردن حسب المستوى التعليمي وحسب الجنس بشكل كبير، فضلاً عن الفئات العمرية إذ تعد معدلات البطالة بين الأعمار (15-19) و (20-24) سنه هي أعلى معدل للبطالة، وربما يعود هذا إلى حدوث طفرة في مخرجات التعليم الثانوي والمتوسط(5)، والجدول (10) يوضح ذلك. الجدول (10)

(1) حسين شخاترة وآخرون، قراءة في واقع البطالة في الأردن، ورد في البطالة، والفقر واقع وتحديات، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 2000، ص ص 18-19.

(2) تقرير البنك الدولي عن بحوث السياسات، العولمة والنمو والفقر بناء اقتصاد عالمي شامل، ترجمة:هشام عبد الله، المؤسسة العربية للدراسات

والنشر، بيروت، ط1، 2003، ص 35.

(3) حسين شخاترة وآخرون، مصدر سابق، ص ص 19-20.

(4) Wood Ward, David Debt, Adjustment and Poverty in developing counties, Volume 11, 1st Edition, printer publishers,

London 1992, p97.

(5) حسين شخاترة وآخرين،، مصدر سابق، ص ص 26-27.

معدل البطالة حسب الجنس وفئات العمر للسنوات (1987-1993-1998)

السنة	معدل البطالة	السنة	معدل البطالة
1991	18.8	2002	15.3
1993	18.7	2003	14.5
1995	16.9	2004	13.7
1997	14.4	2005	14.8
1998	12.6	2006	13.9
2000	13.4	2007	13
2001	14.7	ــــ	ــــ

المصدر: حسين شخاترة وآخرون، قراءة في واقع البطالة في الأردن، ورد في البطالة والفقر واقع وتحديات، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 2000، ص 26.

وفي عام 2002 وصل معدل البطالة إلى (15.3%) من قوة العمل فأنه يعني حوالي (193) ألف متعطل عن العمل من قوة العمل البالغة (1.26%) مليوناً عام 2002، علماً بأن أكثر المتعطلين هم من الذكور (77%)، وعند النظر في حالة هؤلاء المتعطلين وجد أن (31.5%) منهم من الداخلين الجدد إلى سوق العمل، بينما أكثر من الثلثين (68.5%)، هم ممن سبق لهم العمل وفقدوا وظائفهم وأعمالهم، مما يشير إلى بطالة هيكلية أو دورية واسعة(1).

(1)منذر الشرع وآخرون، الاقتصاد الأردني: الواقع وآفاق المستقبل، ورد في قواعد وآفاق التحديث في الأردن، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 2005، ص 32.

إما من حيث المؤهلات العلمية للمتعطلين فيتركز ضمن من يحملون مؤهلاً أقل من الثانوية العامة (95.3%) وحملة الثانوية العامة (12.7%) وحملة الدبلوم المتوسط (11.9%) وحملة البكالوريوس (15.3%) وحملة درجات في الدراسات العليا (0.8%)(1).

ومن الإجراءات التي اتخذت بهذا الصدد، تم تخصيص مبلغ (13.3 مليون دينار من حساب برنامج التحول الاقتصادي، وذلك لتأهيل الكوادر البشرية عن طريق

تنفيذ حملة من مشاريع التدريب منها(2).

1 - تدريب (6) ألف شخص ضمن المشروع الوطني للتدريب بالتعاون مع القوات المسلحة.
2 - تدريب (14) ألف شخص ضمن برامج الأعداد المهني وبرامج رفع الكفاءة والسلامة والصحة المهنية.
3 - تدريب (811) شخصاً ضمن مشروع أعداد الكفاءات المهنية الأردنية.

وبالرغم من هذه البرامج للحد من حدة البطالة، فقد زادت البطالة عام 2003 إلى (15.5%)، إذ وصل التوزيع العمري للمتعطلين إلى (9.4%) منهم ضمن الفئة العمرية من (15-18) سنة و (46%) للفئة العمرية من (19-24) سنة(3).

وللتغلب على مشكلة البطالة في الأردن، سعت الحكومة بأتخاذ الإجراءات المختلفة الآتية(4):

1 - خلق فرص عمل عن طريق التركيز على خطط التنمية وبرامجها الاستثمارية لتعزيز القدرات الإنتاجية الذاتية، وإنشاء صندوق للتنمية والتشغيل، والذي تم أنشاؤه في بداية التسعينات، لمعالجة مشكلة البطالة والتخفيف من الآثار السلبية المترتبة على برنامج التكييف الهيكلي.
2 - إتخاذ الحكومة حزمة من الإجراءات والتشريعات للمحافظة على استقرار معدل البطالة، والذي تراوح ما بين (13.7% - 15.3%) خلال الأعوام 2000-2005 وذلك بتشجيع الاستثمارات الأجنبية القادرة على توليد فرص عمل جديدة، كما تم أنشاء المناطق الصناعية المؤهلة لجذب الاستثمار الوطني والدولي على أثر توقيع اتفاقية التجارة الحرة مع الولايات المتحدة الأمريكية، ومن أجل توفير فرص عمل للعمال الأردنيين وتشغيلهم.
3 - تشجيع الهجرة للخارج عن طريق السعي لفتح بعض أسواق العمل

الخارجي إزاء العمالة الأردنية، كإبرام اتفاقيات مع بعض الدول العربية لرفد أسواقها بالعمالة الأردنية من مختلف التخصصات وخاصة الطب والهندسة والتعليم.

4 - تطوير النظام التعليمي والتدريبي كيما يكون متسقاً مع سوق العمل، خاصة في صفوف خريجي الجامعات والكليات العليا، عن طريق التركيز على التدريب وإعادة النظر في برامج مؤسسة التدريب المهني وزيادة عدد مراكزها ليتم استيعاب أعداد اكبر من القوى العاملة المتعطلة في السوق المحلي.

5 - ضبط ومراقبة العمالة الوافدة وإحلال العمالة الأردنية محلها، عن طريق تطبيق قانون العمل الأردني، والذي باشرت وزارة العمل بأتخاذ عدداً من التدابير والإجراءات التي شملت إغلاق 16 مهنة إزاء العمالة الوافدة، وقصر الاستخدام (التشغيل) فيها على العمالة الأردنية حصراً وتقنين منح الموافقات لأستخدام واستقدام العمالة الوافدة، وتسفير العمال المخالفين لإحكام قانون العمل على نفقة المؤسسة وزيادة الرسوم على تصاريح العمل للعمال الأجانب.

6 - سياسة تحديد الأجور عن طريق وضع حد أدنى لها لإتاحة الفرصة إزاء العمال المحليين للانخراط في سوق العمل، والتغلب على مشكلة البطالة والذي تم رفعه ثلاث مرات خلال العشر سنوات الماضية ليصبح 95 ديناراً أردني.

7 - دعم التشغيل من خلال عدد كبير من البرامج الموجهة لزيادة الإنتاجية أو دعم المشاريع الصغيرة للمتعطلين عن العمل.

(1) غالب حجازي وفادي حدادين، البطالة في الأردن: خطط جديدة لمشكلة قديمة، بحث منشور على شبكة المعلومات الدولية على الموقع (www.misbanalhurriwa.org).

(2) منذر الشرع وآخرون، مصدر سابق، ص 33.

(3) غالب حجازي وفادي حدادين، مصدر سابق.

(4) الأمم المتحدة، الاسكوا، السياسات الاجتماعية في المملكة الأردنية

الهاشمية، مصدر سابق، ص ص 54-55.

الجدول (11)

معدل البطالة في الأردن لسنوات مختارة (نسبة مئوية)

السنة	البيانات	متوسط الدخل (دولار)	نسبة الفقر	فجوة الفقر	حدة الفقر	معامل جيني
1991		88.63	3.97	0.53	0.13	32.00
1995		90.40	2.58	0.31	0.07	32.60
2000		91.67	3.09	0.43	0.11	34.42

المصدر:* الأمم المتحدة، الاسكوا، مسح للتطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الاسكوا (2002-2003)، نيويورك، 2004، ص22.

*دائرة الإحصاءات العامة في الأردن، منشور على شبكة المعلومات الدولية على الموقع (www.ameinfo.com).

مشكلة الفقر

يعد الفقر ظاهرة معقدة ذات إبعاد متعددة اقتصادية سياسية اجتماعية وثقافية وبيئية، وهي حالة من الحرمان وأنخفاض أستهلاك الغذاء وتدني الأوضاع الصحية والمستوى التعليمي وقلة فرص الحصول عليه وتدني أحوال الإسكان وانعدام الأصول الرأسمالية والمدخرات، وقد تزايدت هذه المشكلة في الآونة الأخيرة واقر المجتمع الدولي أن تحقيق التنمية البشرية المستدامة يتطلب التصدي لمشكلة الفقر و أسبابه بعدها ذات أولوية متقدمة على ما عداها، وعلى الدولة أن تأخذ تدابيرها للتصدي لهذه المشكلة وهي تعد مشكلة رئيسة في دول العالم كافة ، كما تعد مصر والأردن من الدول التي تواجه هذه المشكلة بصفة رئيسة، إذ يمكن بيان تأثير هذه المشكلة على المجتمعات في هذه الدول.

الهاشمية، مصدر سابق، ص ص 54-55.

الجدول (11)

معدل البطالة في الأردن لسنوات مختارة (نسبة مئوية)

السنة	البيانات	متوسط الدخل (دولار)	نسبة الفقر	فجوة الفقر	حدة الفقر	معامل جيني
1991		88.63	3.97	0.53	0.13	32.00
1995		90.40	2.58	0.31	0.07	32.60
2000		91.67	3.09	0.43	0.11	34.42

المصدر:* الأمم المتحدة، الاسكوا، مسح للتطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الاسكوا (2002-2003)، نيويورك، 2004، ص22.

*دائرة الإحصاءات العامة في الأردن، منشور على شبكة المعلومات الدولية على الموقع (www.ameinfo.com).

مشكلة الفقر

يعد الفقر ظاهرة معقدة ذات إبعاد متعددة اقتصادية سياسية اجتماعية وثقافية وبيئية، وهي حالة من الحرمان وأنخفاض أستهلاك الغذاء وتدني الأوضاع الصحية والمستوى التعليمي وقلة فرص الحصول عليه وتدني أحوال الإسكان وانعدام الأصول الرأسمالية والمدخرات، وقد تزايدت هذه المشكلة في الآونة الأخيرة واقر المجتمع الدولي أن تحقيق التنمية البشرية المستدامة يتطلب التصدي لمشكلة الفقر و أسبابه بعدها ذات أولوية متقدمة على ما عداها، وعلى الدولة أن تأخذ تدابيرها للتصدي لهذه المشكلة وهي تعد مشكلة رئيسة في دول العالم كافة ، كما تعد مصر والأردن من الدول التي تواجه هذه المشكلة بصفة رئيسة، إذ يمكن بيان تأثير هذه المشكلة على المجتمعات في هذه الدول.

إعتمدت مصر منذ الخمسينات سياسة تنمية إجماعية شاملة لكل المستويات، إصلاحات زراعية وتأميم المرافق والمؤسسات العامة وتشغيل في القطاع على نطاق واسع ونظام ضريبي تصاعدي وشبكة خدمات صحية عامة وتعليم وتدريب مجاني شامل على الصعيد الوطني(1).

فضلاً عن نظام إعانات مباشرة وغير مباشرة واسعة النطاق في المجالين الاقتصادي والاجتماعي، لقد أدت هذه السياسة إلى ارتفاع واضح في مستوى معيشة ورفاه معظم السكان(2).

لكن السياسة المذكورة بالرغم من إنها كانت مكلفة جدا على الصعيد الاقتصادي أخفقت في القضاء على الفقر، الذي بقى بشكله المطلق على مستويات مرتفعة، نتيجة لأسباب الحرمان من الأصول والتشغيل المنتج أو سياسة التحويل والإعانات والضغط السكاني(3).

(1) نجيب عيسى، الفقر في الوطن العربي، اجتماع الخبراء التحضيري حول الإعلان العربي للتنمية الاجتماعية، منظمة العمل العربية، عمان، 1994، ص 90.

(2) همام الشماع ويسرى السامرائي، أسباب ومصادر الغنى والفقر في الوطن العربي، ورد في كريم محمد حمزة وآخرون، الفقر والغنى في الوطن العربي، بيت الحكمة، بغداد، 2002، ص 105.

(3) الأمم المتحدة، الاسكوا، الفقر في غرب أسيا منظور اجتماعي، سلسلة دراسات مكافحة الفقر، الأمم المتحدة، نيويورك، 1997، ص 16.

إذ شهد الفقر في مصر صعوداً وهبوطاً منذ منتصف السبعينات، وحتى أواخرها، ارتفعت معدلات الفقر ثم بدأت بالانخفاض في الثمانينات لتعاود

الارتفاع من جديد منذ مطلع التسعينات، وهذا نتيجة للمتغيرات الإقليمية والدولية وإسهاماتها السياسية الاجتماعية العامة والقطاعية التي نفذتها الحكومات المتعاقبة في مصر(1).

فمن المعروف أن مصر انتهجت منذ منتصف السبعينات ما عرف بالانفتاح الاقتصادي ثم سياسات التكييف الهيكلي في التسعينات، وبعد ذلك تأسيس الصندوق الاجتماعي للتنمية في مصر عام 1991، كهيئة مؤقتة مهمتها التخفيف من وطأة الآثار بتحول نشاط الصندوق تدريجياً إلى الوزارات والإدارات المختلطة، ويشمل تمويل مشاريع مختارة في مجال الأشغال العامة الكثيفة العمالة خصوصاً في المناطق ذات المعدلات المرتفعة من الفقر، ثم مشاريع التنمية المحلية والمشاريع الصغيرة والخاصة والتعاونية، وتنفيذ برامج تساعد على حركة القوة العاملة وانتقالها من مؤسسات القطاع العام بعد أصلاحها أو خصخصتها، والبحث عن مصادر لتمويل هذه النشاطات محلياً ودولياً بشروط ميسرة، وتعزيز طاقة الحكومة على وضع السياسات الرشيدة للتخفيف من الفقر(2).

ولتنفيذ هذه السياسات تم التوجيه باتخاذ بعض الإجراءات التي تسهم في تحقيق النجاح في مجالات لتخفيف من حدة الفقر ومنها: تقييم الفقر وتحديد أسبابه وإعداد الأهداف القومية للتغلب عليه، وتعريف المؤسسة التي يمكن أن تسهم في تحقيق هذه الأهداف ثم تقييم القدرات وتعبئة الموارد المحلية والدولية من اجل التنمية الاجتماعية(3).

(1) الأمم المتحدة، الاسكوا، السياسات الاجتماعية في البلدان العربية، مصدر سابق، ص 134.

(2) عثمان محمد عثمان، أبعاد السياسة الاقتصادية وأثارها على الفقر وتوزيع الدخل في مصر، ورد في حسين شخاترة وآخرون، مصدر سابق،

ص 128.

(3) نجيب عيسى، مصدر سابق، ص 208.

وبالرغم من تباين رؤى الحكومات وطبيعة السياسات المتنوعة التي انتهجتها الحكومات المتعاقبة في مصر، فأن معدلات الفقر ظلت مختلفة في الحضر عنها في الريف، ويبدو أن حجم التفاوت في توزيع الدخل بين الفئات الفقيرة (مؤشر شدة الفقر) في المناطق الحضرية يقل عن حجم التفاوت في المناطق الريفية، إذ تشير الإحصائيات في الجدول (12) إلى متوسط توزيع الدخل بين الفقراء ازداد سوءاً بمرور الزمن (1).

الجدول (12)

معدلات الفقر وتوزيع الدخل في مصر وفق خط الفقر الدولي (دولار واحد باليوم)

السنة	البيانات	متوسط الدخل (دولار)	نسبة الفقر	فجوة الفقر	حدة الفقر	معامل جيني
1986		268.80	0.00	0.00	0.00	36.06
1992		211.30	0.55	0.12	0.05	43.36
1997		183.89	0.36	0.10	0.06	36.42

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2007، الأمانة العامة الجامعة الدول العربية،القاهرة، 2007،27

إذ تشير النتائج الأولية للأنفاق والدخل عام (1999- 2000)، إلى أن هناك نحو (29.9%) أي بحدود (16.5) مليون فرد لا يحصلون على احتياجاتهم الأساسية بما فيها الغذاء، وأن فجوة الفقر تصل إلى (0.43)، أي أن متوسط ما يجب أن يحصل عليه الفقراء للخروج من دائرة الفقر تصل إلى (202) جنيه سنويا(2).

وإن هذا التغير في نسبة الفقراء قد يعود إلى عاملين أحدهما نمو متوسط الدخل أو إنفاقه وثانيهما التغير في عدالة توزيع الدخل في المجتمع، وهذين

العاملين قد يعملان في الأتجاه نفسه أو في اتجاه معاكس(3).

(1) تقرير البنك الدولي عن بحوث السياسات، العولمة والنمو والفقر بناء اقتصاد عالمي شامل ، مصدر سابق، ص 70.

(2) تقرير البنك الدولي عن بحوث السياسات، العولمة والنمو والفقر بناء اقتصاد عالمي شامل ، مصدر سابق ، ص 116.

(3) محمد مخلص أبو سعده و حسين مختار الحمال، تجربة الصندوق الاجتماعي المصري للتنمية في محاربة البطالة والفقر، ورد في: حسين شخاترة وآخرون، مصدر سابق، ص 135.

وعند دراسة هذين العنصرين في مصر نلحظ أنه خلال المدة من (1981-1982) إلى (1990-1991)، حدث تناقص في مستوى نصيب الفرد من الدخل، وكذلك تدهور في توزيع الدخل، الأمر الذي زاد من إعداد الفقراء، وهذا هو الحال أيضا في الحضر في المدة (1990-1995)، إذ حدث تحسن في توزيع الدخل في الريف مؤديا إلى انخفاض مستويات الفقر بالرغم من التحول السالب للدخل، إذ تشير البيانات عند مقارنة عام 1995 بعام 1999 إلى حدوث نمو في دخل الفرد، فانخفضت نسبة الفقراء سواء في الحضر أم في الريف(1).

وفي تقرير التنمية البشرية في مصر لعام 1996، نلحظ أن خط الفقر يقدر (1098) جنيها في السنة، ويجد التقرير أن من يزيد متوسط انفاقهم السنوي على هذا الحد غير فقراء(2).

إذ يوضح بأن نسبة غير الفقراء تمثل (52%) من عدد السكان أي أن (48%) من أجمالي عدد السكان يقعون تحت خط الفقر، وصنف التقرير الفقراء إلى ثلاثة مستويات الأول فقراء معتدلون بمتوسط أنفاق للفرد من (814) إلى (1098) جنيها سنوياً، ونسبتهم (25.1%) من عدد السكان أي نحو (9.2) مليون نسمة، والمستوى الثاني فقراء بمتوسط أنفاق للفرد يقع بين (593) إلى (814) سنوياً،

ويمثلون (15.5%) من عدد السكان أي نحو (9.02) مليون نسمة، وأخيراً فقراء مدقعون بمتوسط أنفاق سنوي عند (594) جنيهاً فأقل ويمثلون (7.4%) من عدد السكان بمجموع يصل إلى (4.4) مليون نسمة(3).

(1) الأمم المتحدة، الاسكوا، الفقر في غرب أسيا..، مصدر سابق، ص ص 34-35.

(2) الاتجاه العام للفقر في مصر، منشور على شبكة المعلومات الدولية على الموقع (www.info.worldbank.org).

(3) تقرير التنمية البشرية لمصر لعام 2008، مصدر سابق، ص105.

كما زاد متوسط الفرد من الناتج المحلي الإجمالي من (4822.4) جنيه مصري إلى (5537.6) جنيه مصري خلال المدة (2000-2001)، ثم إلى نحو(5742.1)جنيه مصري عام 2002، كما تحسن توزيع الدخل طبقاً لمعامل جيني، وبالرغم من هذا التحسن، إلا إن نسبة الفقراء لا تزال مرتفعة إلى الوقت الحاضر بحوالي (20.1%) من أجمالي الأسر بالرغم من انخفاضها خلال الحقب السابقة(1).

الأردن

منذ تأسيس أمارة شرق الأردن وحتى بداية الخمسينات كانت الجهود المبذولة لمكافحة الفقر جهوداً أهلية بالكامل متمثلة بالعون الأسري التقليدي ومؤسسات البر والإحسان والجمعيات الخيرية المدعومة من الحكومة، ثم تلا ذلك بداية التدخل الحكومي في التعامل مع مشكلة الفقر منذ مطلع الخمسينات، والذي بدا ببرنامج المساعدات المتكررة والطارئة عن طريق دائرة الشؤون الاجتماعية والعمل ولاحقاً ببرنامج التأهيل(2)، وخلال الثمانينات قامت الحكومة بوضع شبكة للعون الاجتماعي بانشاء صندوق المعونة الوطنية وصندوق الزكاة، ومع بداية التسعينيات تم أنشاء صندوق التنمية والتشغيل وأخيراً منذ عام 1998

قامت الحكومة بوضع برنامج شامل للتصدي المباشر لمشكلتي الفقر والبطالة عن طريق تبنيها لحزمة الأمان الاجتماعي(3).

(1) سعد طه علام، التنمية والمجتمع، مصدر سابق، ص 260.

(2) نادر مريان، واقع الفقر في الأردن، ورد في حسين شخاترة وآخرون، مصدر سابق، ص 72.

(3) محمود خالد المسافر، إشكالية التناقض بين وصفات النقد الدولي ووصايا اجتثاث الفقر في الوطن العربي، ورد في كريم محمد حمزة وآخرون، مصدر سابق، ص 288.

وقد انصب الاهتمام الحكومي على مشكلة الفقر بشكل واضح منذ نهاية الثمانينات وذلك بأتباع دراسات عدة أجرتها الحكومة حول الفقر في الأعوام 1989 و1993 و 1998 و 2004 واعدّ الفقر على انه الحالة التي لا يتوافر فيها الدخل الكافي لسد الحاجات الأساسية للأسرة(1).

إذ تم التمييز بين نوعين من خطوط الفقر هما خط الفقر المدقع الذي يعتمد على حاجة الفرد اليومية من السعرات الحرارية الضرورية لاستمراره على قيد الحياة، وخط الفقر المطلق الذي يشمل الحاجات الأساسية كافة التي تشمل الطعام والملبس والسكن والتعليم والصحة والمواصلات(2).

أما بالنسبة للفقر المدقع فكانت عام 1989 حوالي (1.5%) من اجمالي السكان وأصبحت في عام 1993 حوالي (6.6%) وفي عام 1998 بلغت النسبة (4.5%) وعام 1999 (3%)، وفيما يتعلق بنسب الفقر المطلق فكان اتجاهها هي الأخرى تصاعدي إذ كانت عام 1989 حوالي (18.8%) وعام 1993 حوالي (21.3%) لترتفع عام 1996 إلى نسبه (24%) والى نسبة (26%) عام 1998 حتى بلغت (33%) عام 1999(3).

كما أشارت الدراسات التي اعتمدت تقويم الفقر في الأردن بأنه يشكل (14.2%) من أجمالي السكان عام 2004، وان خط الفقر الوطني الأردني يقدر بـ(392) دينارا للفرد الواحد سنوياً، إذ يلاحظ كذلك الجدول (13) معدل الفقر وتوزيع الدخل في الأردن حسب مجموعة من البيانات(4).

(1) نادر مريان، مصدر سابق، ص ص 72-73.

(2) الأمم المتحدة، الاسكوا، السياسات الاجتماعية في المملكة الأردنية الهاشمية، مصدر سابق،

ص 64.

(3) محمد خير مامسر، التجربة الأردنية في محاربة الفقر والبطالة، ورد في حسين شخاترة وآخرون، مصدر سابق، ص 200.

(4) الأمم المتحدة، الاسكوا، السياسات الاجتماعية في المملكة الأردنية الهاشمية، مصدر سابق،

ص 64.

الجدول (13)

معدل الفقر وتوزيع الدخل في الأردن وفق خط الفقر الدولي (دولار واحد باليوم)

السنة	البيانات	متوسط الدخل (دولار)	نسبة الفقر	فجوة الفقر	حدة الفقر	معامل جيني
1986		268.80	0.00	0.00	0.00	36.06
1992		211.30	0.55	0.12	0.05	43.36
1997		183.89	0.36	0.10	0.06	36.42
2003		211.60	0.14	0.02	0.01	38.87

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2007، الأمانة العامة الجامعة الدول العربية ،القاهرة ، 2007، ص 27 .

كما يعيش الغالبية العظمى حسب التوزيع الجغرافي للفقر في كل من محافظة عمان والزرقاء، إذ تبلغ نسبتهم نحو (66%) من أجمالي الفقراء لسنة 2002(1).

إذ يؤثر الفقر على مستوى معيشة الفقراء في مجالات عدة وهي الصحة والتعليم والبطالة، فمن ناحية الصحة ارتفع معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة ضمن شريحة أفقر (20%) إلى (170%)، مقارنة مع شريحة أغنى (20%)، ويتحمل الفقراء عبئاً أكبر من غيرهم في تغطية تكاليف الخدمات الصحية، إذ تشكل (9%) من دخولهم مقارنة مع نسبة (7%) من دخل الشريحة الأغنى في عام 2005(2).

أما في مجال التعليم حسب عام 2005، فان نسبة الأمية عند الفقراء تبلغ (20%)، وعند غير الفقراء تبلغ (8%)، ونسبة الأردنيين غير الملتحقين بالتعليم بين سن (15-18) سنة هي (3.9%)(3).

(1) محمد صالح ربيع العجيلي، ظاهرة الفقر في الوطن العربي: الواقع والأسباب والنتائج، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 2007، ص 101.

(2) منذر الشرع وآخرون، الاقتصاد الأردني: الواقع وآفاق المستقبل، مصدر سابق، ص 36.

(3) محمد صالح ربيع العجيلي، مصدر سابق، ص 148.

وبالنسبة إلى الأسر التي ترأسها النساء تكون فيها معدل الفقر أعلى من تلك التي يرأسها رجال، وقد وجد أن لدى النساء المطلقات مستوى من الفقر أعلى، مما لدى النساء المتزوجات أو الأرامل، وتبلغ نسبة الفقر لدى النساء المنفصلات عن أزواجهن (37%) عام 2004(1).

وعلـى وفـق ذلك بذلت الحكومة الأردنيـة جهداً ملموساً فيما يخص معالجة مشـكلة الفقـر وإنشـاء العديد من المؤسـسات الرسمية، وعلـى رأسها صندوق المعونة الوطنية وصندوق التنمية والتشغيل وصندوق الزكاة، فضلاً عن العديد من المؤسسات غير الحكومية، ورصدت المخصصات المالية وبنسب معقولة لتحقيـق ذلـك، إلا أن عمـل تلك المؤسسات بحاجـة إلى إعـادة تقويم ودراسة لتكون أكثر فعالية، إذ يتم تطوير آليات عملها وإعادة هيكلتها بشكل يجعلها أكثر كفاءة وفاعلية(2).

كما أن مشكلة الفقر في الأردن ستبقى قائمة طالما أستمرت مشكلة عدم العدالة في توزيع الدخل، إلا أن الفقراء لا يملكون أن يستمروا في حالة بطالة، وبالتالي يقبلون بوظائف وأعمال أقل من تطلعاتهم وإمكاناتهم، ذلك على عكس الأسر متوسطة ومرتفعة الدخل التي تستمر لديها مدة البحث عن العمل لسنوات(3).

(1) الأمم المتحدة، الاسكوا، السياسات الاجتماعية في المملكة الأردنية الهاشمية، مصدر سابق، ص 66.

(2) محمد خليل عدينات وخالد واصف ألوزني، اقتراحات للإسهام في مواجهه البطالة والفقر في الأردن (حوصلة)، ورد في حسين شخاترة وآخرون، مصدر سابق، ص 220.

(3) محمود خالد المسافر،إشكالية التناقض بين وصفات النقد الدولي ..، مصدر سابق، ص 289.

الواقع الاجتماعي

الواقع الصحي

تسعى الدولة لتوفير الرعاية الصحية المتكاملة للمواطنين، لتهيئ لهم صحة نفسية وجسمية سليمة تعينهم على العمل والإنتاج وتحقيق أهداف التنمية

والتمتع بمستوى حياة أفضل.

إذ تهدف السياسة الصحية للدولة إلى تقديم الخدمات الصحية والبيئية كافة المواطنين للحفاظ عليهم في جميع مراحل الحياة، وذلك عن طريق ضمان جودة الخدمات الصحية، ولاسيما خدمات رعاية الأمومة والطفولة والصحة المدرسية والتثقيف الصحي وتنشيط برنامج تنظيم الأسرة، ورفع مستوى الخدمات الوقائية الأساسية، ومكافحة الأمراض المتوطنة وتوفير متطلبات العلاج والوقاية والتصدي لمشكلة النمو السكاني السريع، فضلاً عن التوسع التدريجي في التامين الصحي ودخول فئات جديدة تحت مظلته تمهيداً للتغطية الشاملة في أطار قانون موحد للتأمين الصحي.

وفي هذا الإطار فقد تضمن الدول العربية وضع برامج تستهدف النهوض بمستوى الخدمات الصحية للمواطنين ومن هذه الدول مصر والأردن باعتبارهم الحالة الدراسية.

مصر

تتبنى الدولة المصرية الرعاية الصحية وأن هذا الدور قبل وبعد الستينيات، كانت مصر من أوائل الدول التي بدأت في انشاء مراكز الرعاية الصحية في المناطق الريفية وأدى التركيز على الرعاية الصحية الوقائية والعلاجية إلى انتشار المرافق الصحية في معظم مناطق مصر(1).

(1)(1) سعد طه علام، مصدر سابق، ص 255.

كما رفعت الدولة شعار الصحة للجميع كهدف رئيس، وقد وضعت وزارة الصحة والسكان أولويات لتحقيق هذا الهدف عن طريق انشاء نظام قومي لنشر مراكز تقديم الخدمة الصحية للمستويات كافة وفي جميع أنحاء الجمهورية، كما تلتزم وزارة الصحة بتحسين جودة وانتشار نظام الرعاية الصحية في المناطق الحضرية، مع التركيز على الرعاية الوقائية وتطعيمات الأطفال، ورغم هذا

التوجه فأن مؤشرات الصحة في مصر مازالت دون المستوى مقارنة بدول نامية في مرحلة النمو نفسها أو تشابه الظروف(1).

ولهذا أعادت وزارة الصحة خلال التسعينات طرح شعار الصحة للجميع بحلول عام 2000، وقامت بوضع الأولوية للوفاء بالاحتياجات الصحية، ومن اجل تحسين صحة الأم والطفل كهدف عن طريق التركيز على البرامج القومية للوقاية من الإسهال، وعدوى الجهاز التنفسي، ونشر برامج تطعيم الأطفال، كما تم وضع برنامج للقضاء على شلل الأطفال قبل حلول عام 2000(2).

وقد قامت الوزارة بعد دمج خدمات الصحة والسكان في وزارة واحدة بالعمل على دمج خدمات تنظيم الأسرة ورعاية صحة ألام والطفل، كما تم توسيع قاعدة المستفيدين من خدمات التأمين الصحي والتوسع في قرارات العلاج على نفقة الدولة التي بلغت (800) مليون جنيه سنويا(3).

(1) الأمم المتحدة، الاسكوا، السياسات الاجتماعية في البلدان العربية، مصدر سابق، ص 100.

(2) الأمم المتحدة، الاسكوا، نحو سياسات اجتماعية متكاملة في الدول العربية: أطار وتحليل مقارن، نيويورك، 2005، ص55.

(3) علي العطار، التنمية الاقتصادية والبشرية، دار العلوم العربية، بيروت، ط1، 2005، ص125.

فقد زاد الأنفاق الحكومي على الصحة من (3.6%) إلى (4.5%) خلال (1995-1997)، غير أن نسبة الأنفاق على الصحة إلى الناتج المحلي الإجمالي لاتزيد عن (1.6%)، وهي نسبة لا تزال منخفضة مقارنة بمتوسط نسبة الأنفاق على الصحة في الدول النامية، وفي الدول العربية والجدول (14) يبين تطور الأنفاق على الصحة في مصر(1).

الجدول (14)

الأنفاق العام على الصحة في مصر (بالمليار جنيه)

البيانات	السنة	2002 / 2003	2003 /2004	2004 / 2005	2005 / 2006	2006 / 2007	2007 / 2008
حجم الأنفاق العام على الصحة		7.6	8	7.2	9.6	9.3	10.6
نسبة الأنفاق العام على الصحة من الأنفاق العام		4.9%	5.5%	4.5%	4.6%	4.4%	4.4%
نسبة الأنفاق العام على الصحة من الناتج المحلي الإجمالي		1.9%	1.7%	1.4%	1.4%	1.3%	1.3%

المصدر: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية الأهرام، تقرير الاتجاهات الاقتصادية الإستراتيجية لعام 2008، القاهرة، 2008،ص 305.

لقد ترتب على الانخفاض النسبي لدور الدولة في توفير الخدمات الصحية زيادة أعباء الأنفاق العائلي على الصحة، إذ يشير مسح الأسرة المعيشية والأنفاق الاجتماعي بأن أجمالي ما تنفقه الأسر الفقيرة على الخدمات الصحية يبلغ (6%) من أجمالي الأنفاق العائلي الكلي في الشهر مقابل (7.56%) للأسر المتوسطة و(8%) للأسر الغنية ويتحمل الفقراء أعباء تلقي بعض مقررات الخدمات الصحية كالكشف الطبي مثلا، إذ بلغت النسبة (25.73%) من أجمالي الأنفاق العائلي على العلاج(2).

(1) علي حسين الكعبي، البعد الصحي في التنمية البشرية المستدامة، ورد في: نادية حجاب وآخرون، مصدر سابق، ص 191.

(2) تقرير التنمية البشرية لمصر 2005، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي،نيويورك، 2005، ص86.

الأردن

طرأ تحسن كبير على الوضع الصحي في الأردن في العديد من المجالات وتعد الأردن من الدول التي أحرزت تقدماً كبيراً في هذا المجال، بحيث بات القطاع الصحي وبالتحديد الخاص منه قادر على استقطاب المرضى من خارج الأردن للعلاج والاستشفاء(1).

ونتيجة للتحسن في الخدمات الصحية المقدمة للمواطنين، نلحظ أرتفاع متوسط العمر المتوقع عند الولادة إلى (71) سنة للمدة (2000-2005)، بعد أن كانت (66) سنة خلال المدة (1982-1990)، ويقارب معدلات العمر المتوقع في الأردن المعدلات العالمية والبالغة (66.7) سنه بالمتوسط(2).

كما أرتفعت مؤشرات توقع الحياة عند الميلاد من (64) سنه للذكور و (68) سنة للإناث عام (1991) إلى (70.6) سنة للذكور و (72.4) سنة للإناث سنة (2004)، أما معدل وفيات الأطفال الرضع فقد انخفض من (34) في الألف سنة (1991) إلى (22) بالألف سنة (2004)، أما معدل وفيات الأمومة لكل (100000) ولادة فقد انخفض من (60) حالة وفاة عام (1991) إلى (41) حالة وفاة عام (2004) (3).

كما تنعكس الأهمية التي يعطيها بلد ما للعناية الصحية في مقدار الموارد التي يخصصها هذا البلد للعناية الصحية، إذ خصصت الأردن في عام (2001) حوالي (9.5%) من ناتجها المحلي الإجمالي للقطاع الصحي، مقارنة بنسبة (8.2%) في عام (1997) و (8.6%) في عام (1999)(4).

(1) علي العطار، مصدر سابق، ص153

(2) وهيب عبده الشاعر، مصدر سابق، ص 97.

(3) الأمم المتحدة، الاسكوا، السياسات الاجتماعية في المملكة الأردنية

الهاشمية،مصدر سابق ،

ص 17.

(4) منير شفيق، تنمية إنسانية أم عولمة، دار الطليعة، بيروت،ط1، 2004، ص41.

الجدول (15)

الإيرادات والنفقات المقدرة لصندوق التأمين خلال السنوات (2003-2007)

السنة	البيانات	الإيرادات		النفقات	
		مقدر	فعلي	مقدر	فعلي
2003		37150	37325	37512	37127
2004		37550	39376	41600	40916
2005		44000	48215	54533	51724
2006		51200	49633	53242	50140
2007		68300	60077.7	68000	63146.3

المصدر: المملكة الأردنية الهاشمية، وزارة الصحة، التقرير الإحصائي السنوي لعام 2007، ص 209، تقرير منشور على شبكة المعلومات الدولية على الموقع (www.moh.gov.jo).

ويعزى أرتفاع نسبة ما تنفقه الأردن على العناية الصحية من ناتجها المحلي الإجمالي على أعتماد القطاع الصحي بشكل كبير على اقتصاديات السوق(1).

إما بالنسبة لنصيب الفرد من الأنفاق على الصحة، فقد شهدت الأردن زيادة كبيرة في الانفاق على صحة للفرد، إذ بلغ نصيب الفرد من مجموع الأنفاق على الصحة (412) دولار في عام 2001، بعد أن كان (323) دولار في عام 1997، و (350) دولار في عام 1999، ويعد هذا الارتفاع في مستوى الأنفاق على الصحة في الأردن، معتمداً على مساهمات البلدان المانحة المباشرة في تحسين قطاع الصحة في سياق حزمة المساعدات الإنمائية الرسمية(2).

(1) الطيب تيزيني وآخرون، الواقع العربي وتحديات الألفية الثالثة، مؤسسة عبد الحميد شومان، الأردن، 2001، ص 21.

(2) الأمم المتحدة، الاسكوا، السياسات الاجتماعية في المملكة الأردنية الهاشمية، مصدر سابق، ص25.

فبالرغم من أنخفاض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي فيه، فان الأنفاق العام على الصحة كنسبة مئوية من مجموع الأنفاق بلغ نسبة مرتفعة، إذ بلغ نسبة (51.2%) بالمتوسط خلال المدة (1997-2001)، كما وشكل الأنفاق العام على الصحة كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي نسبة (4.4%) بالمتوسط للمدة نفسها(1).

إذ تمثلت الرؤية المستقبلية لقطاع الصحة كما ورد في الخطة للسنوات (2004-2006)، في الحفاظ على صحة المواطن عن طريق تقديم رعاية صحية شاملة عادلة وذات جودة، وتشمل المواطنين كافة بالشراكة ما بين القطاعين العام والخاص، وجعل الأردن مركزاً متميزاً في قطاع الصحة على المستوى الإقليمي والعالمي(2).

(1) منير شفيق، مصدر سابق، ص 45.

(2) الأمم المتحدة، الاسكوا، السياسات الاجتماعية في المملكة الأردنية الهاشمية، مصدر سابق ، ص27.

الواقع التعليمي

يمثل التعليم أحد أهم القضايا التي توليها الدولة الاهتمام والرعاية الفائقة، لما له من أنعكاس ايجابي في حياة المواطنين، فهو أساس التنمية البشرية والارتقاء بمستوى معيشة الأفراد ، وعماد تقدم المجتمع وزيادة قدرته على مواكبة ركب التطور العلمي السريع، وهو سلاح الشباب في مواجهة التحديات

العلمية والتكنولوجية وفي تيسير التحاقه بسوق العمل في نشاط منتج.

تعد مصر و الأردن من الدول التي أهتمت بهذا المجال والاعتماد عليه بعده المجال الذي على أساسه تعمل التنمية وزيادة قدرة الأجيال للنهوض بمستوى دولتهم.

مصر

أقرت الدولة المصرية مجانية التعليم منذ الخمسينيات بمراحله الابتدائية والإعدادية والثانوية كافة ، وأضيف إليها التعليم الجامعي في الستينيات، وصاحب ذلك ارتفاع نصيب التعليم من الانفاق العام من (12.5%) عام (1952-1953) إلى (16%) عام (1960-1961)، و زاد في عام(1977-1978) ليصل إلى (25%) من ميزانية الدولة، كما تناقص الأنفاق ليصل إلى (17.5%) عام (1981-1982) والى (9.8%) عام (1985-1986)(1).

وتصاعد الاستثمار في التعليم ليزداد بنسبة (123%) عام(1990-1991)وبنسبة (398%) عام(1992-1993)، وقد أتت هذه الزيادة على حساب الأنخفاض في مخصصات الدعم السلعي الذي أنخفض نصيبه من الأنفاق الاجتماعي(2)، كما يبين الجدول (16) أجمالي الأنفاق على التعليم وتزايده عبر السنوات.

كما تعاني مصر من الأمية إذ تصل إلى حوالي (19.4) مليون مصري يعانون الأمية وتنتشر الأمية بين الإناث أكثر، فهي للذكور(42.1%) وللإناث(57.9%)، وتحاولت الدولة إلى التصدي لهذه القضية عن طريق إنشاء هيئة مستقلة (الهيئة العامة لمحو الأمية وتعليم الكبار)، كما تقوم منظمات المجتمع المدني بتنفيذ عدد من برامج محو الأمية في المناطق التي تتزايد فيها الأمية(3).

وبالرغم مما حققته مصر من تقدم في الحد من مستويات الأمية، فما زالت المعدلات مرتفعة وذلك فقدرت في عام (1995) بحوالي (34.4%)، أنخفضت (33.4%) وفي عام (2003)انخفضت أيضا إلى (28.0%)، كما انخفضت عام

(2005) إلى (27%)، وبالرغم من هذا التحسن لكن تعد مصر من الدول ذات الأمية المرتفعة(4).

(1) عبد العزيز عبدا لله جلال، تربية اليسر وتخلف التنمية، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، العدد(91)، 1985، ص 15.

(2) دارم البصام، التنمية البشرية وأنظمة التعليم والأنماط التقنية في الوطن العربي، ورد في محمد عابد الجابري وآخرون، مصدر سابق، ص 257.

(3) مي العبد الله سنو ،الاتصال في عصر العولمة الدور والتحديات الجديدة، دار النهضة العربية ، بيروت، ط2، 2001، ص104.

(4) سعد طه علام، مصدر سابق، ص 255.

وارتفع معدل القراءة والكتابة للسكان (فوق 15 سنة) على مستوى الجمهورية من (25.8%) عام 1960، إلى(65.6%) عام (2001)، ثم إلى(69.4%)عام (2002)، نتيجة لأهتمام الدولة بمجال التعليم ومحو الأمية، وتوجيه الجهود والموارد في هذا المجال، ويعد نجاح مصر في مجال التعليم السبب الرئيس في تحريك مصر نحو فئة الدول متوسطة التنمية البشرية(1).

وبالرغم من هذه الجهود لا تزال هناك كثير من أوجه القصور في النظام التعليمي ويتضح ذلك في سوء الخدمات التعليمية في مصر بشكل عام، ويعزى ذلك إلى ضعف الأوضاع المؤسسية الراهنة، وهي المركزية الشديدة للنظام وعدم كفاية الحوافز بالنسبة للمدرسين والاستقلال الذاتي المحدود على المستوى المحلي ونقص القدرة التقنية وبناء القدرات البشرية(2).

كما تراجع الفروق النوعية بين الذكور والإناث في العملية التعليمية إذ انخفض

معدل الأمية للذكور من(29%) إلى(15%) خلال المدة (1996-2005) وكذلك الإناث من(40%) إلى (27%) خلال المدة نفسها والجدول (17) يوضح ذلك (3).

(1) نادر فرجاني، التعليم العالي والتنمية في البلدان العربية، ورد في عبدا لله عبد الدائم وآخرون، في التربية والتنوير في المجتمع العربي، سلسلة كتب المستقبل العربي(39)، مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت،ط1 ، 2005، ص 108.

(2) تقرير التنمية البشرية لمصر 2004، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، القاهرة، 2004، ص99.

(3) جمهورية مصر العربية، وزارة التخطيط والتنمية المحلية، خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لعام 2006\2007، مصدر سابق، ص 72 .

الجدول (16)

الأنفاق على التعليم في مصر(نسبة مئوية)

السنة	الأنفاق على التعليم من الناتج المحلي الإجمالي	الأنفاق على التعليم من الأنفاق العام الإجمالي
1970	4.8	15.8
1980	5.7	9.4
1990	3.8	ــــ
1996-2004	4.1	11.3

المصدر : التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2007، الأمانة العامة الجامعة الدول العربية، القاهرة، 2007، ص298.

الجدول(17)

تطور معدلات الأمية للسنوات (1996-2005) (نسبة مئوية)

البيان	1996	2005
الذكور	29	15
الإناث	50	39
الإجمالي العام	40	27
الفئة العمرية (15 - 24 سنة)		
الذكور	21	7
الإناث	44	20
الإجمالي العام	27	13

المصدر: جمهورية مصر العربية، وزارة التخطيط والتنمية المحلية، خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لعام 2006\2007، ص73، تقرير منشور على شبكة المعلومات الدولية على الموقع (www.amo7.com/dl/go).

الأردن

ركزت الحكومة الأردنية منذ بداية التسعينيات على رفع مستويات التعليم للمجتمع الأردني، وإيجاد الكوادر التعليمية الكفؤة وإنشاء المؤسسة التعليمية المميزة والقادرة على التوسع في استخدام وسائل التعليم الحديثة والتطبيقية، وزيادة أستيعاب الجامعات الحكومية للطلبة والتركيز على التعليم التقني وتوفير الكوادر التدريسية المؤهلة لمواجهة حاجات التنمية البشرية في الأردن(1).

(1) نادر فرجاني، التعليم العالي والتنمية..، مصدر سابق، ص 109.

وقد بلغت معدلات الأنفاق الحكومي على التعليم كنسبة من أجمالي الأنفاق العام في الأردن بنسبة(19.6%) خلال (1990-1994)، وأرتفعت إلى(19.8%) خلال (1995-1999)، كما وأرتفع الأنفاق على التعليم كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في الأردن إلى(7.9%) خلال (1995-1999) مقارنه بنسبة(7.7%) خلال (1990-1994)(1) .

وتحتل الأردن المرتبة (82) في قائمة الدول حسب نسبة القادرين على القراءة والكتابة، إذ تم بناء النظام التعليمي على معايير دولية(2).

وتشير البيانات في الجدول (18) إلى أن معدلات الأمية بين السكان ما فوق الـ (15) سنة أنخفضت من(31.3%) في سنة (1991) إلى (8.9%) في سنة (2005)، وقد انخفضت لدى الذكور من (9.1%) عام (1991) إلى (4.8%)، في حين انخفضت لدى الإناث من (24.8%)إلى (13.0%) ، كما تتركز معدلات الأمية بين الأعمار الكبيرة مع حدوث انخفاض في ذلك مع مرور الزمن فقد بلغ معدل الأمية لدى الأفراد ما فوق الـ(65) سنة عام(1991) (70%) وأنخفض إلى (55.6%) سنة(2004)، أما معدل الأمية لدى الفئة العمرية (55-64) سنة فقد انخفض من (43.9%) لسنة(1991) إلى (30.6%) لسنة(2005)(3).

ويعد التعليم والتدريب أحد أهم العوامل التي تقرر مؤهلات العاملين الأردنيين واتجاهاتهم، لما لذلك من أثار على رفاه المجتمع الأردني، خاصة وإن العنصر البشري في الأردن يظل عنصراً من عناصر المنافسة على المستوى الإقليمي، وذلك في ظل محدودية الموارد والثروات الطبيعية(4).

(1) طلال عتريسي، تداعيات العولمة على مفاهيم التربية والتعليم، مجلة الغدير، العدد(39)، بيروت، 2007، ص63.

(2) نبيل علي، العرب وعصر المعلومات، سلسلة عالم المعرفة، العدد(184)، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1992، ص 188.

(3) الأمم المتحدة، الاسكوا، السياسات الاجتماعية في المملكة الأردنية الهاشمية، مصدر سابق، ص29.

(4) الأمم المتحدة، الاسكوا، مسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الاسكوا 2002-2003، مصدر سابق، ص 56.

لذلك أصبح الاستثمار في العنصر البشري تعليمياً وتدريباً أحد جوانب التنمية

البشرية المستدامة في الاقتصاد الأردني، وهذا ما تؤكده المؤشرات التعليمية وزيادة التحاق السكان بالتعليم بالمستويات كافة (1).

(1) أكرم ناصر، الموارد البشرية وعصر المعلومات، بحث منشور على شبكة المعلومات الدولية على الموقع (www.mafhoum.com) .

الجدول (18)

الأنفاق على التعليم في الأردن للمدة (1985-2002)

السنوات	الأنفاق العام على التعليم إلى الناتج المحلي الإجمالي	نصيب الفرد من الأنفاق على التعليم بالدولار على أساس معدلات القوة الشرائية	السنوات	الأنفاق العام على التعليم إلى الناتج المحلي الإجمالي	نصيب الفرد من الأنفاق على التعليم بالدولار على أساس معدلات القوة الشرائية
1985	6.8	205	1994	7.1	259
1986	3.6	161	1995	8.2	307
1987	3.5	156	1996	7.4	275
1988	4.2	183	1997	6.3	230
1989	5.8	211	1998	6.1	221
1990	8.1	286	1999	5.0	179
1991	8.0	267	2000	—	—
1992	5.6	241	2001	4.6	167
199	7.6	277	200	5.9	224

المصدر: البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية، منشورة على شبكة المعلومات الدولية على الموقع (www.worldbank.org)

الجدول (19)

معدلات الأمية أكثر من (15) سنه حسب فئات الأعمار والنوع الاجتماعي

فئات الأعمار	1991			1995			2005		
	رجال	نساء	مجموع	رجال	نساء	مجموع	رجال	نساء	مجموع
15-19	1.6	2.6	2.1	1.7	1.7	1.7	1.0	0.7	0.9
20-24	2.2	4.4	3.2	2.8	2.7	2.7	1.2	1.3	1.2
25-39	4	15.2	9.5	4.9	9	6.8	1.8	3.9	2.8
40-54	12.5	56.2	34.4	10.6	42.3	26.4	4.4	17.6	11.1
55-64	33.3	52.2	43.9	30.2	77.7	52.3	12.5	48.5	30.6
+65	54.9	89.7	70.3	50.4	88	68.5	34.9	79.1	55.6
المجموع	9.1	24.8	31.3	8.6	20.3	14.1	4.8	13.0	8.9

المصدر: الأمم المتحدة، الاسكوا، السياسات الاجتماعية في المملكة الأردنية الهاشمية، نيويورك، 2007. ص30.

2-3-3 : الواقع السكاني

يعد النمو السكاني من المشكلات التي تواجه الاقتصاديات الوطنية العربية، لما له من تأثير سلبي على مجهودات التنمية البشرية المستدامة، وقد سعت الدول العربية في السنوات الماضية إلى تنظيم لهذا المجال ووضع خطط مستقبلية لتفادي هذه المشاكل، وذلك بتنظيم الأسرة والتوعية بخطورة الزيادات السكانية واسفرت عن تراجع ملموس في معدل النمو السكاني.

ومن الدول التي وضعت الخطط في هذا المجال هما مصر والأردن بعدّهما من الدول العربية التي واجهت هذا التزايد على الأصعدة كافة.

مصر

لقد أهتمت مصر بالواقع السكاني في سياستها التنموية في بادئ الأمر واعتمدت على ثلاث مراحل: امتدت المرحلة الأولى من (1965-1973) وكان التركيز على تخفيض معدل الخصوبة عن طريق برامج تنظيم الأسرة، وقد بدأت المرحلة الثانية عام (1973) عندما ساد الاقتناع بأهمية التنمية كعامل حاسم في تخفيض معدل الخصوبة، أما المرحلة الثالثة التي بدأت (1975) تمثلت بتبني مدخل متكامل لمعالجة الخصائص السكانية مثل التعليم والصحة وغيرها(1).

إذ وضعت سياسة سكانية جديدة عام (1980) تعتمد على الاتصال المباشر لدعم أنشطة وبرامج تنظيم الأسرة، وفي عام 1986 طرحت سياسة سكانية جديدة ترتبط بين السكان والتنمية وقامت على مبادئ عدة أهمها حق الأسرة في تحديد العدد المناسب من الأبناء وتحريم الإجهاض وإقرار حق الهجرة الداخلية والخارجية(2).

وتولي الدولة اهتماماً كبيراً لقضية النمو السكاني وتعده عائقاً أساساً إزاء التنمية، وقد صاغت الدولة مجموعة من السياسات والإجراءات كان من أهمها الالتزام بمقررات مؤتمر القاهرة للسكان والتنمية عام 1994، إذ من المتوقع أن يصل عدد سكان مصر إلى (100) مليون عام 2020 وذلك في ظل معدل النمو السكاني الحالي(3).

وقد انخفض هذا المعدل خلال العقد الأخير من القرن العشرين من (2.8%) إلى (2.1%) بفعل بعض العوامل منها(4).

(1) ميثاء سالم الشامسي، السياسات السكانية والتحول الديمقراطي في الوطن العربي، الأمم المتحدة، نيويورك، 2004، ص13.

(2) رعد سامي عبد الرزاق التميمي، مصدر سابق، ص 78.

(3) منصور الراوي، سكان الوطن العربي، بيت الحكمة، بغداد، 2002، ص

(4) الأمم المتحدة، الاسكوا، السياسات الاجتماعية في البلدان العربية، مصدر سابق، ص 106.

1 - التأثير الإعلامي للدعوة التي تبني مفهوم الأسرة الصغيرة.
2 - نجاح برنامج تنظيم الأسرة في إتاحة الوسائل والتحول نحو وسائل أكثر فاعلية .
3 - تراجع سن الزواج بين الفئات الوسطى والفقراء.
4 - ارتفاع تكاليف المعيشة واهتمام الخطاب السياسي بتناول الآثار السلبية للزيادة السكانية.
5 - التغير النسبي لنظرة الأسرة الريفية إلى الطفل كقيمة مضافة للأسرة.

إذ شهد التركيب العمري للسكان تغيراً منذ منتصف السبعينات، إذ نجد أن نسبة السكان أقل من (15) سنة التي كانت ثابتة عند (40%) من جملة السكان في تعدادي (1976 - 1986)، قد انخفضت إلى (38%) عام 1996، كنتيجة مباشرة للأنخفاض الذي حدث خلال السنوات (1991- 1996)، وجاء الانخفاض في كل من الريف والحضر فيما بين (1986- 1996) من (37%) إلى (34%) في الحضر و(43%) إلى (41%) في الريف(1).

كما تعاني مصر الزيادة في التوزيع السكاني فقد زاد عددهم من (59.4) مليون نسمة عام 1996 بمتوسط معدل نمو سنوي (2.4%)، وهو معدل عال جداً وبفضل جهود الدولة وتنظيم الأسرة، فقد أنخفض هذا المعدل نحم (2.1%) خلال المدة (1996-2001)، إذ بلغ العدد نحو (65.3) مليون نسمة عام 2001 ووصل إلى (67.6) مليون نسمة عام 2002(2).

(1) الأمم المتحدة، الاسكوا، اجتماع فريق الخبراء حول صياغة

السياسات السكانية المتكاملة في إطار الحكم الرشيد، عمان، 2005، ص 7.

(2) ميثاء سالم الشامسي، مصدر سابق، ص 14.

فضلاً عن الزيادة السكانية الكبيرة في عدد السكان، فهناك أختلال في التوزيع السكاني حيث يتركز السكان في مناطق محدودة، وخاصة في المناطق الحضرية، فقد بلغت نسبة سكان الحضر (42.9%) عام 2001، بسبب الهجرة إلى المناطق الحضرية(1)، فضلاً عن تحول كثير من القرى إلى مدن وقد ارتفع معدل نمو سكان الحضر من (1.8%) إلى (2.3%)، خلال السنوات (1986-1996) و (1996-2001)، وبلغت نسبة سكان مدينة القاهرة (26.2%) من أجمالي سكان الحضر(2).

(1) منصور الراوي، مصدر سابق، ص 125.

(2) عبدا لله عطوي، السكان والتنمية البشرية، دار النهضة العربية، بيروت، 2004، ص192.

ويبدو أن السياسة السكانية المصرية كانت رد فعل على حالة قائمة، ذلك حال اغلب البلدان النامية التي تضع سياسات لعلاج ومواجهة مشاكل تواجهها، وتفتقد إلى سياسات تحمل بعداً مستقبلياً تواجه المشاكل قبل وقوعها.

الجدول (20)

عدد السكان في مصر لسنوات مختارة(مليون نسمة)

السنة	عدد السكان %	السنة	عدد السكان %
1990	51.510	2003	67.313
1995	56.090	2004	68.648
2000	63.305	2005	69.997
2001	64.652	2006	71.348
2002	65.986	ـــــ	ـــــ

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2007، الأمانة العامة الجامعة الدول العربية ، القاهرة، 2007، ص 291.

الأردن

مـرت السياسة السـكانية الأردنيـة فـي مراحـل عدة ، المرحلة الأولى ما قبل (1966) وهي مرحلة النمو العفوي لقطاع الإسكان، إذ لم يكن هنالك سياسة سكانية واضحة، وأن نسبة قليلة من المجتمع الأردني كان ينعم بخدمة سكنية جيدة، والثانية هي مرحلة التدخل الحكومي في القطاع عام (1966 – 1985)، وهي مرحلة إنشاء مؤسسات التمويل الإسكاني وسن التشريعات، أما الثالثة فهي ما بعد عام (1985) إذ تبنت الحكومة إستراتيجية وطنية للإسكان عام (1989) والتي أعتمدت بديل القطاع الخاص الإسكاني الذي يقوم على تبني وتنفيـذ جملـة مـن التوصيات، التـي تسـتند علـى أعطاء الدور الأكبر للقطاع الخاص في تلبية الحاجة السكنية لمختلف شرائح المجتمع الأردني(1).

لقـد تزايـدت أعـداد سـكان الأردن بشـكل كبير خلال نصف القرن الماضي، إذ تضاعف أكثـر من ثماني مرات فبعد أن كان عدد السكان حوالي (586) ألف نسمة سنة (1952)، أصبح تعداد سكان الأردن حوالي (5.35) مليون نسمة سنه (2004)، كما أرتفع عدد سكان الأردن خلال التسعينيات من حوالي (3.453) مليون نسمة سنة (1991)، ليبلغ إلى (4.857) مليون نسمة سنة (2000)(2).

إذ تعد معدلات النمو السكاني خلال المدة (1952-1979) نحو (4.8%) انخفضت إلى (4.4%) خلال السنوات (1979-1994)، أما خلال المدة (1994-2004) فقد

بلغ معدل النمو السكاني (2.56%). لقد أسهمت عوامل عديدة في ارتفاع هذا المعدل كان من أبرزها الهجرات السكانية، التي وفدت إلى الأردن خلال المدة (1948-1991)، وأرتفع عن معدل الزيادة الطبيعية البالغ (3.6%) و(2.7%) و(2.2%) للأعوام (1979) و(1994) و(2004) على التوالي(3).

(1) ميثاء سالم الشامسي، مصدر سابق ،ص16.

(2) الأمم المتحدة،الاسكوا، سياسات الهجرة والسكان في المنطقة العربية، نيويورك، 2001، ص24.

(3) الأمم المتحدة، الاسكوا السياسات الاجتماعية في المملكة الأردنية الهاشمية، مصدر سابق،

ص 4.

ونظراً لأرتفاع معدل الخصوبة وأنخفاض معدل الوفيات فقد أرتفعت الزيادة الطبيعية للسكان، التي أدت إلى ارتفاع في متوسط حجم الأسرة الأردنية من (5.7) عام 1961 إلى (6.70 فرد) عام 1979، وأستمر الأرتفاع إلى (7.20 فرد) عام 1988، وقد تزايد عدد الأسر من (160,918) أسرة عام 1961 إلى (317,810) أسرة عام 1979، وأستمر في الارتفاع ليصل إلى (416,805) عام 1988، كما يتوقع أن تستمر الزيادة السكانية في معدلات مرتفعة حتى وصل عدد السكان عام 2000 إلى (940,525)نسمة(1).

وتظهر إحصائيات عام 2004 أن (37.1%) من السكان تحت 15 سنة و (59.1%) ما بين (15-64) سنة، بينما (3.8%) من السكان في عمر 65 سنة وأكثر مع الأخذ بعين الاعتبار أن هذه الفئة في تزايد من المتوقع أن تشكل ما نسبته (4%) من مجموع السكان بحلول عام 2015(2).

(1) المصدر نفسه، ص 6.

(2) عبدا لله عطوي، مصدر سابق، ص 195.

الجدول (21)

عدد السكان في الأردن لسنوات مختارة(مليون نسمة)

السنة	عدد السكان	السنة	عدد السكان
1990	3.468	2003	5.230
1995	4.264	2004	5.350
2000	4.857	2005	5.473
2001	4.978	2006	5.600
2002	5.098	ــــــ	ــــــ

المصدر: تقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2007، الأمانة العامة الجامعة الدول العربية، القاهرة، 2007،ص 291.

الواقع البيئي

التنمية البشرية المستدامة هي التنمية ذات القدرة على الاستمرار والاستقرار والاستدامة من حيث استخدامها للموارد الطبيعية والتي تتخذ من التوازن البيئي محوراً ضابطاً لها، بهدف رفع مستوى المعيشة من جميع جوانبها مع تنظيم الموارد البيئية و العمل على تنميتها، وكل الدول النامية لم تدخل العوامل البيئية في خططها التنموية إلا خلال العقدين الأخيرين على أحسن تقدير، مما أثر على مواردها وعلى عملية التنمية لتلك الدول ومن الدول التي ندرسها مصر والأردن والواقع البيئي فيهما.

مصر

أضحت قضية حماية البيئة من القضايا الإستراتيجية المهمة التي تصفها مصر في مقدمة أولوياتها، لما لها من تأثير على مختلف جوانب الحياة في الحاضر والمستقبل وتعدها من اخطر التحديات التي تواجه المجتمع والتنمية(1).

وقد أصبح الاهتمام بالبيئة أحد أركان التنمية المستدامة، ويتحدد الهدف الاستراتيجي لذلك المكون في تحقيق وتفعيل مفهوم التنمية المتواصلة عن طريق إدماج المعايير البيئية في السياسات والبرامج والخطط والمشروعات التنموية، ولقد شجعت الدولة المنظمات والهيئات الشعبية كافة التي تعمل من اجل حماية وتنمية البيئة في مصر للمحافظة على البيئة وعلاج القضايا الخاصة بها(2).

إذ تم اتخاذ وإنشاء جهاز شؤون البيئة عام 1985 كأول جهاز متخصص بإدارة شؤون البيئة وتنمية مواردها، وإنشاء صندوق حماية البيئة عام 1994 لتشجيع الاستثمارات في المجالات البيئية، وإنشاء وزارة مختصة عام 1997 تعنى بمراقبة مصادر التلوث ومكافحتها ويعاون الوزارة في ذلك بعض الأجهزة المختصة والجمعيات الأهلية العاملة في مجال البيئة(3).

(1) نجاة النيش، الطاقة والبيئة والتنمية المستدامة أفاق ومستجدات، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2001، ص5.

(2) منير شفيق، مصدر سابق، ص 30.

(3) هيكل رياض رأفت، الإنسان والتلوث البيئي، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 2006، ص95.

وفي أطار الاهتمام بالمحافظة على البيئة تم صدور عدد من القوانين والقرارات المهمة التي من شأنها الارتقاء بمستوى البيئة المصرية، ومن أهمها قانون رقم 48 لسنة 1983 والمعروف بقانون حماية النيل، وقانون رقم 4 لسنة 1994 ويعد أهم قانون شامل للبيئة في مصر(1).

وبناء على الحقيقة العلمية يتشابك ويتكامل الإنسان مع عناصر البيئة، أولت الدولة اهتمامها من أجل المحافظة على البيئة وحمايتها من التلوث عن طريق تحسين نوعية الهواء وذلك بتشغيل رصد ملوثات الهواء والتي تجمع البيانات

والمعلومات عن نوعية الهواء وتحليلها عن طريق (42) محطة على مستوى الجمهورية لرصد ملوثات الهواء منها 27 محطة بالقاهرة الكبرى والصعيد ومدن القناة و (15) محطة في منطقة الدلتا والإسكندرية(2).

كما تعاني المياه في مصر الكثير من المخاطر والأضرار، والذي يتعرض لها نهر النيل، إذ يتعرض إلى الصرف الصناعي الذي يحتوي على مواد كيمياوية وعناصر ثقيلة، وذلك خلال صرف (34) منشأة صناعية تقع على ضفتيه وتقوم بصرف مباشر لمخلفاتها بين أسوان والقاهرة(3).

كما نفذت مشاريع خاصة بتحسين نوعية المياه في العديد من المناطق أهمها بحيرة المنزلة وفرعي دمياط ورشيد، كما تم أنشاء (5) مراسي نهرية لاستيعاب المخلفات الخاصة بالعائمات النهرية على طول مجرى النيل بمحافظات القاهرة والمينا وأسيوط وسوهاج(4).

(1) نجاة النيش، مصدر سابق، ص8.

(2) رشيد الحمد و محمد سعيد صباريني، البيئة ومشكلاتها، سلسة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1979، ص193.

(3) هيكل رياض رأفت، مصدر سابق، ص99.

(4) الكتاب السنوي لمصر 2007، ص275، تقرير منشور على شبكة المعلومات الدولية على الموقع (www.sis-gov.eg).

ويتم إعلان حوالي (10%) من مساحة مصر بما يعادل أكثر من (100) ألف كم2 كمحميات طبيعية للحفاظ على التراث الطبيعي والتنوع البيولوجي، وتم أنشاء المراكز العلمية والإدارية بنسبة (60%) من تلك المحميات وتجهيزها بالمعدات لاستقبال الزائرين المحليين والأجانب(1).

فضلاً عن ذلك تقدر تكلفة الضرر الناتج عن التدهور البيئي في مصر في عام 1999 بـ(4.37) مليار دولار أو (4.9%) من أجمالي الناتج المحلي، وتكلفة الاستخدام غير المرشد للموارد (المياه، والطاقة و.. الخ) تقدر بـ(1) مليار دولار أو (1.07%) من اجمالي الناتج المحلي، كما تقدر التكلفة الإجمالية لتقليل التدهور البيئي في مصر عام 1999 بـ(3.23) مليار دولار أو (3.6%) من أجمالي الناتج المحلي، وبالنسبة للفئة الاقتصادية تقدر تكلفة تقليل الموارد الصناعية بنحو (1.9%) من أجمالي الناتج المحلي ثم (1.2%) للصحة ونوعية الحياة و(0.5%) لنقص الموارد(2).

وعلى هذا فقد بادرت الحكومة الوطنية المصرية لحماية وحفظ الثروة الطبيعية الموجودة في مصر حيث ستتحمل المهمة الكبيرة وهي توحد الاهتمامات البيئية في العديد من الوزارات في خطة رئيسة واحدة أو أكثر(3).

(1) حيدر كمونه، المشاكل البيئية وترشيد خطط التنمية، مجلة الحكمة، بيت الحكمة، بغداد، العدد(22)، 2002 ، ص112.

(2) الكتاب السنوي لمصر 2007، مصدر سابق، ص 276.

(3) الكتاب السنوي لمصر 2007، مصدر سابق، ص 276.

الأردن

لقد كانت التغييرات البيئية في الأردن خلال عقود طويلة تتميز بالرتابة والبطء إلا إن أحداث العقود الست الماضية (منذ عام 1948) وما سببته هجرات شبه متلاحقة وزيادة الكثافة السكانية أفرزت تغييرات جوهرية في أوضاع البيئة، فالنمو السكاني السريع والمفاجئ والازدياد الكبير في النشاط العمراني والصناعي كان لها اكبر الأثر في تغيير البيئة الأردنية(1).

كما لم تكن الدولة آنذاك مستعدة أو مؤهلة للتصدي لهذا الواقع الجديد الذي سبب مشاكل بيئية متعددة وخاصة في غياب قانون شامل يحمي البيئة

ويصونها من التلوث، فضلاً عن عدم وجود دائرة مختصة تتمتع بصلاحيات قانونية في مراقبة البيئة وحمايتها، وقد أدى ذلك كله إلى تعرض عناصر البيئة للتدهور والاستنزاف والتلوث(2).

وقد تمثلت حماية البيئة في الأردن مجموعة من الانجازات كصدور التقارير لإستراتيجية الوطنية لحماية البيئة الأردنية منذ علم 1990، وصدور عام 1995 قانون حماية البيئة واحتوى على (35) مادة في المجاري العامة التي تنظم البيئة في الأردن(3).

وتعد مشكلة المياه من المشاكل البيئية المؤثرة في الأردن نتيجة وجود مواد كيمياوية وجرثومية في عينات المياه أو في المصادر الجوفية، إذ بدأت الحكومة في مفاوضات مع الشركات لتوفير المياه إلى المنازل بتكلفة قليلة(4).

وبالرغم من حدة الشح المائي في الأردن فأن الحكومة لم تقم برفع أسعار المياه، إذ تقوم بدعم المتر المكعب الواحد من المياه بحوالي (60) قرشاً وبما نسبته (55%) من كلفة المتر المكعب الواحد(5).

(1) حسن الحاج، اقتصاديات البيئة، مجلة جسر التنمية، المركز العربي للتخطيط، الكويت، العدد(26)، 2004، ص7.

(2) هيكل رياض رأفت، مصدر سابق، ص 165.

(3) نجاة النيش، مصدر سابق، ص21.

(4) Escwa,Governance fer Sustainable Developmentin The Arab Region , New York ,2003,p12

(5) كامل محمد المغربي، الإدارة والبيئة والسياسة العامة، الدار العالمية، عمان، ط1، 2001، ص145.

كما ويعد التصحر واحداً من القضايا ذات الاهتمام والتي تساهم في حماية البيئة في الأردن، إذ تم تقدير التدهور البيئي في الأردن بحوالي (205) مليون دينار أو (3.1%) من الناتج المحلي الإجمالي وذلك في عام 2004، إذ كانت كلفة تلوث المياه ما بين (0.71%) و(1.24%) من الناتج المحلي بينما كانت تكلفة تلوث الهواء (0.69%) وتدهور الأرض (0.46%) وتملح التربة (0.14%) بينما كلفة الإدارة غير الملائمة للنفايات (0.11%) وتدهور المناطق الساحلية (0.09%) (1).

وبالرغم من ذلك فقد شهد عام 2007 تطوراً ملحوظاً على مستوى التشريعات والعمل المؤسسي لحماية البيئة، عن طريق إصدار نظام استعمالات الأراضي وانطـلاق عمـل الشـرطة البيئيـة، ولكـن هـذه التطـورات وأجـهت الكثـير مـن التحـديات البيئيـة والتي سببتها الظروف الاقتصادية السائدة، والتي جعلت الأهتمام بالشأن البيئي يتراجع مقارنه بالأولوية، التي تحظى بها مبادرة تشجيع الاستثمار وإيجاد موارد الطاقة ولو على حساب نوعية البيئة(2).

(1) كامل محمد المغربي ،مصدر سابق، ص147.

(2) ليزا هـ. نيوتن، نحو شركات خضراء، سلسلة عالم المعرفة، العدد(329)، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 2006، ص227.

فضلاً عـن أعـلان الـوزارة البيئـة الأردنيـة عـن خطتها الإستراتيجية من عـام (2007-2010)، فلا يزال هنالك تدهور واضح في الحياة السكانية في الأردن، وذلك بالنسبة إلى المياه والهواء، كما افتقار الأردن إلى البنية التحتية اللازمة للحياة الأفضل والخالية من التلوث البيئي.

الفصل الثالث دور الدولة في التنمية البشرية المستدامة

(مصر – الأردن)

دور الدولة في التنمية البشرية المستدامة (مصر – الأردن)

تمهيد:

من خلال عرض واقع الدولة في التنمية البشرية المستدامة في الفصل السابق، ولكي نستطيع معرفه ما حققتها الدولة والدور المفروض عليها لتحقيقها للتنمية البشرية المستدامة ، فقد تم تناول هذا الفصل ليوضح مدى مقدرة الدولة في تحقيقها للتنمية البشرية المستدامة، وذلك عن طريق الإجراءات والسياسات التي اتبعتها هذه الدول.

إذ تم تقسيم الفصل الثالث لكل من مصر والأردن إلى:

الدور السياسي والعسكري للدولة ، وذلك بالإشارة إلى ظهور العديد من المفاهيم التي رافقت تطور التنمية البشرية المستدامة، كـ الحكم الصالح ومنظمات المجتمع المدني والديمقراطية وحقوق الإنسان.

الدور الاقتصادي للدولة والمتمثل بسياسات الإصلاح الاقتصادي ومدى تطبيقها، وجذب الاستثمارات، والتبادل التجاري.

إما بالنسبة للدور الاجتماعي للدولة فقد اختص بالجوانب الفعالة التي على الدولة، أن تحقق الخدمات للارتقاء بمجتمعاتهم وهي الخدمات الصحية والتعليمية والسكانية والبيئية .

فضلاً عن ذكر أبرز النتائج والإجراءات والسياسات التي أتبعتها كل من مصر والأردن في هذا الفصل.

الدور السياسي والعسكري للدولة

الحكم الصالح (Good Governance)

يعد الحكم الصالح من المصطلحات الحديثة التي ظهرت في الآونة الأخيرة كمفهوم لصيق أو شرط أساس لتحقيق التنمية البشرية المستدامة، حتى أصبح العامل الضروري لها. ثم طرح برنامج الأمم المتحدة الإنمائي كعامل مهم في عمليـة التنميـة لأي بلـد قبل أكثر من عقدين من الزمن وهي دعوة للإصلاح الديمقراطي وتبني الإصلاحات الاقتصادية(1).

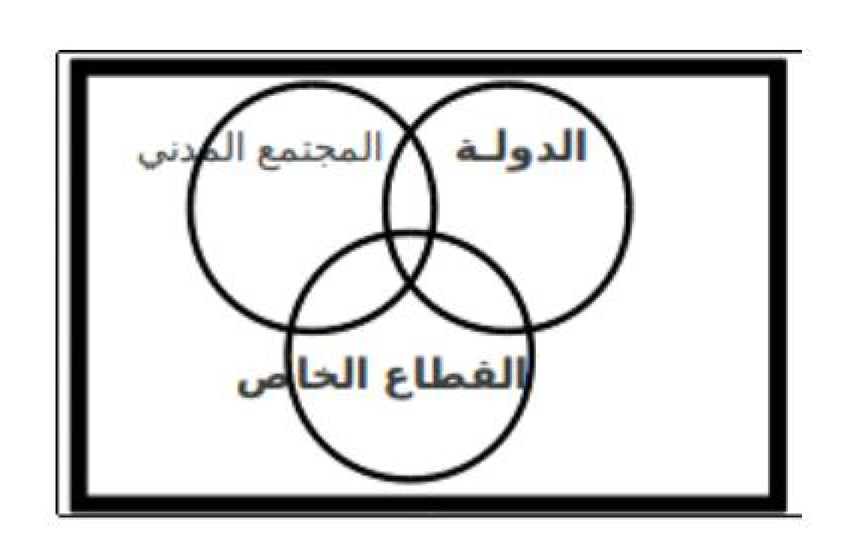
وللنهوض بالحكم الصالح يتطلب قدراً أكبر من التفاعل بين الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني، لتحديد التوازن الملائم بين هذه الجهات الفاعلة، بغية تحقيق تنمية بشرية مستدامة تتمحور حول الإنسان، ولأن التغير عملية مستمرة وذلك لقدرته على التفاعل والتكيف باستمرار لضمان الاستقرار طويل الاجل(2).

(1) وجدان فالح حسن الساعدي، نمط أدارة الحكم في العراق وآثاره السياسية والاقتصادية للمدة (1921-2006)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، 2007، ص18.

(2) الأمم المتحدة، الاسكوا، الحكم السليم: تحسين الإدارة الكلية في منطقة الاسكوا، نيويورك،2003، ص7.

الشكل(2)

نموذج مفاهيمي للحكم الصالح

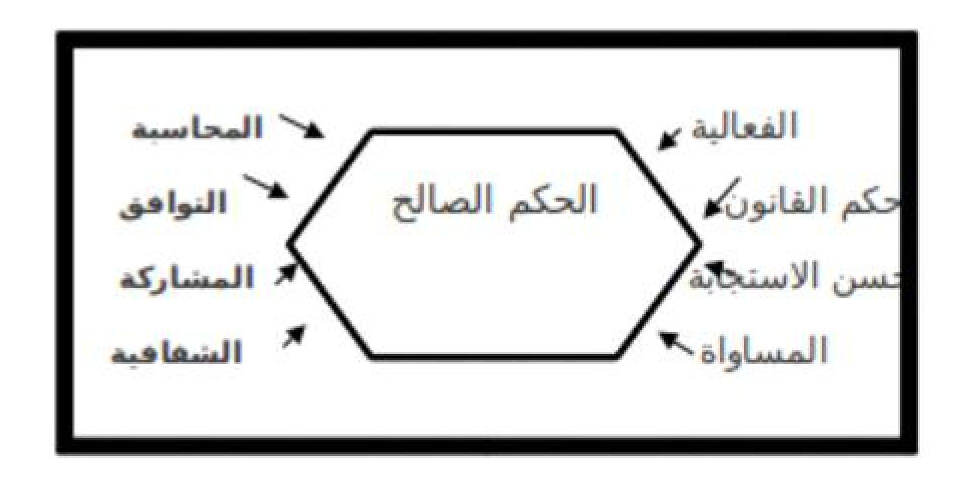


المصدر: الأمم المتحدة، الاسكوا، الحكم السليم: تحسين الإدارة الكلية في منطقة الاسكوا، نيويورك، 2003، ص8.

ويمكن النظر إلى الحكم الصالح بأنه يتسم بسمات عديدة، منها أنه يقوم على المشاركة، و الشفافية، و ينطوي على المساءلة ولابد من أنه يشتمل على الفعالية و الانصاف كذلك، وأنه يعزز سيادة القانون ويكفل الحكم الصالح وضع الأولويات السياسية والاجتماعية والاقتصادية على أساس من توافق الآراء في المجتمع، كما يكفل سماع أصوات الفئات الأكثر فقراً والأكثر ضعفاً في عملية صنع القرار المتعلق بتوزيع الموارد الإنمائية(1).

الشكل (3)

عناصر الحكم الصالح



What is Good Governance, UN-ESCAD, 2003, p.3. (www.gdrs.org).

وعلى وفق ذلك يمكن تعريف الحكم الصالح على انه (الحكم الذي يتسم بالمشاركة والشفافية والمساءلة ويكون فعالاً ومنصفاً، ويكفل وضع الأولويات السياسية والاجتماعية والاقتصادية على أساس توافق أراء واسعة النطاق في المجتمع، تسمع فيه أصوات أكثر الفئات ضعفاً وفقراً في صناعة القرارات

المتعلقة بتوزيع موارد التنمية)(2).

(1) الأمم المتحدة، أدارة الحكم لخدمة التنمية البشرية المستدامة، نيويورك، 1997، ص 8.

(2) What is Good Governance, UN-ESCAP, 2003, p.2, (www.gdrc.org).

مصر

تعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 حدثاً مفصلياً في تأريخ العلاقات الدولية، إذ ازداد الضغط الخارجي من الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي الداعيين إلى إدخال الإصلاح السياسي والديمقراطية إلى الدول العربية، فضلاً عن الضغوطات الداخلية للأخذ بالحكم الصالح والتغيير والتحديث في النظم السياسية والتوجه إلى تبني نظم ديمقراطية(1).

ولم يمضِ عام على أحداث 11 سبتمبر 2001، حتى طرحت الولايات المتحدة الأمريكية برنامجاً متكاملاً للإصلاح السياسي في الشرق الأوسط والدول العربية، كما بينت الولايات المتحدة الدور الرئيس الذي تمارسه مصر على الساحة العربية، وذلك على وفق خطاب جورج بوش في (أريحا) وخص مصر بأنها التي قادت الشرق الأوسط نحو السلام، وهي الدولة القادرة على قيادتها نحو الديمقراطية وإصلاح الحكم في المنطقة(2).

كما طلبت الولايات المتحدة من مصر بأن تكون الانتخابات الرئاسية تحت الرقابة الدولية، وفي ظروف تتميز بالتكافؤ والعدالة والمساواة والشفافية، إلا إن فكرة القبول بالرقابة أثارت جدلاً واسع النطاق داخل مصر بين مؤيد ومعارض لهذا الأمر، وكل له مبرراته فالفريق الرافض طرح بعض المبررات منها أن هذا الأمر يعني أن المصريين غير قادرين على اجراء انتخابات نزيهة، كما إن تلك الرقابة لم تطلبها مصر وإنما كانت تفرض عليها، وهذه تفرض في ظل

الرقابة عند انهيار النظام السياسي وغياب القانون(3).

(1) حسن كريم، مفهوم الحكم الصالح، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد (309)، 2004، ص 45.

(2) عبد المنعم سعيد، ثمن الإصلاح أهمية التفكير الجاد في مستقبل مصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2007، ص 92.

(3) خديجة عرفة محمد، الديمقراطية والرقابة الدولية على الانتخابات في الدول العربية، المجلة العربية للعلوم السياسية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد (18)، 2008، ص 17.

إما بالنسبة إلى الفريق المؤيد لوجود الرقابة الدولية على الانتخابات المصرية فاكدا حاجة مصر الماسة إلى رقابة دولية على الانتخابات، وذلك لأن سماح الحكومة المصرية بوجود مراقبين دوليين، تعد نقطة تحسب لصالح الحكومة، وذلك لرغبتها في تطبيق برنامج الحكومة الصالحة أو الرشيدة بصورة شاملة في البلاد، كما أنها ستحول دون تكرار التجاوزات التي غدت في أوقات الانتخابات مثل الفساد والتدخل الإداري وانتشار أعمال العنف والبلطجة، كما تعد الرقابة علامة جودة للعديد من الانتخابات، إلا أن هذا كله لم يحقق شيئا وذلك برفض أو قبول الرقابة الدولية التي طلبتها أمريكا على الانتخابات الرئاسية(1).

وفي عام 2004 صدرت وثيقة الإسكندرية التي تناولت موضوع الإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي، كما أشارت في جانبها السياسي إلى ضرورة اجراء الانتخابات وتداول السلطة، وتدعو إلى إلغاء قوانين الطوارئ وإطلاق حرية تأسيس الأحزاب وحرية الصحافة وحرية تأسيس الجمعيات(2)، كما ألقى الرئيس مبارك كلمة أمام المؤتمر تكلم فيها عن مسيرة الإصلاح السياسي في مصر، إذ قال (لقد أولينا اهتماماً كبيراً بوضع الأسس

الخاصة الراسخة للبناء المؤسسي للدولة، وخلق مناخ ديمقراطي بصنع المواطنة وتكافؤ الفرص وحرية التعبير، بغض النظر عن الجنس والديانة – كحقوق أساسية تعزز من المشاركة الشعبية ومن دور المجتمع المدني، وتكفل المساواة التامة بين أبناء الوطن جميعا في أطار الحرية والشرعية واحترام حقوق الإنسان وتحت مظلة قضاء عادل ونزيه)(3).

(1) المصدر السابق نفسه، ص ص 17-18.

(2) عادل عبد الطيف، الإصلاح السياسي في الدول العربية في ضوء المعايير الدولية والمقاربات الإقليمية، ورد في: سليم الحص وآخرون، المشاريع الدولية لمكافحة الفساد والدعوة إلى الإصلاح السياسي والاقتصادي في الأقطار العربية، المنظمة العربية لمكافحة الفساد، بيروت، 2006، ص 103.

(3) مقتطفات من كلمة الرئيس مبارك، منشورة على شبكة المعلومات الدولية على الموقع (www.alarabiya.net).

وبالفعل فقد أعتمدت مصر إجراءات محدودة كاستجابة للضغوط الخارجية والداخلية، مفادها القبول بالتعددية واحترام حكم القانون والقبول بالمنافسة، وهذه كلها من معايير وأساس الحكم الصالح.

لقد عانت مصر تفشي الفساد في مناحي الحياة كافة ، وعلى المستويات كافة بصورة تهدر الموارد وتقلص من فرص التنمية الحقيقية، بالرغم من أقامة حملات ضد مكافحة الفساد، فقد تزايدت معدلات الفساد في مصر بحسب تقارير منظمة الشفافية العالمية، إذ تعد مصر الدولة (70) من بين ترتيب مجموع الدول (163) عام 2006، كما تزايد لنيل المرتبة (105) ما بين (180) دولة على المستوى العالمي عام 2007، مؤكدا أن أهم الأسباب هو المناخ السياسي المشوه والحكم الفاسد الذي يتربع على العرش المصري(1).

وخلف كل ذلك التفاعل السلبي بين الحكومة والمعارضة بسبب غياب الثقة بين الأحزاب المعارضة والنظام السياسي، لاسيما وأن دفع أبن الرئيس المصري (جمال مبارك) كنائب للحزب الحاكم والى المقدمة في الحياة السياسية، هو تمهيد لشرعية توريث السلطة في مصر.

الأردن

تعد الأردن حالة سياسية مختلفة عن غيرها من الدول، وذلك لان الأردن تقع في قلب الصراعات الإقليمية ومحاطة باحتلالين من قوة واحدة متماثلة، هو الاحتلال الإسرائيلي في فلسطين والاحتلال الأمريكي في العراق(2).

(1) عبد المنعم سعيد، ثمن الإصلاح..، مصدر سابق، ص 371.

(2) طاهر المصري، الأردن في وجه الإخطار الإقليمية، ورد في منذر الشرع وآخرون، مصدر سابق، ص 154.

إذ يجمع النظام السياسي الأردني بين الهدوء الظاهر والقلق الدفين، وقد أدى هذا الحال إلى سطحية وهشاشة الأمن والاستقرار فيه المتمثل ظاهرياً في إستمرارية النظام السياسي وندرة الأحداث الأمنية بمقاييس الشرق الأوسط، وتكمن أسباب الهشاشة والسطحية في أمن الأردن، وذلك لضعف الوحدة الوطنية والأنتماء الحقيقي لدى الاردنين بصرف النظر عن أصولهم ومنابعهم(1)، كما يشمل أيضاً شكلية المؤسسة الدستورية، وحقيقة الحكم الفردي الذي لا يوفر الطمأنينة العميقة والثقة والثبات حتى عند الطبقة الثرية والشريكة في الحكم(2).

وعليه فان السلوك الديمقراطي يحتاج إلى عقل متوازن يفكر بعيداً عن أية ضغوط نفسية والى حالة أسرية مستقرة لا يسيطر عليها الجوع(3).

إذ انطلقت الديمقراطية في الأردن عام 2001 بعد أحداث 11 سبتمبر وما واجه الدول العربية من تغيير في نظام حكمها، وذلك بعد احتلال العراق والخوف من

مستقبل بقائهم في الحكم، وذلك بهدف الإصلاح والتحول الديمقراطي بما يخدم المصالح الأمريكية(4).

إذ اتخـذت الأردن خطـوات وإجـراءات للإصـلاح السـياسي وتعـديل الحيـاة الديمقراطية عن طريق العديد من الإجراءات التنفيذية، وهي إلغاء قوانين الطوارئ والإحكام العرفية وإجراء الانتخابات النيابية، وإقرار قانون الأحزاب السياسية كما تم اصدار العديد من القوانين منها قانون المطبوعات والنشر(5).

(1) جون د. سوليفان، الحكم الديمقراطي الصالح المكون الرئيس للإصلاح السياسي والاقتصادي، مركز المشروعات الدولية الخاص، 2006، ص 27.

(2) وهيب عبده الشاعر، مصدر سابق، ص 111.

(3) فايز الربيع، الديمقراطية بين التأصيل الفكري والمقاربة السياسية، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2004، ص 148.

(4) محمد الحلايقة، مصدر سابق، ص 197.

(5) فايز الربيع، مصدر سابق، ص 181.

وفـي عـام 2002 أصـدرت الـهيئة الـوطنيـة، وثيقـة (الأردن أولا) وتـدور هـذه الوثيقة إلى تعزيز المواطنة والحكم الصالح والاعتزاز بالانتماء لوطنهم وإرساء دعائم التنمية البشرية بكل جوانبها ومعاييرها، كيما يؤسس لمرحلة جديدة من التربية والوعي(1).

كمـا دعـى الملك عبد الله في كتـاب (التكليـف للحكومـة) عـام 2005 بالمطالبـة بتكـريس الإصـلاح مفـهوما ومعنـى والـديمقراطية والتحـديث والتطويـر، والمطالبـة باعـداد جملـة قوانـين علـى رأسـها قـانون جـديد للانتخـابات وأخـر للأحزاب وثالث للبلديات(2).

كما خطى الأردن خطوات جادة في مجال مكافحة الفساد باشكاله وانواعه كافة ، كما أدى دوراً نشطاً في وضع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في المكسيك مع (43) دولة أخرى عام 2003(3).

وبالرغم من هذه الخطوات الجادة في تعزيز مكافحة الفساد، فقد احتلت الأردن المرتبة (39) عام 2006، بحسب ترتيب منظمة الشفافية العالمية، وتزايد عام 2007 إلى المرتبة (52) بحسب ترتيب قائمة تضم (180) بلداً(4).

كما شكل أداء محكمة العدل العليا في تجاوز العدالة والمهنية بغرض الدفاع عن مصالح الدولة ومؤسساتها وخاصة في المغالاة في رد دعاوي المواطنين المتظلمين لأسباب شكلية(5).

(1) مصطفى حمارنه وفايز الصياغ، دراسة حالة الأردن، ورد في: إسماعيل الشطي وآخرون، الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد السويدي بالإسكندرية، بيروت، ط1، 2004، ص 688.

(2) فايز الربيع، مصدر سابق، ص 188.

(3) عادل عبد الطيف، الإصلاح السياسي في الدول العربية في ضوء المعايير الدولية والمقاربات الإقليمية، مصدر سابق، ص 108.

(4) وهيب عبده الشاعر، مصدر سابق، ص 137.

(5) سمير التنير، عهد الفساد الأسود، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، ط1، 2007، ص 56.

إما نزاهة القضاة والمحامين فقد شكلت الإجراءات القانونية والمواجهة

المهنية بين أطراف القضاء الثلاثة بعض الحماية لها، رغم بقاء شكوك حقيقية تخلف الريبة والتحفظ لدى المواطنين نحو القضاء ومهنة المحاماة(1).

وبالرغم من المناداة بالديمقراطية وإصلاح الحكم المقيد في الوطن العربي بشكل عام ومصر والأردن بالشكل الخاص، فأنه أنعكس سلباً على دور الدولة وإمكانية تحقيق التنمية البشرية المستدامة، وذلك لعدم وجود نظام ديمقراطي قائم على أسس أو معايير الحكم الصالح، أي المساواة والمساءلة والشفافية ولا يوفر وسيلة للقضاء على الفساد والمحسوبية، مادام الفساد هو منبثق من الحكم نفسه، إذ لا يمكن التعبير عن حكم صالح حقيقي وبإرادة وطنية وبحاجة مجتمعية تتسم لها الحكومة، بل هو مجرد ارضاء للدعوات الأمريكية بعد احتلال العراق وخوف الحكومات من ممارسة الضغوطات عليهم، والمناداة به سبيلاً لمكافحة الإرهاب بصورة شكلية مزيفة.

المجتمع المدني (Civil Society)

أقتضى المجتمع المدني ثلاثة قرون (من القرن السابع عشر إلى القرن العشرين)، ليصل إلى ما تعرفه اليوم من نضج ، وخلال هذه القرون الثلاثة قام مفكرون من بلدان مختلفة وفي أوقات مختلفة بتحليل المجتمع المدني في مجرى تطوره، وأن هذه الأفكار المتعددة ، وإن كانت مختلفة في الظاهر هي في الحقيقة متواصلة فيما بينها ، وهذا التواصل يظهر ما يدرسه كل مفكر إنما هو في الواقع وجه أو مظهر من المجتمع المدني (2).

(1) فايز الربيع، مصدر سابق، ص 190.

(2) فالح عبد الجبار ،المجتمع المدني في العراق ما بعد الحرب، معهد الدراسات الإستراتيجية ، بيروت ،ط1، 2006، ص8.للمزيد انظر: جيوفري نويل سميث و كينتين هور،غرا مشي وقضايا المجتمع المدني ،ترجمة: فاضل جنكر، دار كنعان للدراسات والنشر، دمشق، ط1،

1991.

فشهد المجتمع المدني نضوجاً في الغرب على يد (هوبز- جون لوك- روسو- كانط –هيجل- ماركس- غرا مشي- سان سيمون- توكفيل- ماكس فيبر- أدم سميث- وروزا لوكسمبورغ....الخ)، الذين اهتموا بنمو المجتمع المدني وأنعكاسه على المجتمع الغربي.

إذ أنه تطور بصورة تاريخية منتظمة مر بمرحلة تبلور منذ (لوك)، وبصورة ناضجة في فكر (روسو) في القرن الثامن عشر، وأكثر نضجاً عند (هيجل) في كتابة (فلسفة الحق)(1).

وبهذا ربط الثلاثة نشؤ المجتمع المدني بعملية أنتقالية وخروج المجتمع البشري من حاله الطبيعية إلى الحالة المدنية، التي تتمثل بوجود هيئة سياسية قائمة على اتفاق تعاقدي، وبهذا فأن المجتمع المدني، هو مجتمع المنظم سياسياً أو يضم المجتمع والدولة (2).

كما تزايد الاهتمام بمفهوم المجتمع المدني مع صعود موجات التحول الديمقراطي الذي شمل العالم أو ما يسمى بالموجة الديمقراطية الثالثة، ومن الملاحظ أن مفهوم المجتمع المدني أرتبط بالديمقراطية بعده شرطا لها، ويرى البعض أن المجتمع المدني في أوروبا الغربية هو تطور العملية نفسها أي الديمقراطية، فالليبرالية تمنح مساحات كبيرة من الحرية التي تحفز الجماعات لكي تشكل وتعمل معاً رغم قوة النظام الرأسمالي، أي قيام مجتمع مدني يقف مستقلاً عن الدولة والسوق معاً في كثير من الحالات(3).

(1) احمد شكر الصبيحي، مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2000، ص 97.

(2) فالح عبد الجبار ، مصدر سابق ، ص43.

(3) حيدر إبراهيم علي، المجتمع المدني، ورد في: الموسوعة العربية للمعرفة من اجل التنمية المستدامة، المجلد الثالث، البعد الاجتماعي، الدار العربية للعلوم، بيروت، 2007 ص 140.

ويمكن تعريف منظمات المجتمع المدني (بأنها مختلف الأبنية السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي تنتظم في إطارها شبكة من العلاقات والممارسات بين القوى والتكوينات الاجتماعية في المجتمع المدني والتي تحدث بصورة دينامية ومستمرة من خلال مجموعة من المنظمات التي تنشأ وتعمل باستقلالية عن الدولة)(1) ، وتتمثل هذه المنظمات بمختلف التنظيمات المتعلقة بحقوق الإنسان والتعليم والمرأة والبيئة والقضاء على الفقر، وكذلك الاتحادات والنقابات والجمعيات ذات النشاطات الصناعية أو التجارية أو المهنية.

إذ يعد نمو منظمات المجتمع المدني أمراً ضرورياً لبناء المجتمع الديمقراطي القائم على أساس الشفافية والمساءلة وإقامة الحكم الصالح، فضلاً عن تمكين الناس وتوحيد حاجاتهم والضغط على الحكومات للأخذ بها وتحقيقها(2).

فمنظمات المجتمع المدني تعد بمثابة حلقة الوصل بين المجتمع والدولة عن طريق توحيد مطالب الناس ومحاولة الضغط على الحكومات للأخذ بها وتحقيقها وكذلك ممارسة الرقابة والحاكمية والمساءلة على عمل الحكومات وهو ما تتطلبه التنمية البشرية المستدامة، كذلك تمارس أدواراً اقتصادية عن طريق توفير مشاريع وتقديم القروض للفقراء لتمكينهم وبناء قدراتهم(3).

وعلى هذا الأساس فأن التنمية البشرية المستدامة اعادت تعريف دور الدولة والسوق في التنمية، بالتأكيد على تفعيل دور منظمات المجتمع المدني وإعطائها دوراً رئيساً في التنمية، وذلك بالتأكيد على أن التنمية البشرية وبناء مجتمع الديمقراطية لا يمكن تحقيقه إلا عن طريق فواعل ثلاثة هي (الدولة والسوق ومنظمات المجتمع المدني)، وبذلك أضحى للمجتمع المدني دور رئيس

في تحقيق تنمية بشرية مستدامة عن طريق تمكين البشر و الدفاع عن مصالحهم(4).

(1) حسنين توفيق إبراهيم، بناء المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط 2، 2001، ص 694.

(2) منعم العمار، التنمية البشرية المستدامة والمواطنة، مجلة الباحث العراقي، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد، العدد (1)، 2006، ص 32.

(3) نبيلة حمزة، مصدر سابق، ص 32.

(4) رعد سامي عبد الرزاق التميمي، مصدر سابق، ص 107.

إذ تعد منظمات المجتمع المدني بمثابة قنوات لمشاركة الناس في الأنشطة الحياتية كافة سواء السياسية ام الاقتصادية ام الاجتماعية ام غيرها، وتنظيمهم في شكل جماعات أكثر قوة للتأثير في السياسات العامة، وذلك لتمكين البشر وخاصة المحرومين منهم من الحصول على الفرص، كما يمكن لهذه المنظمات أن تفرض كوابح وضوابط على سلطة الحكومة، وتتيح فرصا للناس لتطوير قدراتهم ومهاراتهم وتحسين مستوياتهم المعيشية(1).

وعلى هذا الأساس فأن منظمات المجتمع المدني تسعى إلى تحقيق الاستقرار السياسي الذي يقترن بإيجاد مؤسسات سياسية تنظم المشاركة وتمنع انتشار العنف والفساد، والقدرة على معالجة الأزمات والانقسامات والتوترات في المجتمع، والاستجابة إلى المطالب الشعبية عبر الأساليب الديمقراطية، وعدالة توزيع الأدوار لضمان المساواة التي تتطلبها التنمية البشرية المستدامة(2).

مصر

إن العمق التاريخي لبذور نشأة منظمات المجتمع المدني في مصر يعود إلى مطلع القرن التاسع عشر، وكما تزايد الاهتمام بمنظمات المجتمع المدني وصدور قانون (153) لسنه 1999 الذي يعد قانوناً أكثر تحرراً إلا انه صدر حكم بعدم دستوريته وأعقبه قانون أخر أكثر تقييداً وهو القانون (84) لسنة 2002(3).

(1) احمد شكر الصبيحي، مصدر سابق ، ص 98.

(2) رعد سامي عبد الرزاق التميمي، مصدر سابق، ص 107.

(3) حيدر إبراهيم علي، المجتمع المدني في مصر والسودان، ورد في سعيد بنسعيد العلوي ، المجتمع المدني في الوطن العربي ودورة في تحقيق الديمقراطية، مصدر سابق، ص 504.

وأرتبطت التحولات التي شهدها المجتمع المدني المصري بجدلية الداخل والخارج، بعد أن أصبح التداخل فيما بينهما أكثر قوة وتشابكاً خلال العام 2003، فالعولمة أصبحت أكثر تأثيراً عن طريق وسائل الاتصال والمعلومات والانترنت، والمجتمع المدني أصبح أكثر تواصلاً مع المجتمع المدني العالمي بصورة غير مسبوقة(1).

فقد تنوعت منظمات المجتمع المدني في مصر، وذلك منها النقابات المهنية والعمالية والجمعيات الأهلية والاتحادات الطلابية واتحادات رجال الإعمال أو جماعات رجال الإعمال والجمعيات التعاونية الزراعية.

إذ تعد النقابات المهنية التي يبلغ عددها حوالي (23) نقابة تضم أكثر من (4) مليون مهني، يتوزعون بين نقابات يتراوح عدد أعضائها بين قرابة المليون عضو، كما يبلغ عدد أعضاء الجمعيات التعاونية الزراعية حوالي (5) مليون فرد، وهي تضم الفلاحين من ملاك الأراضي الزراعية أو مستأجريها(2).

كما ظهرت الجمعيات الأهلية في مصر في بداية القرن التاسع عشر إستجابة

لاحتياجات المجتمع، وتتكون في معظمها من المتطوعين من الجمعيات المحلية، وتتمتع الجمعيات الأهلية بنوع من حرية الحركة، مما مكنها من الاحتكاك والتواصل مع الجمعيات المحلية الإقليمية والدولية، إذ بلغت حوالي (21,500) جمعية عام 2007(3).

وبالرغم من تعدد منظمات المجتمع المدني في مصر، إلا أنها تواجه عددا من العقبات وتشير الدلائل إلى أن منظمات المجتمع المدني في مصر ليست على دراية جيدة بالعمل الجماعي، كما أن مهاراتها التفاوضية ضعيفة، ليس فقط بين المنظمات بعضها البعض، وإنما داخل المنظمة الواحدة أيضاً(4).

(1) سعد طه علام، التنمية والمجتمع، مصدر سابق، ص 33.

(2) تقرير المجتمع المدني والتحول الديمقراطي والأقليات في الوطن العربي لعام 2003، مصدر سابق، ص 8.

(3) تقرير التنمية البشرية المصري لعام 2008، مصدر سابق، ص 8.

(4) الأمم المتحدة، الاسكوا، النوع الاجتماعي والمواطنة ودور المنظمات غير الحكومية في دول عربية مختارة (دراسة حالة جمهورية مصر العربية)، نيويورك، 2006، ص 44.

كما أن المنظمات تتسم بمركزية سلطة الدولة، وذلك يعني أن منظمات المجتمع المدني تعمل في بيئة تخضع لكبت شديد، لاتشجع العمل الأهلي الحر والأكثر من ذلك، إن الانضمام لمنظمات المجتمع المدني ليس متاحا لكل المواطنين المصريين على قدم المساواة، فالكثير منها يقتصر الانضمام فيه على النخبة لهذا ظلت العضوية في منظمات المجتمع المدني ضعيفة، كما ركزت هذه المنظمات على تقديم الخدمات التي تلبي الاحتياجات العاجلة للموطنين الفقراء، وعدد قليل منها يعمل على مواجهه الأسباب الهيكلية للمشاكل التي يواجهها المواطنين، أو تقوم بدور المراقب للحكومة أو تحاول التأثير على

السياسة العامة(1).

كما أن طبيعة نشاطات منظمات المجتمع المدني تتمثل في تلبية الاحتياجات العملية العاجلة للمواطنين وليس معالجة قضايا التنمية الوطنية في الأجل الطويل، إذ لا يوجد إلا عدداً محدوداً جداً من المنظمات التي تراقب الحكومة ومنظمات المجتمع المدني الأخرى، والقطاع الخاص، والنتيجة لذلك بأنهم مستفيدون ومتلقون للخدمات وليسوا عناصر فاعلة في حركة منظمات المجتمع المدني(2).

(1) عبد الهادي الجوهري، العولمة والانتماء الوطني (حالة مصر)، ورد في: احمد صدقي الدجاني وآخرون، العولمة وأثرها في المجتمع والدولة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، 2002، ص ص 143-144.

(2) تقرير التنمية البشرية لمصر لعام 2008، مصدر سابق، ص 73.

الأردن

تتمتع منظمات المجتمع المدني الأردنية بواحدة من أفضل المنظمات العربية، ومن أبرز الأمثلة على ذلك ميثاق الحريات المدنية الذي صاغته عام 1989 جماعات المجتمع المدني الأردنية الرئيسة، والميثاق الوطني الذي يضع خطوطاً توجيهية عريضة للنشاط السياسي الحزبي، ويؤكد التزام الدولة حكم قانون والتعددية السياسية، وللأردنيين الحق الكامل في تشكيل المنظمات المدنية والانضمام إليها على وفق قانون الجمعيات والمؤسسات لعام 1996، ويشكل الاتحاد الأردني لغرف التجارة وغرف تجارة عمان، والاتحاد العام للنقابات المهنية الأردنية ونقابة المهندسين الأردنيين منظمات ذات أهمية، كما هنالك (13) منظمة مهنية تشكل قوى مؤثرة في السياسة الأردنية(1).

إذ تقوم فكرة المجتمع المدني على أساس انتظام الإفراد في نقابات وجمعيات

وهيئات فاعلة ومؤثرة بعيداً عن ارادة الدولة، من هذه النقابات المهنية ونقابات العمال والروابط والاتحادات المختلفة كما تدخل الجمعيات الخيرية ضمن مؤسسات المجتمع المدني، ويبلغ عددها أكثر من (700) جمعية، كما تشكل الاتحادات النسائية جزءاً من مؤسسات المجتمع المدني(2).

إن معظم منظمات المجتمع المدني التي تعمل في الأردن، يغلب عليها الطابع المدني وتتركز خدماتها على مجالات التعليم والتدريب المهني والخدمات الصحية، وتنظيم الأسر والخدمات المقدمة لذوي الاحتياجات الخاصة وغيرها(3).

كما يوجد عدد كبير من الجمعيات ذات الطابع الديني التي تهتم ببناء المساجد وتحفيظ القرآن الكريم، وترويج الثقافة الإسلامية، وتنظيم وإدارة شؤون المقابر الإسلامية، كما يوجد عدد أخر من الجمعيات التي تهتم بالنواحي الكنيسة وتحض على أتباع التعاليم الدينية(4).

(1) تقرير المجتمع المدني والتحول الديمقراطي والأقليات في الوطن العربي لعام 2003، مصدر سابق، ص 68.

(2) الأمم المتحدة، الاسكوا، السياسات الاجتماعية في المملكة الأردنية الهاشمية، مصدر سابق، ص 12.

(3) ثناء فؤاد عبدا لله، الدولة والقوى الاجتماعية في الوطن العربي علاقات التفاعل والصراع، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2001، ص 245.

(4) فايز الربيع، مصدر سابق، ص 236.

وخلال عام 2003 مارست جمعيات ومنظمات المجتمع المدني الأردني ضغوطاً ناجحة على النظام السياسي، لمنعه من تعديل قوانين النقابات الأردنية بإدخال

بعض الضوابط وتقييد بعض القواعد المتعلقة بالترخيص والعمل داخل منظمات المجتمع المدني، والإجبار على تدعيم حريات الصحافة بإلغاء قانون الرقابة على المطبوعات، كما نجحت نقابة المحاميين أجبار الحكومة على عدم تجاهل ملف الأسرى الأردنيين لدى إسرائيل(1).

كما ان تطور مؤسسات المجتمع المدني يرتبط بتطور الواقع الاجتماعي والاقتصادي والسياسي الأردني، وبالرغم من نشأتها وتزايد عددها إلا أنها ظلت محكومة بالسقف الرسمي، وبعيدة عن المفهوم الحديث لمؤسسات المجتمع المدني، كما أتاح التحول الديمقراطي والانفراج السياسي توسعاً متزايداً للهيئات والمؤسسات الأهلية العاملة في حقول مختلفة، وتمثل هذه الهيئات شكلاً جديداً من الروابط بين أفراد المجتمع يختلف عن الروابط التقليدية لكن الكوابح والمعوقات الذاتية والموضوعية تجعل ازدهار الأشكال الجديدة من الروابط دون الطموح بكثير(2).

وخلاصة القول، شهد العالم في الآونة الأخيرة تحولاً بارزاً نحو أدوار شركاء التنمية في أي مجتمع، فلم تعد الحكومات هي المسؤولة الوحيدة، بل هناك أيضا مؤسسات المجتمع المدني والمنظمات الأهلية، وبالرغم من تنامي وتزايد أعدادها فمازالت هذه المنظمات ضعيفة في ممارسة أدوارها وضعف تأثيرها على الحكومة لتحقيق التنمية البشرية المستدامة(3).

(1) تقرير المجتمع المدني والتحول الديمقراطي والأقليات في الوطن العربي لعام 2003، مصدر سابق، ص 70.

(2) فايز الربيع، مصدر سابق، ص 245.

(3) وليام جيفرسون، نحو دور ايجابي لمنظمات المجتمع المدني، ورد في: طارق الشيخ وآخرون، الديمقراطية والتنمية ورياح التغيير في الشرق الأوسط، منتدى الدوحة الخامس للديمقراطية والتجارة الحرة،

وزارة الخارجية القطرية، الدوحة، 2006، ص 148.

إما بالنسبة إلى المنظمات التي تتلقى الدعم والتمويل من الخارج، تستمد اغلب الدعم والتمويل من منظمات أمنية ومن دول أجنبية، لذلك لابد أن تكون هذه المنظمات والجمعيات تتأثر برؤى الجهة الداعمة كـ(أمريكا) وأنها منظمات وهمية غير فاعلة، فهي اقل تقدير تغض الطرف عن الانتهاكات لحقوق الإنسان التي ترتكبها هذه الدول، وتسييس هذه المنظمات للتدخل في الشؤون الداخلية لهذه الدول، فضلاً عن ارتباط هذه المنظمات بممارسة الأنشطة غير المشروعة، مثل الجريمة المنظمة أو تجارة المخدرات، وهذا ينعكس سلباً على دور الدولة في تحقيقها للتنمية البشرية المستدامة.

الأمر الذي يتطلب من الدولة تفعيل هذه المنظمات ومنحها قدراً من الاستقلالية والمرونة في ممارسة أعمالها، وممارسة الدور الرقابي على عملها، وبما يتيح جوا من الممارسة الديمقراطية لها ويحقق مطالب فئات المجتمع كافة.

عالمية حقوق الإنسان

إن تزايد الحديث مؤخرا عن حقوق الإنسان حتى كاد الدفاع عن الحقوق الإنسانية والحريات الأساسية يصبح شعيرة من الشعائر، وأصبحت الأحزاب والمؤسسات بل والدساتير الوطنية تعمل على ابراز هذه الحقوق وتأكيدها، فلقد صار مبدأ احترام حقوق الإنسان أحد المعايير المهمة في تحديات العلاقات والمعاملات الدولية، وكذلك في التطور السياسي لأي مجتمع، وقد يتخذ مثل مقياس النمو وتلبية الحاجات الأساسية التي تستخدم في تحديد مستوى تطور الدول اقتصادياً ومادياً، فالمفهوم يكتسب عالمية جديدة ذات فعالية أكبر بعد أن كان مجرد شعار تتضمنه مواثيق الأمم المتحدة عقب الحرب العالمية الثانية(1).

(1) أكرم جميل سلمان الدليمي،مصدر سابق، ص 36.

كما قادت لظهور الجيل الثالث لحقوق الإنسان، الذي يؤكد بأن الحق في التنمية وحقوق الأقليات وكذلك الحق في بيئة نظيفة وغيرها من الحقوق، هي جوهر حقوق الإنسان الأساسية التي لا يمكن التنازل عنها، إذ صادقت العديد من الدول في العالم على الاتفاقيات و المواثيق الدولية التي تضمن ذلك، وأخذت الدول تتقبل إن حقوق الإنسان مسؤولية دولية وأن الحكومات مسؤولة إزاء المجتمع الدولي لضمان هذه الحقوق وصونها(1).

فقد ارتبطت عالمية حقوق الإنسان بالتنمية البشرية المستدامة عن طريق مؤتمرات دولية عدة للأمم المتحدة، وعقد مجموعة من الاتفاقيات بما يضمن ذلك، وتقرير التنمية البشرية لعام 2000، يعد البنية الأولى لهذا الربط بين حقوق الإنسان والتنمية البشرية المستدامة.

كما أن الدولة هيأت الفرصة للتداخل بين حقوق الإنسان والتنمية البشرية المستدامة، على أساس أن الأخيرة هي عملية تعزيز للقدرات البشرية المتمثلة بتوسيع الخيارات والفرص حتى يستطيع كل إنسان أن يحيا بحياة تتسم بالاحترام والرفاه(2).

كما أن التفاعلية المتبادلة تدفع باتجاه تعزيز كل منها للأخر ما بين التنمية البشرية المستدامة وحقوق الإنسان، مما يوسع قدرات الناس ويحمي حقوقهم وحرياتهم السياسية.. وعليه إن الهدف المشترك العام بينهما يتمثل بالاتي(3).

(1) رعد سامي عبد الرزاق التميمي، مصدر سابق، ص 111.للمزيد من التفاصيل حول الجيل الثالث لحقوق الإنسان، منشور على شبكة المعلومات الدولية على الموقع (www.undp.org).

(2) باسل يوسف، حقوق الإنسان كمرجعية مفاهيمية للتنمية البشرية، ورد في: نادية حجاب وآخرون، دراسات في التنمية البشرية المستدامة في الوطن العربي، مصدر سابق، ص 58.

(3) تقرير التنمية البشرية لعام 2000، مصدر سابق، ص 1.

التحرر من التميز: حسب الجنس أو العنصر أو الأصل العرقي أو القومي أو الديني.

التحرر من الفقر: أي التمتع بمستوى معيشة لائق.

التحرر من الخوف: أي من التهديدات للأمن الشخصي والتعذيب والاعتقال والتعسف.

التحرر من الظلم وانتهاكات سيادة القانون.

حرية تنمية إمكانات المرء البشرية وتحقيقها.

حرية الفكر والتعبير والمشاركة في صنع القرار وتكوين الجمعيات.

ومما تقدم تعد التنمية البشرية المستدامة وحقوق الإنسان مرتبطين بعلاقة طردية وتكاد تكون علاقة متلازمة، فالتنمية البشرية هدفها الإنسان وهي تعنى بجوانب حياته السياسية والاجتماعية والاقتصادية كافة، وهذه الجوانب في حقيقتها تشكل أساسيات حقوق الإنسان التي يشترط تحقيقها التأمين السعادة الإنسانية(1).

وكلتاهما تتعلقان بتامين الحريات الأساسية فحقوق الإنسان تعبر عن الفكرة التي مفادها إن جميع الناس يستحقون ترتيبات اجتماعية تحميهم من أسوأ الانتهاكات وأوجه الحرمان، وتكفل الحرية اللازمة لكي يحيا المرء حياة تتسم بالكرامة(2).

بذلك يمكن القول بان التنمية البشرية المستدامة ضرورية لأعمال حقوق الإنسان، وحقوق الإنسان ضرورية لتحقيق التنمية البشرية الكاملة.

مصر

لم تتخلف مصر عن المشاركة في كافة المحافل الدولية التي ناقشت فيها قضايا حقوق الإنسان، ومنها انشاء المجلس القومي للأمومة والطفولة في عام 1989 ثم اللجنة القومية للمرأة في عام 1993، ثم المجلس القومي للمرأة في 2000، وأخيراً المجلس القومي لحقوق الإنسان في 2003، كما شاركت في عدد غير قليل من الاتفاقيات والبروتوكولات بما يخص حقوق الإنسان والمرأة والطفل وحرية التنمية(3).

(1) هالة خالد حميد، التنمية البشرية المستدامة في الوطن العربي: إشكالية حقوق الإنسان، ورد في: المائدة المستديرة للأساتذة العرب: التنمية المستدامة ومستقبل المنطقة العربية، جامعة ناصر الأممية، طرابلس، الجزء الأول، 2005، ص 8.

(2) المصدر السابق نفسه، ص 37.

(3) إبراهيم سلامة، المواثيق الدولية لحقوق الإنسان وموقف مصر منها،
ورد في: علي الصاوي، حقوق الإنسان في القانون والممارسة، جمهورية مصر العربية، وزارة الخارجية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، القاهرة، 2006, ص 220.

كما شهدت حركة حقوق الإنسان في مصر نمواً ملحوظاً في السنوات الأخيرة، وذلك في إطار الاهتمام الدولي المتزايد بحركة حقوق الإنسان، وما يشهده المجتمع الدولي اليوم من أحداث وتغيرات متعاقبة، فضلاً عن تنامي أعداد المنظمات غير الحكومية وزيادة تفعيل مؤسسات المجتمع المدني(1).

ويتضمن الدستور المصري مواد مهمة مثل المادتين (57،53)، التي تنص على انه (إي اعتداء على الحقوق والحريات لاتسقط الدعوى الجنائية والمدنية بالتقادم وتكفل الدولة التحقيق فيه، وهذه من الضمانات المهمة التي نص عليها

الدستور، واتبعها المشروع الدولي في بعض الجرائم، فهذه جرائم ضد الإنسانية موجودة على الصعيد الدولي(2).

ويعد الدستور المصري من أهم الوثائق التي أعترفت بالحق في أحترام الحياة الخاصة للمواطن في المادة (54)، وكفل الدستور حماية متميزة لهذا الحق، وجاء قانون العقوبات ليجرم الاعتداء على الحياة الخاصة، وظهرت جرائم بهذا الاسم في قانون العقوبات المصري(3).

وبالرغم من ذلك فلم تشهد مصر تقدماً بمجال حقوق الإنسان وبالأخص في السنوات الماضية، وذلك لأنه لم يتم التصدي لقضايا خطيرة مثل تواتر تعذيب الأشخاص أثناء احتجازهم وقمع المعارضة السياسية السلمية، واستمرار العمل بقانون الطوارئ، الذي يوفر الأساس للاعتقال التعسفي والمحاكمات أمام المحاكم العسكرية ومحاكم امن الدولة، كما وتواجه النساء التحيز بصورة منتظمة في ظل قانون الأحوال الشخصية وغيره من القوانين، وكثيراً ما تمر حوادث العنف التي تستهدف النساء والفتيات دون أن يتلقى مرتكبوها العقاب(4).

(1) عبد المنعم سعيد، ثمن الإصلاح..، مصدر سابق، ص 247.

(2) إبراهيم سلامة، مصدر سابق، ص 219.

(3) حسين جميل، حقوق الإنسان في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط2، 2001، ص 141.

(4) التقرير العالمي لحقوق الإنسان لعام 2005، منظمة مراقبة حقوق الإنسان، هيومان رايتس ووتش، منشور على شبكة المعلومات الدولية على الموقع (www.hrw.org) .

كما ودأبت قوات الأمن والشرطة على تعذيب المحتجزين وإساءة معاملتهم،

ولاسيما خلال التحقيق معهم وكان التعذيب في الماضي يستخدم ضد المعارضين السياسيين، ولكن في السنوات الأخيرة شهدت تفشي التعذيب في أقسام الشرطة العادية، كما تسبب في وفاة ما لا يقل عن 17 شخصا أثناء الاحتجاز خلال العامين (2003/2004) وثلاثة حالات وفاة على أيدي مباحث امن الدولة(1).

فهنالك الكثير من الممارسات التي تشنها الحكومة ضد حقوق الإنسان وهي إساءة معاملة أطفال الشوارع والمتشردين وحقوق المرأة والتمييز بين الجنسين وبالأخص النساء والفتيات والتعصب الديني والتمييز ضد الأقليات الدينية، كل هذا لا يمكن أن يحقق تنمية بشرية مستدامة التي جوهرها الأساسي هي الحرية الفردية وخدمة الأجيال المقبلة والتي اتفقت عليها مصر في العديد من المواثيق والقوانين والاتفاقيات الدولية.

وتعد الولايات المتحدة الأمريكية بان مصر شريك فعال في الحرب العالمية ضد الإرهاب، إذ صرح نائب مساعد وزير الخارجية في يونيو/حزيران 2004، أمام احد لجان الكونغرس بأن حكومتا البلدين تتعاونان بشكل وثيق وعلى نطاق واسع في مكافحة الإرهاب وقضايا إنقاذ القانون(2).

وفي أول يونيو/حزيران 2004 بدا سريان مفاوضات بين الاتحاد الأوروبي ومصر بشان خطة عمل لمصر في أطار سياسة الجوار الأوروبية، ودعيت (25) من المنظمات غير الحكومية المصرية إلى أن تناقش خلال المفاوضات بنوداً أقوى تتعلق بحقوق الإنسان(3).

(1) تقرير منظمة العفو الدولية عن مصر 2006، منشور على شبكة المعلومات الدولية على المواقع (www.amnasty.org).

(2) التقرير العالمي لحقوق الإنسان لعام 2005، مصدر سابق.

(3) حسام الدين كامل الأهواني، الحق في احترام الحياة الخاصة في

المواثيق الدولية والقانون المصري، ورد في: علي الصاوي وآخرون، مصدر سابق، ص 251.

وبالرغم مما قدمته مصر من الدعم في هذا المجال والصلاحيات السياسية التي تبنتها المتمثلة بالسماح بالتعددية الحزبية ومنح بعض الحقوق والحريات السياسية للمرأة وإطلاق سراح السجناء السياسيين، لا يمكن أن نتغاضى عن دور الدولة في تحقيق حقوق الإنسان الذي كان دوراً شكلياً عن طريق التوقيع على الاتفاقيات والمعاهدات الدولية، وذلك لإضفاء صفة الشرعية، لأنه في حقيقة الأمر هو دور يمارس العنف والتمييز على الشارع المصري ولا يحترم حقوق الإنسان.

الأردن

خصص الدستور الأردني فصلاً كاملاً لحقوق الإنسان بعنوان (حقوق الأردنيين وواجباتهم)، تعبيرا عن الأهمية التي يوليها الأردن بحقوق الإنسان، فهو يضمن حقوق الأردنيين من شتى المنابت والأصول بمن فيهم الأقليات وينص على (أن جميع الأردنيين أمام القانون سواء لا تمييز بينهم في الحقوق والواجبات وان اختلفوا في العرق أو اللغة أو الدين)(1).

وفي السنوات الأخيرة، خطى الأردن خطوات كبيرة وأساسية لإنشاء بنية تقوم على التعددية السياسية المنظمة، والتي يمكن أن تكون مثالاً للمنطقة فقد نظمت انتخابات نيابية حرة عام 1989، شاركت فيها جميع ألوان الطيف السياسي الأردني، وشهد لها العالم بأنها الأكثر نزاهة في المنطقة(2).

(1) الأمم المتحدة، مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، المعاهدات الدولية الأساسية لحقوق الإنسان، نيويورك وجنيف، 2006، ص 25.

(2) حسين جميل، حقوق الإنسان في الوطن العربي، مصدر سابق، ص

كما تم إلغاء الأحكام العرفية بعد الانتخابات وصدور قانون يسمح بالتعددية الحزبية، وتم التصديق على الميثاق الوطني الأردني عام 1990، كما تم تأسيس وحدات ودوائر، إما داخل المؤسسات القائمة مثل الوحدات المنشأة في رئاسة الوزراء ووزارة الداخلية ومديرية الأمن العام وديوان الخدمة المدنية أو مؤسسات مستقلة مثل ادارة حماية الأسرة، وتهدف هذه المؤسسات إلى تعزيز مبادئ الحرية والديمقراطية على المستويين القانوني والتطبيقي فضلاً عن مواجهة أي انتهاكات محتملة لحقوق الإنسان وضمان عدم التمييز بين المواطنين على أساس العرق أو الدين أو اللغة أو الجنس أو الرأي(1).

إذ تحمل الأردن على مر السنين عبء الكثير من المسؤوليات الإنسانية، فقد وفر الحماية لثلاث موجات من اللاجئين الفلسطينيين الذين يصل عددهم إلى (1.6) مليون شخص وأيضاً العراقيين ابان حرب الخليج والاحتلال الأمريكي في عام 2003، فقد تزايد عدد المهاجرين إلى الأردن بأعداد كبيرة(2).

كما وقع الأردن أيضاً مجموعة من المعاهدات والاتفاقيات تصل إلى حوالي (16) اتفاقية أو إعلان يتعلق بحقوق الإنسان، كما وشارك في جميع المؤتمرات والمنتديات الدولية بهدف تشجيع المساواة في مجالات الكرامة الإنسانية والاحترام المتبادل والتسامح والعدالة(3).

إذ تواصلت لجنه حقوق الإنسان التي شكلها العاهل الأردني الملك عبد الله عام 2003 إلى توسيع نشاطها وممارسة دور فاعل في المناقشات العامة، ودعى الملك الحكومة، التي تم تشكيلها عام 2004 إلى التركيز على الإصلاحات الإدارية من اجل منح إمكانيات أفضل للبيئة البيروقراطية بما يسمح لها بتعزيز حقوق الإنسان(4).

(1) تقرير أوضاع حقوق الإنسان (المملكة الأردنية الهاشمية) لعام 2006، المركز الوطني لحقوق الإنسان، عمان، 2006، ص ص 7-8.

(2) المصدر السابق نفسه، ص 10.

(3) فايز الربيع، مصدر سابق، ص 256.

(4) تقرير أوضاع حقوق الإنسان (المملكة الأردنية الهاشمية) لعام 2007، المركز الوطني لحقوق الإنسان، عمان، 2007، ص 27.

وفيما تواصل الحكومة نشر الإصلاح، فما زال هنالك بعض المشاكل ماثلة في الأردن بالرغم من احترام الحكومة لحقوق الإنسان في بعض الميادين، ومنها القيود الرسمية فيما يتعلق بحقوق المرأة والتمييز الاجتماعي ضدها، كما وأن هنالك أعضاء في قوات الأمن يتصرفون دون محاسبة، فضلاً عن وجود قيود على حرية التعبير والصحافة والتجمع وتكوين الجمعيات(1).

وبالرغم من جملة الإصلاحات السياسية التي تبنتها أغلب الدول العربية (ومصر والأردن) بالسماح بالتعددية الحزبية وعقد مجموعة من الاتفاقيات لمنح بعض الحقوق والحريات السياسية في المجتمع العربي وضمان حرية المرأة وإطلاق سراح عدد من السجناء، فان الواقع يشير إلى أنه ما زالت حقوق الإنسان العربية منتهكة ومصادرة ومازالت أنظمة الحكم العربية تمارس الضغوطات على شعوبها(2).

(1) تقرير أوضاع حقوق الإنسان (المملكة الأردنية الهاشمية) لعام 2007، المركز الوطني لحقوق الإنسان، عمان، 2007، ص 27.

(2) رعد سامي عبد الرزاق التميمي، مصدر سابق، ص ص 112-113.

كما أن للتدخل الخارجي على وضع الحكومات العربية ينعكس سلباً على التنمية البشرية المستدامة، ولاسيما تعامل الولايات المتحدة بازدواجية مع قضايا حقوق الإنسان والتحول الديمقراطي والاستمرار في انتهاكات حقوق الإنسان والتغاضي عن عملية التحول الديمقراطي الذي يعد الأساس الذي

ترتكز عليه التنمية البشرية المستدامة.

وعلى هذا الأساس تعد الدولة الحاكمة تواجه تحديات خارجية مفروضة عليها من الخارج تحت معايير الشرعية الدولية لتحقيق مصالحها ومصالح حلفائها من جهة، وغض الطرف عن انتهاكات حقوق الإنسان في بعض الدول العربية الحليفة من جهة أخرى.

الدور الاقتصادي للدولة

سياسات الإصلاح الاقتصادي

تعتمد عملية الإصلاح الاقتصادي التي تقوم بمساندة صندوق النقد والبنك الدوليين والمستندة على مرجعية أراء وأفكار النظرية الاقتصادية التقليدية الجديدة (النيوكلاسيكية)، وتسعى هذه الإجراءات إلى سيادة التوازن الاقتصادي العام في اطار استحداث وتسريع معدلات النمو الاقتصادي سواء في الجانب المرتبط بالجهاز الإنتاجي ام الإجمالي(1).

كما تعتمد هذه الإصلاحات على وصفات جاهزة تطبق على البلدان التي تطلب أعادة جدولة ديونها، أو التي تطلب المزيد من القروض، وهذه الوصفات لا تأخذ بنظر الاعتبار خصوصية اقتصاد كل دولة أو درجة التنمية التي حققتها الدول أو طبيعة مؤسساتها الاقتصادية ودرجة المديونية التي يعانيها اقتصادها، أو ما يعني أنها قد تؤثر سلباً على اقتصاديات تلك الدول وعلى التنمية البشرية المستدامة(2).

إذ اهتم صندوق النقد الدولي بأفكار التثبيت الاقتصادي وإجراءاته في الدول النامية لغرض أجراء جملة من التعديلات في الهيكل الاقتصادي ليكون من شأنها تحقيق الاستقرار الاقتصادي كهدف أول، ليعبر عنه بشعار الإصلاح الاقتصادي في المرحلة الانتقالية، سعياً إلى هدف أخير هو النمو على مستوى المتغيرات الاقتصادية الإجمالية(3).

(1) بلقاسم العباس، التثبيت والتصحيح الهيكلي، مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت، العدد (31)، 2004، ص 2.

(2) رعد سامي عبد الرزاق التميمي، مصدر سابق، ص 157.

(3) محمد عبد الشفيع عيسى، الأبعاد الاجتماعية للتكيف الهيكلي والخوصصة في مصر، ورد في: مصطفى محمد العبد الله وآخرون، الإصلاحات الاقتصادية وسياسات الخوصصة في البلدان العربية، بحوث الندوة الفكرية التي نظمها المركز الوطني للدراسات والتحليل الخاصة بالتخطيط، الجزائر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 1999، ص 275.

إما بالنسبة إلى البنك الدولي فقد أختص بسياسات التكييف الهيكلي معتمدين في تحقيق أهداف هذه البرامج على آليات السوق وتدني دور الدولة في الشأن الاقتصادي، ويرتبط هذا النمط من المتغيرات بالمديات الزمنية المتوسطة والطويلة الأجل، كما تعني بجوانب العرض التي تؤكد ضرورة استخدام الموارد المحدودة والقابلة للاستثمار بصورة كفوءة، عن طريق أنتقاء فرص الاستثمار التي تتمتع بارتفاع معدل عائدها(1).

مصر

بالرغم من محاولات الإصلاح التي بدأت في الاقتصاد المصري خلال عقد السبعينات، وما تبعها من رواج اقتصادي، إلا أنها لم تنجز كثيراً منها، إذ إنها مع بداية الثمانينيات حدثت تحولات مفاجئة على الصعيد العالمي، أثرت سلباً على الاقتصاد المصري وجدارته الائتمانية، وقد تعمقت هذه الاختلالات منذ منتصف الثمانينات(2).

إذ مر الاقتصاد المصري بمدة حرجة عانى فيها نوعين من الأختلالات هما:

اختلال مالي واختلال هيكلي، ويمثل الاختلال المالي بزيادة العجز الداخلي والخارجي، وزيادة كل من معدلات التضخم والمديونية الخارجية، وتدهور قيمة العملة الوطنية، بينما يمثل الاختلال الهيكلي تدهوراً بأداء القطاعات الإنتاجية بصفة عامة، فضلاً عن الاختلال في معدل النمو فيما بين القطاعات الاقتصادية، فضلاً عن زيادة حجم البطالة ومعدلها وتراجع معدل النمو الاقتصادي(3).

(1) سالم توفيق النجفي، سياسات التثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي وأثرها في التكامل الاقتصادي العربي، بيت الحكمة، بغداد، 2002، ص 21.

(2) محمد عبد العزيز عجمية وآخرون، مصدر سابق، ص 325.

(3) سعيد النجار، نحو إستراتيجية قومية للإصلاح الاقتصادي، دار الشروق، القاهرة، ط1، 1991، ص 13.

وبالرغم من تداخل الأسباب والمبررات كافة التي أدت بالحكومة المصرية إلى تبني برنامج الإصلاح الاقتصادي، وإعادة الهيكلة بعقد أول اتفاقية عام 1991 بعنوان (Stand By Arrangement) مع صندوق النقد الدولي، لتثبيت أوضاع الاقتصاد عبر (تخفيض العجز في الموازنة وخفض التضخم والحد من العجز في ميزان المدفوعات)(1).

اما الاتفاقية الثانية والمتمثلة بأجراء الإصلاحات الهيكلية فقد تم عقدها مع البنك الدولي، والتي هدفت إلى تحويل الاقتصاد إلى اقتصاد السوق والاعتماد على القطاع الخاص والصادرات(2).

سوغت الحكومة المصرية أقدامها على انتهاج برنامج الإصلاح الاقتصادي لمواجهة العديد من المشاكل والاختلالات التي واجهت الاقتصاد المصري، بسبب الحروب التي خاضتها مصر، والسياسات المتضاربة التي اتبعتها مما أفرز

بيئة اقتصادية ضعيفة يؤثر فيها تضخم المديونية الخارجية وضعف البنية الأساسية(3).

كما استهدف برنامج الإصلاح الاقتصادي علاج تلك الاختلالات المزمنة وإزالة العقبات التي تحول دون تحقيق التنمية البشرية المستدامة، وتهيئة المناخ الملائم للارتقاء بمستوى الأداء الاقتصادي، والقضاء على العقبات والقيود التي تحد من إمكانيات النمو في المستقبل(4).

(1) سالم توفيق النجفي، سياسات التثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي، مصدر سابق، ص 121.

(2) لطف الله أمام صالح، مصدر سابق، ص 73.

(3) جين هاريغان، اقتصاديات وسياسات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في نشاطاتهما في الشرق الأوسط والشمال الأفريقي، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد (327)، 2006، ص 121.

(4) سالم توفيق النجفي، سياسات التثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي، مصدر سابق، ص 124.

وفي سياق هذه الإصلاحات فقد ارتفع معدل النمو الاقتصادي خلال عام 2005 - 2006 إلى بنحو (4.9%) كما زادت مساهمات القطاعات في تحقيق معدلات أعلى من النمو الاقتصادي، آذ ارتفعت مساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي بنسبة (19.5%) وقناة السويس بنسبة (19.8%) كما ارتفع الرقم القياسي الإجمالي للإنتاج بنسبة (10.2%)، وبلغت مساهمة قطاع الصناعات التحويلية نحو (11%) إلى جانب (7%) مساهمة قطاع النقل والمواصلات(1).

وعليه فقد توضح تراجع حصة القطاع العام في أجمالي الناتج المحلي

الإجمالي المصري للسنتين (2005 – 2006)، لصالح القطاع الخاص والجدول(22) يبين ذلك.

الجدول (22)

حجم الإنتاج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (بالمليون جنيه)

السنة	قطاع عام	قطاع خاص	الإجمالي
2005	302681.7	569196.3	871878.0
2006	342397.6	636699.6	979097.2

المصدر: الكتاب السنوي لمصري لعام 2007 ، تقرير منشور على شبكة المعلومات الدولية (www.sis.gov.eg).

من المناسب الإشارة إلى أن الإصلاحات الاقتصادية التي أعتمدتها مصر، جاءت بنتائج جيدة في المجالات المالية والنقدية، وهو ما يعده الصندوق مؤشرات أساسية، لأنه معني بالحفاظ على أموال الدائمين (مؤسسة – دولة – بنوك)، عن طريق أعتماد سياسات مالية ونقدية انكماشية، أدت إلى ضعف عجز الموازنة وخفض المديونية (2).

(1) الكتاب السنوي لمصر لعام 2007،مصدر سابق.

(2) جين هاريغان، مصدر سابق، ص 121.

اما في مجالات التنمية الحقيقية فقد بدا واضحا التراجع في العديد من المؤشرات بتراجع معدلات النمو الاقتصادي، وازدياد البطالة والفقر والتهميش، وزيادة الارتفاع في نفقات المعيشة وزيادة التفاوت الطبقي، وقد عبرت عن هذه الأوضاع حوادث ما تم تسميتها (بأحداث الخبز) ومنها أحداث 6 نيسان 2008 والتي جوبهت بضعف الدولة.

الأردن

لقد استفاد الاقتصاد الأردني من الازدهار النفطي الكبير في بلدان مجلس التعاون الخليجي، فالدعم المباشر للميزانية وخصوصا من المملكة العربية السعودية والأمارات العربية المتحدة، أمد الاقتصاد الأردني بالعملات الأجنبية اللازمة، فساهم ذلك بقوة في تنفيذ خططه الإنمائية الطموحة(1).

إلا أن ظروف الكساد التي سادت في المنطقة في منتصف الثمانينات بسبب الهبوط الحاد في عائدات النفط، كان لها نتائج ثانوية على الاقتصاد الأردني إذ عانى البلد انخفاضاً حاداً في حجم المساعدات الاقتصادية، التي كانت ترد من كبار البلدان المصدرة للنفط في المنطقة، نتيجة للسياسات المالية التقليدية التي انتهجتها هذه البلدان، وكذلك نتيجة لعودة مغتربين كثيرين من منطقة الخليج بسبب التشديد، الذي خضعت له أسواق الأيدي العاملة، ووصلت الظروف الاقتصادية في الأردن إلى مستوى الأزمة في عام 1988، بسبب الهبوط الحاد في قيمة العملة الأردنية وما نجم عنه من ارتفاع في الأسعار(2).

وكانت من نتيجة تلك ألازمة ادراك الأردن ضرورة تبني برنامج شامل للإصلاح الاقتصادي الهيكلي، بالتعاون مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، إذ قامت الحكومة منذ عام 1989 باعتماد برنامجاً واضحاً للتصحيح الاقتصادي الشامل يهدف إلى المحافظة على سعر صرف الدينار، وإعادة بناء احتياطي البنك المركزي من العملات الأجنبية واستعادة التوازن الداخلي والخارجي، وتحقيق نمو مناسب في الناتج المحلي الإجمالي (GDP)، والتأثير على الطلب الكلي لأجل استعادة التوازن الاقتصادي(3).

(1) سالم توفيق النجفي، سياسات التثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي، مصدر سابق، ص 110.

(2) يعقوب سليمان، تجربة الأردن مع برنامج التكييف والتثبيت الاقتصادي على التنمية البشرية، ورد في: نادية حجاب وآخرون، مصدر سابق، ص ص 398-399.

(3) عدلي شحادة قندح، التخاصية احدث نماذج التنمية الاقتصادية تقييم التجربة الأردنية (1986-2003)، دار مجدلاوي، عمان، ط1، 2003، ص 175.

إذ اعتمدت الأردن على عدد من برامج الإصلاح الاقتصادي، بدأ الأول منها (1989 – 1992)، الذي ركز على تقليص عجز الموازنة لتخفيض الحاجة إلى الاقتراض الداخلي والخارجي إلى جانب العمل على خفض معدلات الاستهلاك الكلي بشقيه العام والخاص لزيادة الادخار اللازم لتمويل الاستثمار(1).

كما ويرتكز البرنامج أيضاً على تحديث النظام الضريبي وتوسيع قاعدته ومراجعه النفقات الحكومية، وتوجيهها إلى المجالات الضرورية، ورفع كفاءة المؤسسات العامة بهدف زيادة اعتمادها على الموارد الذاتية(2).

(1)1) جين هاريغان، مصدر سابق، ص 117.

(2)2) يعقوب سليمان، مصدر سابق، ص 399.* (خطاب النوايا) يتضمن السياسات التفضيلية التي سيتم أتباعها وهي سياسات تدور عادة حول المحاور الأساسية الآتية:إتباع سياسة مالية انكماشية للحد من التضخم

عن طريق تخفيض عجز الموازنة العامة.إتباع سياسة نقدية وائتمانية انكماشية عن طريق الحد من زيادة الائتمان المصرفي.تحرير المعاملات الخارجية بإلغاء اتفاقات الدفع الثنائية وعدم زيادة الضرائب الجمركية على الواردات والصادرات.تشجيع رأس المال الفردي المحلي والأجنبي ومنحه الضمانات والامتيازات التي تشجع التوسع في الاستثمار وإقرار حرية تحويل الإرباح.تطوير أسواق المال المحلية والقوانين التي تحكم تأسيس الشركات والتعامل في الأسهم والسندات.نقلا عن :حسين احمد دخيل المسعودي، أزمة الاقتصاد المكسيكي وأثرها في تحديد نمط

العلاقات الأمريكية- المكسيكية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية ، جامعة النهرين،2006، ص 120.

إما بالنسبة إلى برنامج الإصلاح الاقتصادي الثاني للسنوات (1992 – 1998)، فقد جاءت السياسات المتفق عليها على شكل خطاب نوايا (Of Intent Letter)* والتي التزمت عن طريقها الحكومة بتحديد سياساتها بمختلف المجالات المالية والنقدية والتجارية، والاستفادة من المساعدات المالية التي يطلق عليها اسم أتفاقات الأستعداد ألانتمائي وبلغت ما مقداره (44.4) مليون وحدة (سحب خاصة)، أي ما نسبته (60%) من حصة الأردن في الصندوق آنذاك ولمدة (18) شهرا(1).

ولكي يتمكن هذا البرنامج من تحقيق أهدافه ينبغي التركيز على تقدير دور القطاع الخاص وذلك بتهيئة البيئة الاستثمارية المناسبة له، وأنجاز السياسات الكفيلة بضبط نفقات الحكومة وزيادة إيراداتها عن طريق تطبيق الإصلاحات الضريبية الهادفة إلى زيادة مرونة وشمولية النظام الضريبي في الأردن(2).

كما تم التفاوض على برنامج الإصلاح الاقتصادي الثالث للسنوات (1999 -2001)، ولم تختلف أهداف البرنامج كثيرا عن أهداف البرامج السابقة، وأما بالنسبة لبرنامج الإصلاح الرابع والذي بدأ تنفيذه للسنوات (2002 – 2004)، فقد شمل جميع الأهداف الواردة في خطط التنمية التي سعت إلى تحقيق نمو اقتصادي مرتفع، وقد افترض هذا البرنامج تحقيق معدل نمو في الناتج المحلي الإجمالي (GDP) بنسبة لاتقل عن (5%) سنوياً(3).

وبالرغم من مضي الأردن قدماً في برنامج الإصلاح الاقتصادي وتحقيق نسبة نمو سنوية مرتفعة بلغت خلال السنوات الأخيرة (7%)، فان الدين العام مازال مرتفعاً ويبلغ (8.5) مليار دولار ويشكل (60%) من الناتج المحلي الإجمالي (GDP)، وكذلك ما تزال الأردن تعتمد على المعونة الأجنبية، ففي عام 2003 قدمت الولايات المتحدة الأمريكية معونة للأردن بلغت (984) مليون دولار

(74%) منها كانت معونة أضافية طارئة(4).

(1) عدلي شحادة قندح، مصدر سابق، ص 179.

(2) الأردن مثال عملي تقويم الإصلاح، مركز المشروعات الدولية الخاص، بحث منشور على شبكة المعلومات الدولية على الموقع (www.sipe-arabia.org).

(3) عدلي شحادة قندح، مصدر سابق، ص 180.

(4) جين هاريغان، مصدر سابق، ص 118.

جدول (23)

الناتج المحلي الإجمالي بأسعار الأساس ونسب النمو السنوية

السنة	قيمه الناتج المحلي الإجمالي (GDP) بالأسعار الثابتة (مليون دينار)	نسبة النمو السنوية (%)
2000	5154	4.2
2001	5470	4.2
2002	5834	5
2003	6287	4.1
2004	7061	7.7
2005	7818	7.2
2006	10.5209	8.1
2007	11.7215	8.8

المصدر*: وهيب عبده الشاعر، واقع الاقتصاد الأردني وآفاقه الإطار السياسي والاجتماعي، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط1، 2007، ص 184.**: البنك المركزي الأردني، مؤشرات اقتصادية أساسية، النشرة الإحصائية الشهرية منشور على شبكة المعلومات الدولية على الموقع (www.cbj.gov.jo).

عولمة الإنتاج

ينطوي مفهوم (العولمة)* على حساسية وخطورة بالغتين، وذلك يعود إلى جملة أسباب منها أن العولمة تمس جوانب الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية كافة ، وكذلك التعليمية والصحية والبيئية..الخ، الأمر الذي دفع الكثير من دراسة هذه الظاهرة وتحليلها سواء على المستويات الأكاديمية ام غير الأكاديمية، إذ يمكن تعريف العولمة بأنها عملية اندماج بين أسواق البلدان تبدأ على مستوى حركة رؤوس الأموال وتتكامل على مستويات حركة المبادلات التجارية وحركة الاستثمارات، وتقوم العولمة على سرعة تحريك المعلومات وعلى تحريك الرساميل والمبادلات برعاية الشركات متعددة الجنسية تتنافس في أسواق مفتوحة، مع افتراض أن هذه الأسواق تتوازن تلقائياً وبأستقلال عن السلطات الحكومية(1).

يرى البعض أن العولمة نتاج للتطور الشامل والتراكم الهائل للانجازات البشرية والذي بلغ حداً أنهارت فيه الحواجز المكانية والزمنية، وأختزلت المسافات الجغرافية وسقطت العوائق الاقتصادية، وتداعت الحدود الثقافية والحضارية، وبموجب هذا الرأي فأن العولمة الجديدة ليست مجرد ظاهرة بل حركة تتسم بالنمو والديناميةة(2).

وتعد الشركات متعددة الجنسية (TNCS) واحدة من الأدوات المهمة في بروز ظاهرة العولمة وانتشارها، وذلك للدور الكبير الذي تمارسه في مجال الإنتاج على وفق أنماط هياكل جديدة، ومساهمتها في انتقال رؤوس الأموال، هذا فضلاً عن أمتلاكها الميادين التقنية الحديثة مثل الصناعات الالكترونية والصناعات العسكرية والكيماوية وغيرها(3).

(1) احمد بعلبكي، موضوعات وقضايا لخلافية في تنمية الموارد العربي، الكتاب الأول، دار الفارابي، بيروت ط1، 2007، ص 80.

(2) كينيشي أوهمي، الاقتصاد العالمي المرحلة التالية؟، ترجمة مركز التعريب والترجمة، الدار العربية للعلوم، بيروت، ط1، 2006، ص303.

(3) جوزيف ستكلتز، العولمة ومساؤها، ترجمة فالح عبد القادر حلمي، بيت الحكمة، بغداد، ط1، 2003، ص 21.

مصر

مر الاقتصاد المصري في المدة (1960 - 2000) بثلاث مراحل من التنمية، ألا وهي الأولى وهي التأميم والتخطيط المركزي في الستينات، ثم مرحلة الانفتاح التي أنتهجتها الدولة في السبعينات، ومرحلة الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي للسنوات (1987 – 2000) (1).

فتصاعد في ظل العولمة دور الشركات أكثر في مصر، وذلك بسبب عملية التعاون والاندماج والتحالفات الضخمة فيما بينها، والتي أضحى العالم عن طريقها مهيئاً لحلول عصر (الشركات فوق العملاقة)(2).

كما قامت الحكومة المصرية وعلى وجه التحديد بانتهاج سياسات الانفتاح الاقتصادي وتبني مجموعة من السياسات التي تهدف إلى تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر، العربي منه والأجنبي، لكي يسهم في دعم عملية التنمية الاقتصادية وزيادة دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي(3).

ومن أهم الضمانات والحوافز المقدمة للاستثمار الأجنبي المباشر التي قدمتها القوانين المتعاقبة المصرية، هو حرية التملك وحرية الاستيراد والتصدير وحرية تحديد الأسعار وحرية تحويل الإرباح، فضلاً عن العديد من الحوافز المالية التي تتمثل في الإعفاءات الضريبية خاصة في الأنشطة الموجهة للتصدير(4).

وقد بلغ عدد الشركات المتعددة الجنسيات عام 2002 حوالي (194) شركة، تعمل منها (4) شركات في مجال السياحة و (16) شركة في مجال القطاع

المصرفي، (27) شركة في النشاط البترولي، (147) في قطاع الصناعة(5).

(1) محمود محي الدين، مصدر سابق، ص 284.

(2) علي الطراح وغسان سنو، التنمية البشرية في المجتمعات النامية والمتحولة، دار النهضة العربية، بيروت، ط1، 2004، ص 253.

(3) نصر محمد عارف، التنمية من منظور متجدد، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2007، ص 24.

(4) عبد الهادي الجوهري، مصدر سابق، ص ص 145-146.

(5) محمد عبد العزيز عجمية وآخرون، مصدر سابق، ص 318.

ويعزى أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر إلى تراجع معدل الادخار المحلي، وبالتالي تزايد الحاجة إلى التمويل الخارجي، كبديل للقروض والمنح والمعونات المتراجعة من جانب الدولة والمنمات الدولية، وإلى أستيعاب قدر كبير من العمالة للحد من مشكلة البطالة، كما يمارس الاستثمار دوراً فعالاً كمحرك أساس لنجاح العملية التصديرية(1)، نظرا لما يصاحب تدفق رؤوس الأموال من نقل للخبرات في الإدارة والتكنولوجية الحديثة، مما يساهم في زيادة الإنتاج وتحسين القدرة التنافسية للصناعات القائمة، وإنشاء صناعات جديدة، وبما يؤدي في النهاية إلى ربط المنتجين المحليين بالأسواق الدولية، كما ينتج الاستثمار نقل التكنولوجيا وبخاصة في شكل تنويعات جديدة من مداخلات رأس المال، التي لا يمكن أن تتحقق عن طريقها الاستثمارات المالية أو المتاجرة في السلع والخدمات(2).

وبالرغم من جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة والشركات المتعددة الجنسيات إلا أنها لازال العديد من المعوقات والمشاكل، التي تواجه هذه الشركات في الاقتصاد المصري وهي كالأتي(3):

(1) نصر محمد عارف، مصدر سابق، ص 30.

(2) إبراهيم فريد عاكوم، إدارة الحكم والعولمة وجهة نظر اقتصادية، دراسات إستراتيجية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، العدد (117)، ط2006،1، ص 17.

(3) داليا عزيز غبريال، مدى فاعلية الحوافز الضريبية في قانون الضريبة على الدخل لتشجيع الاستثمار، جمهورية مصر العربية، وزارة المالية، بحث منشور على شبكة المعلومات الدولية على الموقع (www.idsc.gov.eg).

1- الافتقار إلى حرفية الترويج إلى الاستثمار الأجنبي المباشر في داخل مصر وخاصة في ظل المنافسة العالمية الكبيرة لجذب هذه الاستثمارات.

2- البيروقراطية والعراقيل التي تواجه عملية الاستثمار بشكل عام والأجنبي منه بشكل خاص.

3- نقص العمالة الماهرة والمدربة اللازمة لمشروعات الاستثمار الأجنبي.

4- عدم وجود خريطة استثمارية للمناطق الجغرافية الواعدة والجاذبة للاستثمار وأتباع سياسات غير مرنة وفعالة في التعامل مع المستثمر لجذب المزيد من الاستثمارات.

5- أهتزاز الثقة في السياسات الاقتصادية إذ يفقد المستثمرون ثقتهم في السياسات والقرارات المتعلقة بالاستثمار.

6- إنكماش السياسات المتبعة من الحكومة وذلك يكمن في عدم السيطرة على الأسعار وأنخفاض معدل الربحية وعدم توافر التسهيلات الائتمانية وعدم استقرار السياسات إلى جانب الظروف السياسية الموجودة بالمنطقة كلها أمور تحد من حركة الاستثمار ونموه.

7- تباطؤ معدل النمو الاقتصادي مع زيادة عجز الموازنة وعدم استقرار سعر الصرف ووجود سوق موازية، ومن ثم أنخفاض حجم الاستثمار العالمي وخاصة بعد أزمة شرق آسيا وتفكك الاتحاد السوفييتي وأزمة البرازيل وبالتالي أنخفاض نصيب مصر من حجم الاستثمار العالمي.

8- إرتفاع تكلفة التكنولوجيا الأوربية المقدمة إلى الدول النامية ومن بينها مصر خاصة بعد الوحدة الأوربية، نظراً لما يتميز به الاستثمار الأجنبي من مزايا تكنولوجية وتسويقية متميزة.

9- كما تعد مشكلة التعثر بالنسبة للمشروعات الاستثمارية من أخر المشكلات التي تواجه الاقتصاد، نظراً لكونها أضرت بسمعة الاستثمار في مصر على المستوى المحلي الداخلي وعلى المستويين الإقليمي والدولي.

الجدول (24)

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر

السنة	التدفقات إلى الداخل (مليار دولار)
2004	2.2
2005	5.4
2006	10.0
نسبة التغير عام 2006 (%)	86.8
الحصة للعالم عام 2006 (%)	0.8

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2007، الأمانة العامة الجامعة الدول العربية، القاهرة،2007، ص 282.

الأردن

تعرض الاقتصاد الأردني في أواخر عقد الثمانينات إلى أزمة اقتصادية حادة

جاءت محصلة لعوامل عدة أهمها، الصدمات الخارجية التي أدت إلى تزايد الفجوة التمويلية وتراجع مصادر تغطيتها، نتيجة لتراجع حجم المساعدات العربية وتراجع تحويلات الأردنيين العاملين في الخارج، وانخفاض الطلب على القوى العاملة الأردنية وانحسار أسواق الصادرات الوطنية(1).

وتعد الأردن من الدول الفقيرة نسبيا بالموارد الطبيعية، إلا أنها أغنى بالموارد البشرية وقد اعتمدت الأردن لتمويل مشاريعها على القروض والمنح من الدول العربية والأجنبية التي بدأت تتزايد دون تسديد(2).

ومع التغيرات التي يشهدها الأردن في السعي لعولمة اقتصادها وزيادة اندماجه في الاقتصاد العالمي، بدأت الصناعة تخرج من بوتقة السياسة القائمة على الحماية إلى سياسة الانفتاح والانخراط بأجواء تنافسية معيارها الجودة في الإنتاج والمنافسة السعرية(3).

مما حتم التفكير في ضرورة وضع سياسات صناعية تنافسية وطنية شاملة تساعد على زيادة القدرة التنافسية للقطاع الصناعي وبالأخص للصناعات الصغيرة والمتوسطة، كي تستطيع الصمود إزاء هذا الانفتاح والحرية التجارية(4)، عن طريق ذلك وقد عقدت الأردن اتفاقيات عدة ساعدها على جذب استثمارات أجنبية وهي(5).

(1) الأمم المتحدة، الاسكوا، سياسات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر والبيني في منطقة الاسكوا: تحسين مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر وتعبئة المدخرات المحلية مع دراسات حالات الأردن والبحرين واليمن، نيويورك، 2003، ص 27.

(2) الأمم المتحدة، الاسكوا، التوقعات والتنبؤات العالمية لمنطقة الاسكوا، نيويورك، 2005، ص 27.

(3) المصدر السابق نفسه، ص 28.

(4) إبراهيم فريد عاكوم، مصدر سابق، ص 113.

(5) زياد فريز، التطور المالي والنمو الاقتصادي: حالة الأردن، ورد في: ناصر السويدي وآخرون، تطور القطاع المالي والنمو الاقتصادي، صندوق النقد العربي، معهد السياسات الاقتصادية، أبو ظبي، 2004، ص 233.

1 - اتفاقية منظمة التجارة العالمية.

2 - اتفاقية الشراكة الاورو متوسطية.

3 - اتفاقية التجارة الحرة الأردنية الأمريكية الثنائية.

فتزايدت التدفقات الاستثمارية الأردنية من (124) مليون يورو سنة 2003 إلى (194) مليون يورو سنة 2004، كما أن الاستثمارات التي تعهدت بها شركات أجنبية في تلك الدول أرتفعت في عام 2004 لأكثر من مثلي ما كانت عليه في 2003، لتصل إلى (25) مليار دولار(1).

كما أدركت الحكومة الأردنية أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في المساهمة لتحقيق النمو القابل للاستمرار، فقد اتخذت خطوات مهمة في مجال تهيئة البيئة المشجعة للاستثمار المحلي وجذب الاستثمار الأجنبي، تمثلت في مراجعة وتصحيح السياسات والإجراءات والتشريعات كافة التي تساعد على زيادة الثقة في مناخ الاستثمار في الأردن، وتتمثل أبرز ملامح سياسة تشجيع الاستثمار في الأردن على النحو الأتي(2).

(1) المصدر السابق نفسه، ص 245.

(2) الأمم المتحدة، الاسكوا، سياسات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر والبيني في منطقة الاسكوا..، مصدر سابق، ص ص 43-47.

1- الحوافز والإعفاءات: تقوم سياسة تشجيع الاستثمار في الأردن على الشمولية والمرونة والوضوح، في منح الإعفاءات والتسهيلات ضمن ضوابط تنموية واستثمارية واضحة ومحددة.

2- إجراءات الحصول على الموافقات والتسجيل والترخيص للمشاريع الاستثمارية: ترتكز السياسة الاستثمارية على تبسيط إجراءات الحصول على الموافقات والترخيص والتسجيل للمشاريع الاستثمارية الجديدة، وذلك عن طريق أنشاء نافذة استثمارية (خدمة المكان الواحد)، تتولى ترخيص مشاريع الاستثمار والحصول على الموافقات من الجهات الأخرى، على وفق التشريعات المعمول بها خلال (15) يوماً نيابة عن المستثمر لتوفير الوقت والجهد.

3- الإطار المؤسسي: أهتمت السياسة الاستثمارية بوضع الإطار المؤسسي اللازم للأشراف على القضايا المتعلقة كافة بالاستثمار وأدارتها.

4- معاملة المستثمر الأجنبي: تعمل السياسة الاستثمارية على تهيئة الظروف المناسبة لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر.

5- ترويج الاستثمار في الأردن: اتجهت السياسة الاستثمارية بشكل متزايد إلى وضع برامج لترويج الفرص الاستثمارية في الأردن محلياً ودولياً، وذلك لجذب المستثمرين للاستثمار في هذه الفرص.

6- البيانات والمعلومات: تؤكد السياسة الاستثمارية على أهمية توفير البيانات والمعلومات كافة المتعلقة بالاستثمار من حيث الحجم والتوزيع القطاعي وهيكل الملكية ويجري العمل حالياً على أعداد قاعدة بيانات شاملة ودقيقة عن الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن، نظراً لعدم وجود جهة رسمية تقوم بتوفير مثل هذه البيانات.

7- المراجعة المستمرة: تهتم السياسة الاستثمارية بعملية المراجعة المستمرة لجميع الجوانب المتعلقة بالبيئة الاستثمارية، وذلك بهدف التغلب على ما قد

يعترض المستثمر من عقبات أدارية روتينية بتحديدها وتشخيصها وأتخاذ الإجراءات اللازمة لمعالجتها، فضلاً عن مراجعة التشريعات والسياسات لإزالة الثغرات والنواقص التي تظهر عند التطبيق.

8- تعزيز الأدخار المحلي: تعتمد السياسة الاستثمارية على تشجيع تعبئة الأدخار المحلي.

وعلى هذه الأساس أن الشركات متعددة الجنسية ساهمت في توفير الفرص للبلدان النامية ومن ضمنها البلدان العربية لتحقيق التنمية البشرية المستدامة بتوفير الوظائف والعمل على حل جزء من مشكلة البطالة، فضلاً عن توفير التقنية الحديثة التي تساعد في أنتاج سلع ترتقي إلى مستوى المنافسة في الأسواق العالمية(1).

وبالرغم من الفرص التي تمنحها الشركات متعددة الجنسية للتنمية البشرية المستدامة إلا أنها في الوقت نفسه تشكل تحدياً كبيراً لها، ففي ظل العولمة أضحت الشركات تظهر كأنها فاعل دولي له قدرة حقيقية على الفعل المستقل وبمعزل عن الدولة التي تنتمي إليها، إذ بأمكانها أن تخترق الحواجز والحدود كافة ، بما يمكن معه أن تخلق عوائقاً وتثير تقلبات تؤثر على سوق العمل ومستوى المعيشة والتحكم في تدفقات وتحركات رؤوس الأموال وأسعار الصرف والأسهم العالمية(2).

(1) NCTAD, World Investment Report – cross border Mergers, Acquisitions and Development, UN, New York and Geneva, 2002, p XII.

(2) رعد سامي عبد الرزاق التميمي، مصدر سابق، ص 146.

الجدول (25)

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن

السنة	التدفقات إلى الداخل (مليار دولار)
2004	0.7
2005	1.5
2006	3.1
نسبة التغيير عام 2006 (%)	103.7
الحصة للعالم عام 2006 (%)	0.2

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2007، الأمانة العامة الجامعة الدول العربية،القاهرة، 2007، ص 282.

التبادل التجاري

شهدت السنوات الأخيرة زيادة متسارعة في انشاء تكتلات اقتصادية أو توسيع تكتلات قائمة، وتتمثل هذه التكتلات في تكوين مناطق حرة أو اتحادات جمركية أو الاكتفاء باتفاقيات في المجال التجاري، وعلية أضحت العلاقات الاقتصادية الدولية في زمن العولمة تتحكم بعدد من التكتلات الاقتصادية إذ يوجد حالياً ما يقارب (200) تكتل اقتصادي يقف في مقدمتها (الاتحاد الأوربي والنافتا) وغيرها(1).

كما تسارعت وتيرة تحرير التجارة الخارجية والاستثمار في الدول النامية في الأعوام الأخيرة، في ظل القبول الواسع بأن التبادل التجاري شكل محركاً للنمو والتنمية، الذي بدورها يؤدي إلى خلق فرص عمل للأعداد المتزايدة من القوى العاملة فيها(2).

فقد ساهمت في هذا الأتجاه عدد من العوامل الخارجية المؤاتية، ومن أهمها القبول الواسع في تحرير التجارة الخارجية في إطار الإصلاح الاقتصادي، وتحول معظم الدول النامية التي اعتمدت إستراتيجية أحلال الواردات إلى إستراتيجية التوجه إلى التصدير، والانفتاح المتزايد في النظام التجاري

العالمي، منذ بداية تنفيذ اتفاقيات جولة الاوروغواي وإنشاء منظمة التجارة العالميــة ومــا تــرتب عنها من تزايـد حـدة المنافسـة الـدولية فـي الأسـواق العالمية(3).

(1) فاديه علي مكي، دور الحكومات العربية في رسم السياسات التجارية الكفيلة بتحقيق الأهداف الإنمائية في ضل العولمة ورد في محمد العمادي وآخرون، دور الحكومات الإنمائي في ظل الانفتاح الاقتصادي، مصدر سابق، ص 143.

(2) جمال الدين زروق، تحرير التجارة الخارجية والتشغيل في الدول العربية، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، 2007، ص 2

(3) كارل غيورك تسين ، الرخاء المفقر التبذير والبطالة والعوز، ترجمة:عدنان عباس علي، مركز الأمارات للدراسات الإستراتيجية، أبو ظبي، ط1، 2006، ص123.

لقد توسعت التجارة الخارجية العربية (فرادى و مجتمعة) عن طريق تضاعف حجـم الاستيراد والتصدير، كما تبنـت الـدول العربيـة عـن طـريق مسيرتها التجارية مع بقية العالم بالاعتماد على ثلاثة مداخل رئيسة لتحرير التجارة الخارجيـة، أستهدفت تحريـك النمـو الاقتصـادي فيـها وتسـريع الأنـدماج فـي الأسـواق العالميـة وتحقيـق التكـامل الاقتصـادي فـي مـا بينـها ومـع شـركائها التجاريين الرئيسيين(1).

مصر

إتخـذت الحكومـة المصـرية قرارهـا بتنفيـذ المزيـد مـن الإصـلاحات فـي مجـال التبادل التجاري، وذلك بتقليل الحماية المفروضة بخفض الحواجز الجمركية، فقد تم خفض الحد الأقصى للتعريفة الجمركية من (60%) إلى (40%)، وكذلك

تم خفض الضريبة الجمركية وغير الجمركية على السلع الرأسمالية، وذلك للعمل على إيجاد قدر من المنافسة العادلة بحيث تعمل على تحقيق الرعاية للمنتجات المحلية بالقدر الذي يعمل على تنشيطها وتجويد الإنتاج وفتح مجالات التصدير إزاء المنتجات المصرية في وسط عالم تسوده الكيانات الاقتصادية الكبيرة(2).

كما أضحت الحكومة أنها لن تفرض أو تزيد من التعريفة أو الرسوم الجمركية على الواردات، وإنها تعمل باتجاه تشجيع الاستثمارات الخاصة، وقد أعلنت ذلك في العديد من المناسبات لتجديد التزامها بتحرير التجارة والإسراع في اللحاق بالعالم الخارجي ومواكبة التقدم، وما يحدث من عولمة اقتصادية، ليكون هنالك حافز لمزيد من الاستثمار في الصناعة لخلق المزيد من فرص العمالة(3).

(1) والدن بلو، تفكيك العولمة: أفكار لاقتصاد عالمي جديد، ترجمة نقولا عزقول، الشركة العالمية للكتاب، بيروت، ط1، 2005، ص 116.

(2) احمد السيد النجار، التجارب الاشتراكية في مصر واثار تحولها إلى سياسات السوق واثر العولمة وإعادة الهيكلة، ورد في: علي قادر وآخرون، دولة الرفاهية الاجتماعية بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد السويدي بالإسكندرية، بيروت، ط1، 2006، ص 666.

(3) لطف الله أمام صالح، مصدر سابق، ص 95.

كما أهتمت الحكومة المصرية بتشجيع الصادرات التي أخذت على عاتقها تطوير الموانئ المصرية، إذ إن هذا التطور يعد خطوة مهمة في أتجاه تشجيع الصادرات والرشادة والمصداقية في تنفيذ قواعد ونظم التجارة والاستثمار(1).

فقد زادت نسبة الصادرات البينية بالنسبة لحصة الدول العربية من مجموع

التجارة من (4.4%) تقريباً في الثمانينات، إلى (8.7%) عام 2004، أما الواردات فتقدر بحوالي (6.2%)(2).

كما بلغ حجم التبادل التجاري بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية خلال عام 2004 نحو (2.9) مليار دولار مقابل (2.4) مليار دولار خلال عام 2003 بزيادة (17.19%)، وأحتلت مصر المركز (63) في قائمة الدول المصدرة، والمرتبة رقم (37) في قائمة الدول المستوردة من والى الولايات المتحدة خلال السنوات ذاتها، ومن المناسب الإشارة إلى أن تواتر الزيادة في قيم التبادل التجاري بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية إلى (5.7) مليار دولار خلال عام 2007، مقابل (4.7) مليار دولار خلال عام 2006 بزيادة بلغت نسبتها (21.2%)(3).

(1) التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2007، مصدر سابق، ص 152.

(2) الأمم المتحدة، الاسكوا، تحليل سياسات الاقتصاد الكلي: لأغراض التنسيق الإقليمي في منطقة الاسكوا، نيويورك، 2006، ص ص 22-23.

(3) الكتاب السنوي لمصر لعام 2007، مصدر سابق.

وهذا مرده إلى جانبين: الأول تشجيع أمريكا لمصر لغرض تخفيف الضغط عنها وبخاصة فيما يتعلق بأوضاعها الداخلية، واستمرار عزلها طبقاً لأتفاقية كامب ديفيد عن الشأن العربي، وتقديمها أنموذج للتعاون والأندراج في ركب الولايات المتحدة. والثاني: إن جزءاً مهماً من صادرات مصر إلى الولايات المتحدة الأمريكية تمر من خلال رؤوس الأموال الإسرائيلية المستثمرة في القطاع الصناعي وخاصة النسيجية.

كما تولى مصر عناية خاصة بتوثيق التعاون الاقتصادي مع الدول العربية عن طريق تنمية وتطوير علاقاتها الاقتصادية مع دول العالم العربي سواء على

المستوى الثنائي أو الجماعي، ومن ذلك التعاون اتفاقية تيسير التبادل التجاري بين الدول العربية من أجل اقامة المنطقة الحرة العربية الكبرى، والتي بدأ تنفيذها من عام 1997، لإلغاء الرسوم الجمركية بين الدول العربية بحلول عام 2007، وقد التزمت مصر بتنفيذ جميع مقررات هذه الاتفاقية، فضلاً عن توقيع اتفاقية التجارة الحرة الرباعية بين مصر والمغرب وتونس والأردن والمعروفة باسم (اتفاقية أغادير)* في عام 2004(1).

(1) التجارة الخارجية، الهيئة العامة للاستعلامات بوابتك إلى مصر، منشور على شبكة المعلومات الدولية على الموقع (www.sis.gov.eg) .

الجدول (26)

الصادرات والواردات البينية في مصر (مليون دولار)

السنة	2001	2002	2003	2004	2005	2006
الصادرات البينية	624.7	803.6	902.4	1,520.4	1,842.8	2,549.2
الواردات البينية	1,124.4	922.0	1,048.6	1,690.1	2,274.1	3,099.7

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2007، الأمانة العامة الجامعة الدول العربية،القاهرة، 2007، ص 375.

الأردن

من الطبيعي أن تنضم الأردن إلى التيار الدولي المنحاز إلى حرية التجارة، نظراً لكون النظام الاقتصادي الأردني في الأساس ينهل في مبادئ الرأسمالية وجعل حرية الاقتصاد سياسة تنموية ثابتة لجذب الاستثمارات إلى الأردن(1).

وخلال السنوات الأخيرة انضمت الأردن لعديد من الاتفاقيات الثنائية والمتعددة الأطراف سعيا منها للانفتاح على اقتصاديات الدول الأخرى وتعزيز

علاقاتها التجارية مع تلك الدول، انسجاماً مع ما تشهده الدول العربية بشكل عام من توجه جاد لإصلاح سياساتها التجارية بما يتماشى مع الالتزامات التي تستوجبها التغيرات الاقتصادية والتجارية المتعددة الأطراف التي نشأت لتوسيع الإمكانيات الاقتصادية العربية(2).

وتختلف حالة الأردن عن سائر الدول العربية، فنسبة الصادرات في هذا البلد كانت (21%) في الثمانينات ثم ارتفعت إلى (27%) في التسعينات، ثم انخفضت بشدة إلى (18%) في عام 2004، وذلك بسبب تداعيات الحرب الأمريكية على العراق عام 2003، الذي يعد من أبرز الشركاء التجاريين للأردن، مما سبب ضرراً في حركة الصادرات في الأردن(3).

(1) الأمم المتحدة، الاسكوا، تحليل سياسات الاقتصاد الكلي: لأغراض التنسيق الإقليمي..،مصدر سابق، ص 4.

(2) سهر الهنداوي، تقرير حول اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، غرفة تجارة عمان، وحدة الدراسات والاتفاقيات الدولية، عمان، 2006، ص 6.

(3) الأمم المتحدة، الاسكوا، تحليل سياسات الاقتصاد الكلي: لإغراض التنسيق الإقليمي...، مصدر سابق، ص 22.

فضلاً عن ذلك زادت حصة الصادرات الأردنية إلى الولايات المتحدة الأمريكية، التي وقعت معها مجموعة من الدول العربية ومن ضمنها الأردن بتوقيع اتفاقية التجارة الحرة في عام 2000، ونتيجة لهذا الاتفاق فقد زادت الصادرات الأردنية إلى أمريكا، إلا أن أجمالي الصادرات الأردنية قد شهدت انخفاضاً واضحاً(1).

كما يعد تحسين الشروط التجارية بين الأردن والولايات المتحدة الأمريكية، التي ترتب عليها التخفيض التدريجي في الرسوم الجمركية على السلع

المصدرة إلى الولايات المتحدة والمستفيدة من اتفاقية التجارة الحرة، هي التي شجعت بعض الصناعات للتأهل إلى المنافسة في أسواق الولايات المتحدة الأمريكية كونها مستوفية للمعايير الدولية(2).

ومن الصعب معرفة الآثار الاقتصادية لاتفاقية التجارة الحرة على الأردن، إذ لا تتوفر المعلومات الكافية عن طبيعة الشركات المصدرة للسوق الأمريكية ضمن هذه الاتفاقية أو نسبة مساهمة الأردن في القيمة المضافة لهذه السلع أو عن عدد فرص العمل الجديدة التي ولدتها هذه الاتفاقية، غير ان النمو الكبير للصادرات الأردنية، صوب السوق الأمريكية يشير إلى أن لهذه الاتفاقية تأثيراً ايجابياً على تنمية تجارة الأردن، مما قد ينجم عنها زيادة حجم العمالة في الصناعات الموجهة للتصدير(3).

فقد بلغ مجموع الصادرات الأردنية إلى دول المنطقة التجارية العربية الكبرى ما قيمته (588.9) مليون دينار أردني خلال عام 2006، أي ما نسبته (15.6%) مقارنه بقيمتها خلال المدة نفسها من في عام 2005 ومقدارها (509) مليون دينار، فيما بلغ مجموع المستوردات الأردنية في دول منطقة التجارة العربية حوالي (1475.4) مليون دينار أردني خلال عام 2006 ،أي ما نسبته(27.6%) مقارنة بقيمتها خلال المدة نفسها عام 2005 بنسبة نمو مقداراها والبالغة (1155.5) مليون دينار(4).

(1) المصدر السابق نفسه، المكان نفسه.

(2) جمال الدين رزوق، مصدر سابق، ص 22.

(3) المصدر السابق نفسه، ص 23.

(4) سهر الهنداوي، مصدر سابق، ص 20.

الجدول (27)

الصادرات والواردات البينية في الأردن (مليون دولار)

ألسنه	2001	2002	2003	2004	2005	2006
الصادرات البينية	960.3	1,044.8	975.8	1,334.7	1,545.5	1,761.3
الواردات البينية	1,161.0	1,280.5	1,582.2	2,504.9	3,548.6	4,147.0

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2007، الأمانة العامة الجامعة الدول العربية، القاهرة، 2007، ص 3-375.3 : الدور الاجتماعي للدولة

دور الدولة في الخدمات الصحية

مصر

تهتم الدولة بتوفير الخدمات الصحية لغالبية المواطنين خاصة، وان هناك شريحة عريضة لا تستطيع تحمل أعباء تكاليف الخدمات الصحية، وتعمل أيضاً على تقليل التفاوت بين المناطق الحضرية والريفية وتحقيق التوازن في الانفاق بين الخدمات العلاجية والوقائية والاهتمام بخدمات تنظيم الأسرة(1).

فقد بلغت الاستثمارات المنفذة في قطاع الصحة خلال عام 2007/2008 نحو (4.7)مليار منها(2.8) مليار جنيه استثمارات عامة و (1.9)مليار جنيه استثمارات خاصة(2).

وتفيد المؤشرات المتاحة استمرار تقدم المستوى الصحي للمواطنين خلال عام (2007/ 2008)، ومن دلالات ذلك تحسين نصيب الفرد من الخدمات الصحية نتيجة التزايد المطرد في أعداد المستشفيات العامة والمركزية والقروية، وأعداد الوحدات الصحية الريفية والأطباء وفئات التمريض، فضلاً عن انخفاض معدلات وفيات الرضع دون سن الخامسة، وزيادة معدلات التطعيم ضد أمراض الشلل والحصبة، وانخفاض معدلات وفيات الأمهات(3).

(1) علي الطرح وغسان سنو، مصدر سابق، ص 140.

(2) التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2007، مصدر سابق، ص37.

(3) سعد طه علام، مصدر سابق، ص 254.

ونتيجة للاهتمام المتزايد من الدولة بهذا القطاع فقد زاد عدد الاسرة من (141) ألف سرير عام (2002/2003) إلى (170) ألف سرير عام (2005/2006)والى (185) ألف سرير في عام(2006/2007)، كما زادت المستشفيات العامة والمراكز من (253)عام(2002/2003) إلى (340)مستشفى عام (2005/2006)، كما وصل عام 2007 إلى (381) كما هو موضح في الجدول (28)، الذي يعكس تطور هذه المنشآت وكذلك أعداد الوحدات الصحية الريفية والمستشفيات القروية(1).

(1) الأمم المتحدة، الاسكوا، نحو سياسات اجتماعية متكاملة في الدول العربية أطار وتحليل مقارن، مصدر سابق،ص56.

وللدولة الأثر الواضح في تطور وتحسين المؤشرات الصحية على وفق الآتي(1):

(1) جمهورية مصر العربية، وزارة التخطيط والتنمية المحلية، تقرير متابعة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لخطة عام 2007/ 2008، تقرير منشور على شبكة المعلومات الدولية على الموقع(/www.amo7.com (dl/go.

1 - إرتفاع العمر المتوقع عند الميلاد بالنسبة للذكور من (69.52) سنة إلى (69.88)سنة وبالنسبة للإناث من (74.1) سنة إلى (74.37) سنة.

2 - إنخفاض معدل الوفيات الرضع من (18) لكل ألف مولود إلى (17) لكل ألف مولود.

3 - إنخفاض معدل المواليد من (26.5) في الإلف عام 2002 إلى (25.1) في نهاية عام 2007.

4 - زيادة عدد الأسرة لتبلغ (185) ألف سرير، وبالتالي تحسين متوسط نصيب الفرد منها إذ بلغ المعامل سرير لكل (384) فرد.

5 - إنخفاض معدل الزيادة الطبيعية من (20.1%) عام (2002/2003) إلى (18.6%) في نهاية عام 2006 والى (18.1%)في نهاية عام 2008، وقد بلغ التعداد السكاني نحو (75.07) مليون نسمة عام 2007/2008 مقابل (73.65) مليون نسمة عام 2006/ 2007.

الجدول (28)

تطور الخدمات الصحية في مصر للسنوات (2002- 2007)

البيانات	السنوات	2002/ 2003	2003/ 2004	2004/ 2005	2005/ 2006	2006/ 2007
الأسرة (ألف سرير)		141.1	147.6	157.0	170.0	185.0
مستشفيات ومركزيه (مستشفى)		253	289	326	340	381
وحدات صحية ريفية (وحدة)		3891	4012	4126	4272	4452
مستشفيات قروية (مستشفى)		593	663	757	839	931

المصدر: جمهورية مصر العربية، وزارة التخطيط والتنمية المحلية، خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لعام 2006/2007، القاهرة، 2006، ص75، تقرير منشور على شبكة المعلومات الدولية على الموقع(www.amo7.com/dl/go).

الأردن

أظهرت الدراسات السابقة أن مصادر تمويل القطاع الصحي في الأردن هي : القطاع العام بما في ذلك الضرائب العامة، واشتراكات المؤسسات العامة

ومساهمات الجمعيات غير الحكومية بنسبة تبلغ حوالي (45%)، بالإضافة إلى ما يتأتى من أنفاق المواطنين بما في ذلك الاقتطاعات من رواتبهم لصالح صندوق التامين الصحي وأجور المعالجة وأثمان الأدوية ويشكل ما نسبته (43%) يضاف إلى ذلك (8%)مساهمات الوكالات المانحة مثل وكالة غوث اللاجئين و(4%)مساهمة الشركات الخاصة لقاء شراء الخدمة التامين الصحي لموظفيها(1).

(1) المملكة الأردنية الهاشمية، وزارة الصحة، الإستراتيجية الصحية الوطنية 2006/2010، ص57، تقرير منشور على شبكة المعلومات الدولية على الموقع (www.moh.gov.jo).

وتعمل الحكومة على الالتزام بواجباتها وتقديم الخدمات الصحية المدعومة للمواطنين كافة سواء كانوا مشمولين بمظلة التأمين الصحي ام غير مشمولين، وتشير التقديرات أن حوالي (40%)من السكان غير مشمولين بمظلة التامين الصحي، ولكن ذلك لا يعني عدم الصحة عن طريق مراكزها ومستشفياتها المنتشرة في مناطق المملكة كافة وهي متاحة إزاء الجميع بكلفة قد تكون أقل مما يساهم به مشتركو التأمين الاجتماعي(1).

وبالرغم من ذلك فقد أرتفع عدد المستشفيات لوزارة الصحة من (19)مستشفى عام 1990 إلى (29) مستشفى عام 2004 ، وأرتفع عدد الأسرة في هذه المستشفيات من (2233)سريرا إلى (3606) سريرا للمدة نفسها ، أما عدد المراكز الصحية الأولية التابعة للوزارة فقد ارتفعت من (1278) مركزا عام 2004 إلى (1380) مركز عام 2007، تتوزع هذه المراكز على مختلف أنحاء المملكة ، كما تشير البيانات إلى أن المراكز الصحية التابعة لوزارة الصحة وهي (64) مركزاً صحياً شاملاً و(377) مركزاً صحياً أولياً ، و(238) مركزاً صحياً فرعياً، و(416) مركزا للأمومة ، و(285) عيادة أسنان(2). والجدول(29) يوضح تطور أعداد المراكز الصحية.

فضلاً عن ذلك ولما حققته الدولة في رفع المستوى الصحي ولو بصورة ليست كبيرة ، فقد رسمت الدولة سياساتها الآتية لأنجاز الأهداف وهي(3).

(1) المصدر السابق نفسه، ص ص 57-58.

(2) الأمم المتحدة، الاسكوا،السياسات الاجتماعية في المملكة الأردنية الهاشمية، مصدر سابق، ص ص 19-20.

(3) المصدر السابق نفسه، ص 27.

1- تحقيق العدالة والشمولية في الحصول على الخدمات الصحية والوقائية والعلاجية .

2- توجيه التركيز (فضلاً عن الرعاية الصحية والثانوية والثالثة) إلى الرعاية الأولية وتوزيعها بشكل يضمن وصولها إلى الفئات الأقل حظاً وبعض الفئات ذات الأولوية كالشباب.

3- زيادة مشاركة المجتمع المحلي في التخطيط وتنفيذ الخدمات الصحية المتعلقة بمناطقهم.

4- تعزيز مكانة الأردن ليكون مركزاً متميزاً في الحقل الطبي على المستوى الإقليمي.

5- اعتماد وتبني المفاهيم والأسس والأساليب المعاصرة في التخطيط للقطاع الصحي وإداراته.

الجدول(29)

تطور أعداد المراكز الصحية خلال الأعوام (2003- 2007)

البيانات	السنة	2003	2004	2005	2006	2007
المراكز الصحية الشاملة		52	53	57	58	64
المراكز الصحية الأولية		340	349	368	370	377
المراكز الصحية الفرعية		259	250	238	243	238
مراكز الأمومة والطفولة		353	365	385	406	416
عيادات طب الأسنان		250	260	274	274	285

المصدر: المملكة الأردنية الهاشمية، وزارة الصحة، التقرير الإحصائي السنوي لعام 2007، ص9، تقرير منشور على شبكة المعلومات الدولية على الموقع(www.moh.gov.jo).

لقد أسفرت جهود الدولة في كل من مصر والأردن بمجال الخدمات الصحية والرعاية الصحية تحسن ملحوظ في مؤشراتها الدالة على ذلك، وبالأخص بما يتعلق بارتفاع العمر المتوقع وارتفاع أعداد المستشفيات وكذلك الكوادر البشرية، الا انه مازال هنالك النقص في معالجة أعراض الأمراض والأوبئة المنتشرة على المستوى العالمي، التي يتطلب علاجها ومحاربتها أو تقليل انتشارها، ومن هذه الأمراض فيروس ومرض نقص المناعة المكتسبة (الايدز) وغيرها من الأمراض الحيوانية كـ(جنون البقر وأنفلونزا الطيور وغيرها).

الأمر الذي يتطلب بذل جهد كبير من الحكومات للتعامل مع هذه الأمراض لتحقيق تنمية صحية مستدامة وعادلة وردم التفاوت الصحي بين الريف والمدينة وبين المناطق داخل المدن، كذلك توافر الجهود الدولية لتحقيق التنمية البشرية المستدامة في إطار أهداف التنمية للألفية التي تتطلب هذا التعاون الدولي سواء من البلدان المتقدمة أو المنظمات الدولية والإقليمية(1).

دور الدولة في الخدمات التعليمية

مصر

رفعت الحكومة المصرية منذ التسعينيات التعليم (كمشروع قومي)، وأعدته حقاً أساسياً تكفله الدولة كما أعلنت مسؤوليتها عن التعليم والإشراف عليه، وان التعليم إجباري في المرحلة الابتدائية ولتحقيق ذلك، صاغت الدولة مجموعة من الأهداف التي تحاول المنظومة التعليمية تحقيقها وهي(2):

(1) رعد سامي عبد الرزاق التميمي، مصدر سابق، ص 125.

(2) الأمم المتحدة، الاسكوا، السياسات الاجتماعية في البلدان العربية...، مصدر سابق، ص106.

1 - وضع سياسة تعليمية تتسم بالاستدامة والقابلية للتطوير.
2 - تجنب إرهاق الأسرة المصرية بالمزيد من الأعباء المالية.
3 - التمسك بمبدأ تكافؤ الفرص في التعليم.
4 - التأكيد على أن التعليم يمثل قضية تتصل بالأمن المصري.
5 - إن الاستثمار في التعليم هو استثمار في البشر وقدراتهم.

فقد حققت مصر في السنوات الأخيرة انجازات ملموسة في مجال الالتحاق بالتعليم بعده مشروعا قوميا، وتوسعت الدولة في بناء المدارس، إذ تم بناء نحو(9850) مدرسة لتوفير البيئة الملائمة للتلاميذ، على المستويات والمراحل التعليمية كافة وهي رياض الأطفال والمستوى الأول والمستوى الثاني والثالث(1).

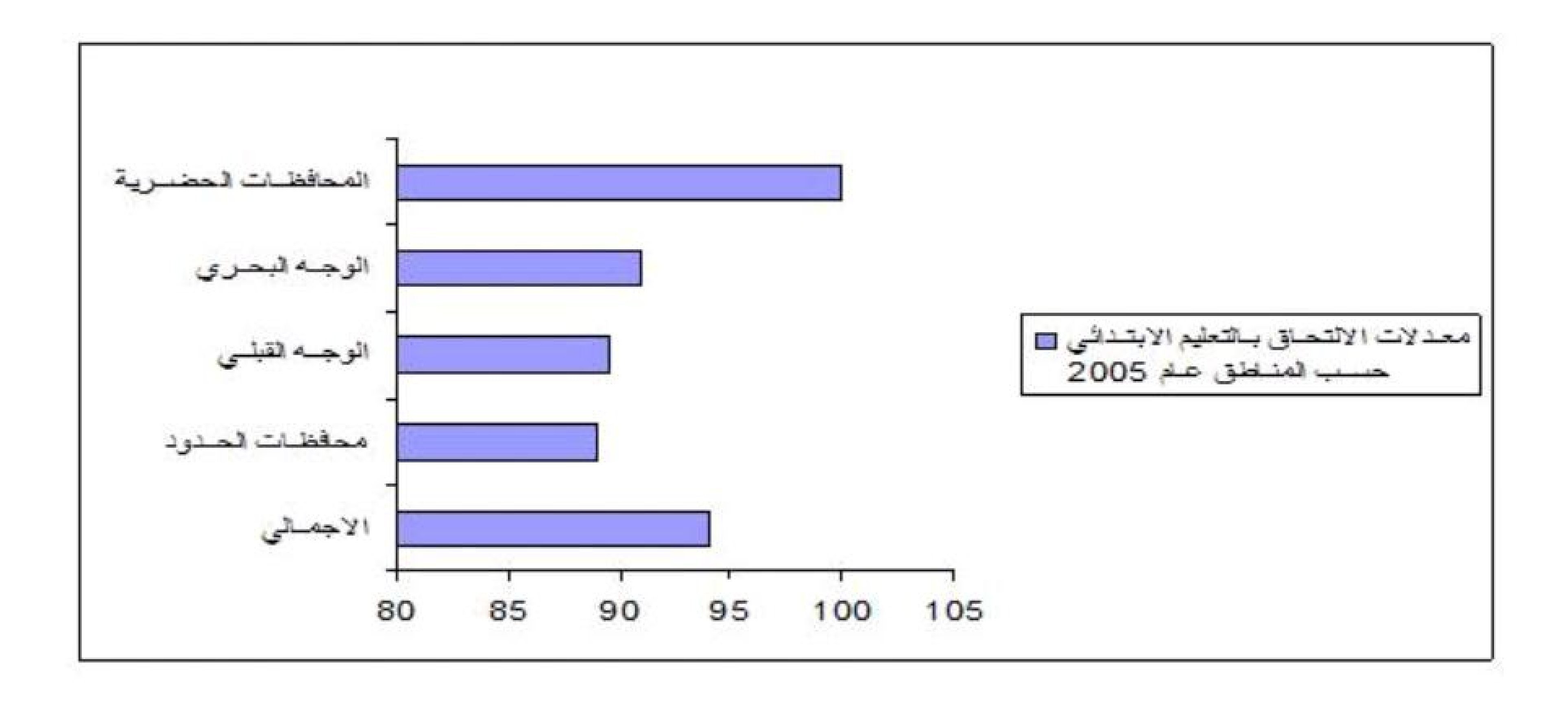
كما زادت نسبة القيد في التعليم الأساسي والثانوي من (42%) إلى (86%) خلال (1990-2001)، كما يلاحظ ارتفاع معدل الدخول بالصف الأول الابتدائي

من (68.6%) إلى (91.4) خلال(1999- 2001)، وأرتفعت أيضاً عام 2005 إلى (94%)، وذلك لأهتمام الدولة بالتعليم وارتفاع الوعي التعليمي لدى الأسرة، مما يعني امكانية تحقيق أهداف الألفية الثالثة والشكل (4) يوضح ذلك(2).

(1) مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية الأهرام، التقرير الاستراتيجي العربي 2006/2007، القاهرة، ط1، 2007، ص458.

(2) تقرير التنمية البشرية لمصر لعام 2005، مصدر سابق، ص29.

الشكل (4)



معدلات الالتحاق بالتعليم الابتدائي حسب المناطق عام 2005

المصدر: جمهورية مصر العربية، وزارة التخطيط والتنمية المحلية، خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لعام 2006/2007،ص73، تقرير منشور على شبكة المعلومات الدولية على الموقع(www.amo7.com/dl/go).

اما في مجال التعليم العالي والجامعي فقد وضعت اعتمادت استثمارية تبلغ نحو (1.28) مليار جنيه ويخص التعليم الجامعي منها نحو(811.6) مليون جنيه موزعة بين المنشآت الجامعية والمستشفيات الجامعية والإسكان الطلابي على المستوى كل جامعة، ومن أهم الانجازات المتحققة في خدمات التعليم العالي ما يأتي(1):

1 - الانتهاء من أعمال المباني لبعض الكليات الجامعية والإسكان الطلابي والإدارة العامة.
2 - دعم المستشفيات الجامعية المفتوحة والتي حققت معدلات تنفيذ عالية بمختلف الجامعات.
3 - دعم خطة البعثات من الكوادر الجامعية والتعليم العالي لعدد (1175) مبعوثا فضلاً عن عدد (1400) مدرسة بالتربية والتعليم.
4 - إستكمال برنامج تطوير التعليم العالي والجامعي .

اما بالنسبة إلى مجال البحث العلمي والتطوير التكنولوجي الذي يعد ركيزة وميزة للدول المتقدمة، فقد اتجهت الدولة المصرية لإعطاء الدور المهم بهذا الجانب عن طريق مجموعة من السياسات التي اتبعتها في هذا المجال وهي فيما يأتي(2).

(1) جمهورية مصر العربية، وزارة التخطيط والتنمية المحلية، خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لعام 2006/2007، مصدر سابق، ص75.

(2) جمهورية مصر العربية، وزارة التخطيط والتنمية المحلية، خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لعام 2006/2007، مصدر سابق، ص77.

1 - وضع آليات للاستفادة من الانفاق على البحث العلمي لتفعيل دوره في علاج قضايا المجتمع.
2 - إنشاء صندوق لتمويل البحوث يتم تمويله من المستثمرين المستفيدين من متطلبات الأبحاث العلمية التي تجري بمعرفة وزارة البحث العلمي.
3 - وضع آليات تسويق نتائج الأبحاث التي يتم الانتهاء منها للاستفادة من نتائجها وتحقيق عائد يمكن أن يدخل ضمن تمويل البحوث الجاري استكمالها.
4 - التنسيق بين مؤسسات الإنتاج والمراكز البحثية المختلفة بهدف اجراء

الأبحاث العلمية التي تخدم قضايا الإنتاج.

الأردن

حققت الأردن انجازات كبيرة في مجال التعليم، فهو يحتل مرتبة عالية في توفير التعليم للجميع، إذ بلغ هذا المؤشر عام 2001 (0.94) وبلغت نسبة الالتحاق في التعليم الأساسي (99%)(1)، كما تواصلت جهود الأردن في تطوير برامجها التعليمية والتربوية إذ مرت بثلاثة مراحل. الاولى (1988- 1995)، إذ ركزت على تطوير الجانب الكمي لعناصر النظام التربوي وفعالياته مع توجيه بعض الاهتمام لتطوير الجانب النوعي، والمرحلة الثانيه (1996- 2000)، إذ ركزت على تطوير البعد النوعي للنظام التربوي عن طريق الحرص على تعميق الأثر النوعي لعملية التطوير التربوي مع الاستمرار في تنفيذ المرحلة الأولى، أما المرحلة الثالثة (2000- 2006)، فقد ركزت بصورة أساسية على تحسين البعد النوعي لعناصر النظام التربوي كافة، وبخاصة ما ينعكس على العملية التعليمية داخل المدارس وعلى تجديد نوعية التعليم ورفع مستواه(2).

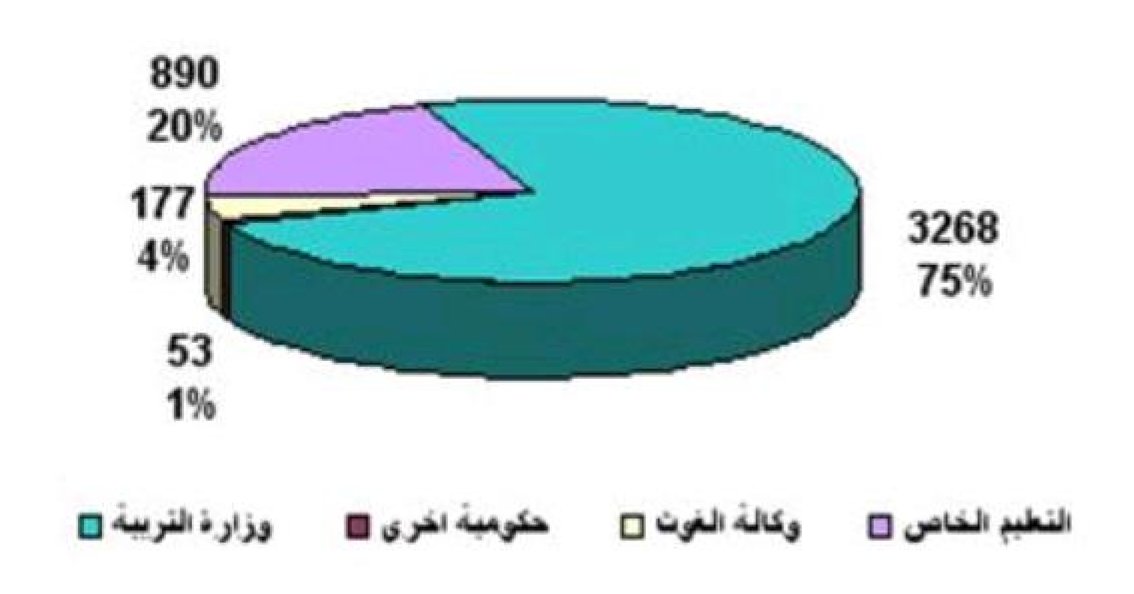
(1) تقرير التنمية البشرية الأردن 2004، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، نيويورك، 2004، ص 61.

(2) مهند مبيضين، التعليم العالي في الأردن: أزمة السياسات وعوائق التغيير، بحث منشور على شبكة المعلومات الدولية على الموقع(www.cheq-edu.org).

إذ شكل عدد الطلبة الملتحقين بالتعليم في جميع مراحله نحو (30%) من اجمالي السكان في المملكة خلال عقد التسعينيات وحتى عام 2005، كما توزع الطلبة حسب المراحل، فان ما نسبته (6%) في مرحلة رياض الأطفال ، ومرحلة التعليم الأساسي (82%)، بينما تشكل مرحلة التعليم الثانوي الأكاديمي ما نسبته (9.8%)(1). كما الشكل الاتي الذي يبين توزيع المدارس حسب السلطة

المشرفة.

الشكل (5)



توزيع المدارس (بدون رياض الأطفال) حسب السلطة المشرفة

عام (2007 – 2008)

المصدر: المملكة الأردنية الهاشمية، وزارة التربية والتعليم، إحصاءات التعليم للعام الدراسي 2007/2008، أداراه التخطيط التربوي، قسم الإحصاء، منشور على شبكة المعلومات الدولية على الموقع(www.moe.gov.jo).

وتركز الرؤية المستقبلية لقطاع التعليم العالي على نظام تربوي ذي جودة عالية قادرة على تخريج كوادر بشرية مؤهلة ومتخصصة في مختلف حقول المعرفة، يلبي احتياجات المجتمع الحالية والمستقبلية وبما يتلاءم مع تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية مستدامة ، وذلك بتحقيق أهداف قطاع التعليم العالي عن طريق الاتي(2).

(1) غالب العزة، تحليل أبعاد التنمية البشرية للمستوطنات في الأردن باستخدام المنهج التحليلي، برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، بحث منشور على شبكة المعلومات الدولية على الموقع(www.unhabitat.org.jo).

(2) الأمم المتحدة، الاسكوا،السياسات الاجتماعية في المملكة الأردنية

الهاشمية، مصدر سابق، ص42.

1 - إعطاء دوراً اكبر للقطاع الخاص للمشاركة في صياغة مستقبل التعليم العالي، وذلك بزيادة تمثيله في مجلس التعليم العالي، وتسهيل المشاركة في إتاحة المزيد من فرص التعليم العالي المتميز للطلبة الأردنيين والوافدين على حد سواء.

2 - دراسة موضوع تمويل الجامعات العامة بما يكفل رفدها بالموارد اللازمة ، وذلك عن طريق الاستمرار في اعادة هيكلية الرسوم الجامعية ، وإنشاء صندوق تمويل للطالب المحتاج يمول من المصادر المختلف وأهمها الدعم الحكومي للجامعات.

3 - إدخال مفاهيم ضبط الجودة والتوعية في مختلف مكونات ومراحل نظام التعليم العالي بانشاء مؤسسة مستقلة تطبق المعايير العالمية.

4 - إعادة النظر بسياسات القبول في الجامعات لتحقيق اكبر قدر ممكن من المواءمة بين رغبات الطلبة والتخصصات المتاحة لهم، وذلك عن طريق دراسة أساليب القبول على المستوى الكيان وتسهيل الانتقال من تخصص إلى أخر ضمن الكلية.

5 - توفير الآليات اللازمة لاحتضان ورعاية الطلبة الذين يملكون القدرة على التميز والإبداع وتشجيع البحث العلمي والتطوير.

وانطلاقا من أهمية البحث العلمي في المؤسسات التعليم العالي لخطط التنمية وحاجات المجتمع اتخذت وزارة التعليم العالي والبحث برسم سياسات العامة الرامية إلى تطوير البحث العلمي في مؤسسات التعليم العالي وهي بالاتي(1).

(1) المملكة الأردنية الهاشمية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، إستراتيجية التعليم العالي والبحث العلمي للأعوام 2004/2006 وخطة عملها، تقرير منشور على شبكة المعلومات الدولية على

الموقع(www.mutah.edu.jo).

1- ربط خطط البحث العلمي والتطوير التكنولوجي وبرامجها بخطط التنمية وحاجات المجتمع وتوثيق التعاون مع القطاع الخاص.

2- تحقيق التكامل والتنسيق في المجهودات التي تقوم بها مؤسسات التعليم العالي في مجال البحث العلمي والتطوير التكنولوجي.

3- تنمية الموارد المالية اللازمة لدعم البحث العلمي والتطوير التكنولوجي في مؤسسات التعليم العالي.

4- تنمية الموارد البشرية العاملة.

5- استخدام اللغة العربية في النشاطات العلمية والبحثية.

6- إنشاء قاعدة بيانات للبحث والتطوير عن طرق رصد مخرجات البحث والتطوير للجامعات وقياس مدى تفاعلها مع قطاعات الصناعة والخدمات.

وبالرغم مما حققته مصر والأردن من انجازات بالنسبة إلى معدل الالتحاق بالتعليم الابتدائي والثانوي والعالي وأيضا البحث العلمي، فقد ظل التعليم متواضعا وذلك بسبب تردي نوعية التعليم المتاح وقلة الموارد المتخصصة للتعليم، وكذلك وضع المعلمين المعاشي والمناهج وأساليب التعليم.

وبغض النظر عن حركات التطوير التكنولوجي ولدخوله في التعليم التي تبنتها اغلب البلدان العربية لمواجهة التحديات والتغييرات المرافقة بإعادة النظر وإصلاح المناهج لكي تواكب متطلبات المرحلة الجديدة، الا ان الاختلالات مازالت موجودة في جسد التعليم في اغلب الدول.

دور الدولة في الخدمات السكانية

مصر

يعد النمو السكاني السريع من أهم المشكلات التي تواجه الاقتصاد المصري لما له من تأثير على مجهودات التنمية البشرية المستدامة، وقد أسفرت جهود الدولة خلال الخمسينات والستينيات بإنشاء وحدات سكنية خاصة في الحضر وذلك لتلبية حاجات الطبقات الشعبية وقطاع كبير من الطبقة الوسطى(1).

(1) عبد الله عطوي، مصدر سابق، ص 255.

مارست الحكومة دور الفاعل الرئيس في قطاع الإسكان عن طريق وضع القواعد المنظمة والممارسات الإدارية والاستثمار والضرائب والإعانات، إذ اهتمت الدولة بتوفير السكن لكثير من الفئات الاجتماعية، كما استطاعت السيطرة على العلاقة بين المالك والمستأجر عن طريق تحديد العلاقة الايجارية لكي يتناسب مع دخول المواطنين(1).

وبرغم من ذلك فقد شهد القرن العشرين تزايدا غير مسبوق في عدد السكان، كما تشير البيانات بالتعداد السكاني الأخير عام 2006، حيث أن عدد السكان في مصر بلغ (72.6) مليون فضلاً عن ان عدد المصريين بالخارج والذي تم تقديره بنحو (3.9) مليون نسمة ليصل جملة المصريين إلى (76.5) مليون نسمة(2).

وتجدر الإشارة إلى أن نتائج التعداد السكاني الأخير أوضحت إن الزيادة التي شهدتها مصر خلال السنوات العشر ما بين تعدادي (1996- 2006)، استمرت عند المستوى نفسه الذي شهدته في السنوات (1986- 1996)، إذ زاد عدد السكان بـ(22.4%) في المدة من (1996 إلى 2006) ، ومن ثم فأن معدلات الزيادة السنوية لم تتراجع خلال العقدين الأخيرين، ويؤيد ذلك عدم تحقق تراجع يذكر في معدلات المواليد خلال العقد الأخير، والذي نتج عنه وصول عدد المواليد السنوية إلى (1.8) مليون مولود عام 2005، بعد أن كان (1.6) مليون مولود عام 1995(3).

وما تعانيه مصر من الوضع السكاني الراهن والإسقاطات السكانية المستقبلية

وتبعاتها على التنمية وعلى تباطؤ احساس المواطن بعوائد النمو الاقتصادي، تحتم اتباع حزمة من السياسات تضمن التعامل مع قضايا السكان بشكل أكثر كفاءة وفاعلية وهي كالأتي(4):

(1) نصر محمد عارف، مصدر سابق، ص 165.

(2) جمهورية مصر العربية، وزارة التخطيط والتنمية المحلية، تقرير متابعة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لخطة عام 2007/ 2008، مصدر سابق، ص 59.

(3) جمهورية مصر العربية، وزارة التخطيط والتنمية المحلية، خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لعام 2006/2007، مصدر سابق، ص ص 63-64.

(4) سياسيات المشكلة السكانية في مصر، مقدمة من لجنة الصحة والسكان أمانة السياسات 2007، بحث منشور على شبكة المعلومات الدولية على الموقع(www.mohp.gov.eg).

1- مواجهة مجتمعية في إطار إستراتيجية متكاملة للمشكلة بأبعادها الثلاثة

(النمو – التوزيع – الخصائص)، تتسق مع ثقافة وقيم المجتمع المصري وتستفيد من النجاحات التي حققتها دول أخرى وتضمن الأبعاد السكانية ضمن التشريعات واللوائح الإجرائية بما يتسق بالأهداف القومية للسكان.

2- إستراتيجية إعلامية متكاملة تستهدف إقناع الأسرة المصرية بانتهاج سلوكاً إنجابياً يتواءم مع موارد المجتمع، ومع امكانية الارتقاء بمستوى معيشة المصري، وتهدف هذه الإستراتيجية إلى العمل على تغيير الاتجاهات نحو الإنجاب من جانب معظم الأسر المصرية، ودعم البعد المجتمعي لتبني مفهوم الأسرة الصغيرة التي تقوم على طفلين فقط.

3- الربط بين توجهات المجتمع نحو القضايا السكانية والقضايا التنموية ذات الصلة (الامية، مساهمة المرأة ، عمالة الأطفال، التسرب من التعليم)، وبما يتسق مع ثقافة وقيم المجتمع المصري، واعتماد الأبعاد السكانية كأحد المعايير الأساسية للمفاضلة بين المشروعات التنموية المختلفة.

4- تجسيد التعاون والشراكة بين الأجهزة الحكومية والقطاع الخاص والمجتمع المدني في توزيع الأدوار، من أجل تفعيل البرامج السكانية المصرية على المستوى القومي والمحلي عن طريق التنسيق بين المؤسسات الحكومية وتفعيل المشاركة المجتمعية، التي تقوم على تجسيد التعاون بين القطاعات المختلفة (الحكومية- المجتمع المدني -القطاع الخاص).

5- تأكيد مبدأ اللامركزية في التعامل مع المشكلة السكانية بما يتناسب مع الظروف المحلية لكل منطقة.

6- توظيف فعال للبحوث والدراسات في تخطيط وتقييم البرامج وتقييم البرامج السكانية بما يكفل رصد التقدم بشكل مستمر والتوظيف الفعال لنتائج البحوث والدراسات لاتخاذ الإجراءات التصحيحية المناسبة وإعادة ترتيب الأولويات.

7- التقييم المستمر للبرنامج السكاني المصري بإستراتيجيته المتنوعة مع مراعاة ضرورة استقلال الجهة التي تتولى التقييم عن الجهات التنفيذية سواء كانت حكومية ام تابعة للقطاع الخاص ام المجتمع المدني.

8- رصد التقدم في مجال التصدي للمشكلة السكانية عن طريق جهة (أوجهات) تتسم بالاستقلالية وتتوافر لديها الكوادر العلمية.

9- توظيف فعال للمعلومات السكانية وإتاحتها لمتخذي القرار والمخططين والتنفيذيين والباحثين على المستوى القومي والمحلي.

10- التعامل مع القضية السكانية على نحو يتسم بالاستدامة والابتعاد عن الاقتصار على التناول الموسمي لها.

الأردن

إنطلاقاً من اهتمام الحكومة الأردنية في مواجهة القضايا السكانية وتصميمها على مواجهة النمو السكاني المفرط ومتطلبات التنمية البشرية المستدامة والنمو الاقتصادي، فقد شكلت عام (1973) اللجنة الوطنية للسكان، وكانت من أولى اهتماماتها اعداد إستراتيجية وطنية للسكان في الأردن تكون منسجمة في أهدافها ومضمونها مع غاية التنمية بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والإنسانية(1).

فقد تضاعف عدد السكان الأردن من المدة (1952 – 2006)، وكانت الهجرة السبب الرئيس في ارتفاع معدلات النمو، إذ بلغ عدد السكان (586.2) ألف نسمة حسب تعداد المساكن عام (1952)، ارتفع إلى (5600.0) ألف نسمة عام 2006(2).

(1) الأمم المتحدة، الاسكوا، السياسات الإسكانية والتحضر: ملامح قطرية المملكة الأردنية الهاشمية، نيويورك، 2003،ص5.

(2) المملكة الأردنية الهاشمية، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية(2004-2006)، 2006، ص154، تقرير منشور على شبكة المعلومات الدولية على الموقع(www.mop.gov.jo).

كما دعت الحكومة إلى تبني السياسات السكانية وذلك عن طريق رسم أهداف إستراتيجية وهي كالأتي(1):

1 - خفض معدل السنوي للزيادة السكانية الطبيعية إلى (2%) في عام، 2005

إلى (1.6%) في عام 2010.

2 - خفض معدل الخصوبة الكلية إلى مستوى الخصوبة المرغوب حاليا من الأزواج، أي من (3.9) إلى (3.4) عام 2005 والى (2.9) مولود عام 2010.

3 - خفض نسبة وفيات الأمهات من(44) إلى (30) لكل مئة ألف ولادة بحلول عام 2010.

4 - خفض معدل وفيات الرضع من (29) في عام 2000 إلى (25) عام 2005، والى (20) لكل ألف مولود عام 2010.

وتتــوافق الإســتراتيجية الوطنيــة للسكان بـأبعادها المختلفـة مع التخطـيط التنموي في الأردن وتتكامل مع الاستراتيجيات الوطنية الأخرى ذات العلاقة، ويشكل هذا التوافق والتكامل أحدى مرتكزات الإستراتيجية الوطنية للسكان، وفـي المقابل اعتمدت الخطط التنموية المختلفة وآخرها خطة التنميـة عام 2005 التي إدماج العوامل السكانية في سياق التنمية البشرية المستدامة، إذ حققت مجموعة من الانجازات في مجال السياسات السكانية وهي(2):

(1) الأمم المتحدة، الاسكوا، السياسات الإسكانية والتحضر: ملامح قطرية المملكة الأردنية الهاشمية، مصدر سابق، ص ص 13-14.

(2) غالب العزة، مصدر سابق، ص17.

1- إعداد الإستراتيجية الوطنية للإسكان، ودمج اكبر مؤسسات القطاع العام العاملـة فـي قطـاع الإسـكان، والمسـاهمة فـي إنشـاء جمعيـة المستثمرين في القطاع الإسكاني وشركة إعادة الرهن العقاري، وإعادة هيكلة قطاع الإسكان عام 1996، وإقرار برنامجاً حكومياً لإصلاح القطاع الحضري.

2- الإعفاء من ضريبة نقل الملكية ورسومها على مساكن ذوي الدخول المتدني لتشجيع المستثمرين، والحد من اثر ضريبة نقل الملكية على تداول العقار.

3- إعطـاء القطـاع الخـاص المنظـم الحـق باسـتخدام النمـاذج والمعايير التي

طورتها المؤسسة عن طريق مشاريع الشراكة، وتنفيذ العديد من مشاريع الشراكة مع القطاع الخاص إذ تم تنفيذ (1380) شقة سكنية و(1713) ارض مخدومة يستفيد منها(16) ألف مواطن.

4- معالجة الاختلالات التشريعية التي كانت تقف عائقاً أمام استثمار الخاص في الإسكان، مثل تعديل قانون المالكين والمستأجرين، وإلغاء قانون الشفقة.

5- إلغاء قانون بنك الإسكان الذي كان يتمتع بإعفاءات ضريبية وذلك لتحقيق منافسة متكافئة في مجال التمويل الإسكاني مما انعكس إيجاباً على ظهور العديد من مؤسسات الإقراض لأغراض السكن وارتفاع القيمة الإجمالية للقروض الممنوحة إذ ارتفعت من (135) مليون دينار عام 1996 إلى (292) مليون دينار عام 2005.

6- إلغاء نظام المرابحة العثماني، وذلك لأنه كان يحول دون الإقراض طويل الآجل.

7- إنشاء سوقاً لإعادة تمويل الرهن العقاري لتوفير تمويل اسكان طويل الاجل.

8- إنشاء نظام لدعم التمويل الإسكاني عام 2000، حيث يقوم على دعم الحكومة للفائدة في السوق بمعدل (3.5) نقطة مئوية، يستفيد منه موظفي القطاع العام المدني.

الجدول(30)

مشاريع الإسكان في خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للأعوام (2004-2006)

اسم المشروع	الكلفة الكلية للمشروع بالمليون دينار			
	2004	2005	2006	المجموع
مشاريع المؤسسة الإسكانية-استكمال مشاريع الخطة السابقة	1.585	0.000	0.000	1.585
مشاريع الإسكانية-المشاريع الإسكانية الجديدة	6.783	11.228	9.080	27.091
مشاريع تطوير بنى التنمية في المناطق متدنية الخدمات	2.074	2.292	1.156	5.522
مشاريع أسكانية/تمويل ذاتي من المؤسسة	0.000	2.280	3.832	6.112
مشاريع تطوير مناطق السكن العشوائي	0.000	1.532	2.018	3.550
المجموع	10.442	17.332	16.086	43.866

المصدر: المملكة الأردنية الهاشمية، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية (2004-2006)، 2006، ص160، تقرير منشور على شبكة المعلومات الدولية على الموقع(www.mop.gov.jo).

ومن خلال ذلك يمكن أن يوفر حجم السكان والنمو السكاني فرصاً كبيرة للتنمية البشرية المستدامة، وفي ذات الوقت يفرض تحديات، وهذا يتوقف على الدولة نفسها وكيفية توظيف الإمكانات البشرية، التي يمثلها سكانها على نحو جيد والى حد كاف لتلبية تطلعات السكان إلى حياة رغيدة، كما يمكن أن يكون محركا للتنمية والرفاهة البشري إذا توفرت عوامل تساعد على حدوث نمو اقتصادي مثل مستويات استثمار مرتفعة ومستويات صحية وتعليمية وثقافية جيدة، وأما التحديات التي تفرضها تتمثل في أن أعداداً أكبراً من الناس ستتقاسم موارد ووظائف محدودة، بحيث لا يمكن للانسان تحقيق ذاته وإشباع كامل رغباته وحاجاته التي تتطلبها التنمية البشرية المستدامة .

الدولة في الخدمات البيئية

يواجه العالم من بضعة عقود موقفاً صعباً لم يسبق له مواجهته ، إذ تعاني

الطبيعة على كوكب الأرض من التدهور بفعل النشاطات الإنسانية المتعاظمة ويعاني غالبية البشر صعوبات وعجزاً في تلبية مطالبهم من الاحتياجات الضرورية مقابل التردي المتزايد لإطار معيشته ، لذلك فأن قضايا البيئة ترتبط ارتباطا وثيقا بقضايا البشر ومشاكلهم(1).

لذا أصبحت مشاكل البيئة تكتسب أهمية كبيرة على المستويات كافة ، وبالتالي أنشغلت بها جميع الدول وانعقدت من أجلها العديد من المؤتمرات المحلية والدولية، وأهتم بها الكثير من المفكرين والعلماء وحتى عامة الناس. وتسعى الدولة جاهدة على حماية البيئة، وفي هذه المداخلة نحاول معرفة دور الدولة في حماية البيئة لكل من مصر والأردن.

مصر

لقد وصل التدهور البيئي في مصر إلى الحد الذي قد يصعب تحقيق التنمية البشرية المستدامة، كما وصلت إلى حافة الهاوية، إذ تقدر بعض المنظمات العالمية حجم التكلفة الاقتصادية للتلوث البيئي في مصر إلى أكثر من مليار دولار سنوياً، بل إن المفوض الأوروبي لشؤون البيئة، قد حذر في عام 2006 من تزايد تكلفة التدهور البيئي في مصر، والتي قدرها مابين(2.7) و (5.1) مليار يورو في السنة أي من (3.2%) إلى (6.4%) من اجمالي الناتج المحلي الإجمالي(2).

(1) تقرير توقعات البيئة العالمية ((GEO4 موجز موجه إلى صناع القرار، برنامج الأمم المتحدة للبيئة،2007،ص 3.

(2) هشام بشير، مشكلات التلوث البيئي في مصر، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية، 2007، ص5، بحث منشور على شبكة المعلومات الدولية على الموقع(www. icfsthinktank.org).

والمؤشرات السابقة تدفع الدولة للتعامل مع قضايا التلوث البيئي في مصر في

الوقت الحالي من منطلق كونها تمثل قضية امن قومي، فقد شهدت الآونة الأخيرة إدراكاً من جانب الحكومة المصرية لخطورة مشكلات التلوث البيئي ، وإن لم يكن الأهتمام بقضايا البيئة لم يصل حتى الآن إلى المستوى المأمول، إما على المستوى التشريعي ممثلاً باصدار مجموعة من التشريعات المهمة في هذا الشأن، كان اخرها إضافة مادة جديدة تخص البيئة في الدستور المصري الصادر في عام (1971) والمعدل في أوائل عام (2007)(1).

وبالرغم من ذلك لا تزال مصر تواجه تحديات رئيسة مثل ، الزحف العمراني العشوائي غير المرشد على الأراضي الزراعية، وزيادة ملوحة التربة والتصحر والتلوث البحري بالبترول الذي يهدد الشعاب المرجانية والشواطئ والحياة البحريـة، وتلـوث الميـاه العذبة النـاتج عـن الكيميـاويات الزراعيـة والصرف الصحي غير المعالج والصرف الصناعي فضلاً عن النمو السريع في عدد السكان، الـذي يشـكل ضغطاً علـى المـوارد الطبيعيـة، ولا يزال هنـاك عدم تنسيق بين سياسات التنمية والتوجه البيئي(2).

ولمعالجة هذه التحديات، أدركت الحكومة ضرورة صياغة السياسات القومية وتنفيـذها فـي قطـاعات الاقتصادية والاجتماعيـة والبيئيـة بطريقـة شـاملة ومتكاملة عن طريق خطوات تحقق الأهداف المنشودة وهي بالاتي(3).

(1) جمهورية مصر العربية، وزارة الدولة لشؤون التنمية، اللجنة الوطنية للتنمية المستدامة، نحو إستراتيجية وطنية للتنمية المستدامة، وثيقة أطار الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة ومنهجية أعداد المؤشرات لها، تقرير منشور على شبكة المعلومات الدولية على الموقع(www.eeaa.gov.eg)

(2) المصدر السابق نفسه.

(3) جمهورية مصر العربية، تقرير الأهداف التنموية للألفية التقرير

القطري الثاني لمصر عام 2004، وزارة التخطيط والأمم المتحدة، ص44، تقرير منشور على شبكة المعلومات الدولية على الموقع(www.mop.gov.eg).

1- لقد أنفقت مصر استثمارات ضخمة في قطاع المياه من خلال مشروعات رئيسة و(تزويد مياه الشرب) و(البنية التحتية للصرف الصحي)، وقد مارست دوراً مركزياً للتعاون مع البلدان المشتركة معها في حوض نهر النيل، فيما يخص إمدادات نهر النيل ومصادر المياه الجوفية، وقد اشتركت مع الوكالات الدولية الرئيسة كافة المعنية بقطاع المياه.

2- إتخذت خطوات عدة نحو تحسين نوعية الهواء في مصر، فقد اصدر وزير الداخلية قراراً يربط بين إصدار رخصة السيارة ونتيجة فحص انبعاثاتها من الدخان، وقد صاغت وزارة الدولة لشؤون البيئة، خطة لنقل مواقع الأنشطة الملوثة إلى خارج المناطق السكنية، فضلاً عن ذلك، شكلت وحدات تفتيش بيئية على المستوى المركزي والتي أعدت الدليل الأول للسياسات والإجراءات في هذا الخصوص.

3- تنفيذ وزارة الدولة لشؤون البيئة مشروع الحزام الأخضر حول القاهرة الكبرى من اجل تحسين نوعية الهواء وتقليل معدلات الغبار والرمل.

4- التعاون القوي بين المانحين والحكومة، على سبيل المثال هناك مشروعات تنمية المحميات في جنوب سيناء التي تم تنفيذها بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي وفي محافظة البحر الأحمر بالتعاون مع برنامج المعونة الأمريكية وفي الفيوم بدعم من الحكومة البريطانية، وفي شمال سيناء بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، ويتم تنفيذ مشروع الاستخدام والصيانة المستدامة.

وأخيراً فأن نجاح حل المشكلة البيئية في مصر مرتبط بالأساس بالقدرة على خلق شعور ووعي حقيقي بخطورة تفاقم مشكلة البيئية ليس على المواطن

فقط، بل أيضاً على القيادات السياسية والتنفيذية والتي تتحمل الجزء الأكبر من استمرار مشاكل البيئة، لان الحكومة المصرية لا تأخذ في اعتبارها بالقدر المناسب الخسائر الاقتصادية البيئية الفادحة التي تتحملها الأجيال الحالية بل والأجيال المقبلة بشكل أكبر دون ذنب(1).

(1) هشام بشير، مصدر سابق، ص43.

الأردن

تتواكب مراحل تطور الإطار المؤسسي لحماية البيئة في المملكة الأردنية الهاشمية مع مستجدات الشأن البيئي على المستوى الدولي والإقليمي والمحلي ، ويتضح ذلك جلياً عن طريق المراحل التي مرت بها عملية مؤسسة العمل البيئي، بدءاً من قسم البيئة في وزارة الشؤون البلدية والقروية مروراً بالمؤسسات العامة لحماية البيئة عام (1995-2003)، وحتى إنشاء وزارة البيئة في عام 2003، والتي تمر بدورها بمراحل مختلفة من التطور المؤسسي(1).

لقد برهن الأردن عن طريق إنشاء وزارة مستقلة تعنى بشؤون البيئة على اهتمامه والتزامه بتحسين نوعية الحياة للمواطن والقاطن على أرضه وبحماية الموارد الطبيعية من التدهور بما ينعكس ايجابياً على صحة الإنسان ومستوى الرفاه الاجتماعي(2).

(1) كامل محمد المغربي، مصدر سابق، ص146.

(2) تقرير التنمية البشرية الأردن لعام 2004 ، مصدر سابق، ص 35.

ويأتي انشاء وزارة متخصصة للبيئة تلبية لحاجة وطنية ملمة، فضلاً عن كونه استجابة واضحة لمتطلبات انضمام المملكة إلى عدد كبير من الاتفاقيات والمعاهدات البيئية متعددة الأطراف.

كما تطور النظام التشريعي لحماية البيئة في الأردن خلال العقود الماضية كونه

مجموعة متعددة من النصوص والواردة في تشريعات قطاعية مختلفة، لم يكن يسودها الأنسجام، إلى منظومة متطورة من التشريعات المتكاملة والمتجانسة في النصوص والمعتمدة على التطور التشريعي الوطني والعالمي والاستجابة للمستجدات العلمية والتحديات البيئية الرئيسة في الأردن، وتميزت هذه المنظومة بصدور قانون البيئة الأردني كقانون مؤقت عام 2003، والمصادقة عليه من مجلس النواب عام 2006، وهذا القانون له الدور في وضع مجموعه من التشريعات والتعليمات التفصيلية المتعلقة بحماية البيئة(1).

إن الهدف الرئيس للدولة هو حماية البيئة وتحسين عناصرها المختلفة بشكل مستدام بوضع سياسة عامة للبيئة واعداد الخطط والبرامج والمشاريع اللازمة لتحقيق التنمية البشرية المستدامة، وإعداد المواصفات والمعايير القياسية لعناصر البيئة ومكوناتها ومراقبة وقياس عناصر البيئة والمراقبة والاشراف على المؤسسات والجهات العامة لضمان التقيد بالمواصفات البيئية القياسية والمعايير والقواعد الفنية المعتمدة عن طريق مجموعة من السياسات والإجراءات وهي(2):

(1) غالب العزة، مصدر سابق، ص ص 22-23.

(2) المملكة الأردنية الهاشمية، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية (2004-2006)، مصدر سابق، ص ص 163-164.

1- تشجيع مبدأ التكامل والتعاون بين الجهات العاملة في مجال البيئة وتجنب التعارض والازدواجية في التشريعات والإجراءات والنشاطات البيئية.

2- تشجيع مشاركة القطاع الخاص والمجتمعات المحلية في المشاريع البيئية وتوفير المناخ الملائم للاستثمارات الأجنبية في مجالات العمل البيئي في الأردن عن طريق وضع أسس عملية لمشاركة القطاع الخاص في الجهود

الوطنية لحماية البيئة عن طريق تقديم التسهيلات في مجال منح التراخيص والإعفاءات الجمركية والضريبية وغيرها للمشاريع الهادفة لحماية البيئة.

3- تنسيق جهود الجمعيات البيئية الأهلية واحترام خصوصياتها من خلال استحداث قسم لتنسيق جهود الشراكة المحلية.

4- تشجيع إدخال واستخدام التكنولوجيات الأكثر رفقا بالبيئة وتقديم الحوافز لمداخلات المشاريع الهادفة لحماية البيئة.

5- تحفيز أستخدام مصادر الطاقة المتجددة وترشيد استخدام الموارد الطبيعية .

6- دعم أنشطة وجهود القطاعات الشبابية والنسائية في انتهاج السلوكيات البيئية الايجابية والمحافظة على الموارد الطبيعية.

7- تطبيق مبدأ الوقاية خير من العلاج والحث على أعتماد السبل الوقائية لتقليل فرص حدوث المشاكل البيئية التي يصعب حلها.

8- تكثيف حملات التوعية حول أهمية العنصر البيئي في تحسين نوعية الحياة.

9- تحديث وتفعيل التشريعات والأنظمة والتعليمات البيئية الصادرة واستكمال إصدار اللازم منها.

10- إدخال البعد البيئي في المشاريع الصناعية والزراعية والسياحية وغيرها من الأنشطة التنموية من أجل تطبيق دراسات تقييم الأثر البيئي للمشاريع.

وبالرغم من هذه السياسات فقد يعاني الأردن عجزاً متزايد في تلبية الاحتياجات المائية، فقد وصل إلى حولي (320) مليون متر مكعب، وكذلك تشكل النفايات الصلبة التي تجمعها البلديات بين (55 و 60%) من مجمل النفايات، وعدم وجود نظام علمي لتقييم الأثر البيئي للمشاريع، وزيادة رقعة

التصحر وتقلص مساحة الأراضي الزراعية نتيجة لعدم استكمال الخطط لتمويل استعمالات الأراضي(1).

(1)(1) الأمم المتحدة، الاسكوا، السياسات الإسكانية والتحضر: ملامح قطرية المملكة الأردنية الهاشمية، مصدر سابق، ص22.

الخاتمة والاستنتاجات

بالرغم من الأحداث الأخيرة التي واكبت العالم بأسرة، وأثرت على جميع دول العالم على خلفية الأزمة المالية العالمية، التي لازالت تضرب الاقتصاد العالمي، والتي فرضت بالحتم استدعاء الدولة كما هو الحال في أزمة (1929-1933)، كونها الأداة المثلى لإعادة التوازن بتدخلها هنا وهناك، لمعالجة موجة الأفلاسات التي تعانيها كبرى الشركات الرأسمالية والمصارف العملاقة، فان الغريب ليس في الأزمة فهي ظاهرة رأسمالية ذات طابع دوري، ولكن في الفكر الرأسمالي (النقودية- النيوكلاسيكية الأحدث)، والذي عد انفلات السوق الرأسمالية في مرحلة العولمة أنجيل الرأسمالية المعاصرة، والذي ظل- وعلى طوال ما يقارب أربعة عقود- يلقي بكل المشكلات الاقتصادية على الدولة في تدخلها الاقتصادي.

بيد أن ما يمكن قوله في هذا المجال، هو أن التدخل الكبير والواسع للدولة في ظل الأزمة الحالية، لإخراج مؤسساتها من وهدة الركود والافلاسات، يتناقض تماماً مع الزعم الفكري المبثوث، والذي يدفع باتجاه تقزيم الدولة ودورها، والتناقض الفاضح هو في قبول تدخل الدولة في النظم الرأسمالية وتجريم ذلك عندما يتعلق بالعالم النامي. لهذا ندفع بأطروحتنا التي حاولنا بقدر ما وفقنا إليه من اثبات الفرضية التي ارتكزت عليها، في ان مساحة الدولة في التدخل الاقتصادي تعد ضرورة في العالم النامي، طالما أن موضوعة التنمية البشرية المستدامة لا يمكن النهوض بها(في ظل واقعها الحالي) من دون جهد الدولة ودورها الفاعل.

ومن مخاض الرسالة عبر فصولها، تم التوصل إلى مجموعة من الاستنتاجات، وهي على النحو الآتي:

1- اختلاف دور الدولة من مدرسة اقتصادية إلى أخرى بأختلاف وجهات النظر، وفي النتيجة النهائية أن للدولة المساهمة الأكبر لتحقيق الرفاهية للناس

بالوسائل والسبل كافة وذلك عن طريق توفيرها للحاجات الأساسية لإشباع رغباتهم.

2- تختلف أدوار الدولة في التنمية البشرية المستدامة في الدول العربية من بلد إلى آخر، بأختلاف درجه التنمية التي حققتها هذا البلدان، فبعض البلدان استطاعت استثمار الفرص التي تهيأت للتقدم في مؤشرات التنمية البشرية المستدامة.

3- لا يمكن أن تتهيأ للدولة فرصة التقدم وانجاز التنمية البشرية المستدامة من دون تفعيـل دور المجتمـع وهـذا يـرتبط بجملـة أشـتراطات لابـد للـدولة مـن انجازها، ألا وهي موضوعة الديمقراطية وحقوق الإنسان وتوسيع المشاركة وتـداول السـلطة وبنـاء منظومـة المجتمع المدني الفاعل، وهذا يحتم عليها إجراء إصلاحات جوهرية في الجوانب السياسية (برؤية داخلية)، مثلما هو مطلوب في الميادين الاقتصادية(على وفق رؤية وطنية).

4- إن القبـول بالإصـلاحات السياسـية وإشـاعة الـديمقراطية يجب أن لا تظل حبيسـة الأفكـار والقرارات، فالديمقراطية سلوك وممارسة، يلحظ من الدول التـي تبنتـها إنـها عـاجزة أو متعثـرة في مدها على استقامتها، كيما تحتضن مجمل التفاعلات المجتمعية.

5- اتخذت عدد من الحكومات العربية ومنها (مصر والأردن)، أحداث 11/أيلول والتوجـه العـام للقضـاء علـى الإرهـاب، مسـوغاً لمصـادرة الحقـوق والحريـات والمزيـد مـن انتهاكات حقوق الإنسان العربي تحت ذريعة مكافحة الإرهاب، وهـي فـي حقيقـة الأمـر كـانت تستخدم هـذا التوجـه كغطـاء للقضـاء علـى معارضيها من الداعين إلى الإصلاحات السياسية، فضلاً عن ذلك أن الولايات المتحدة تتعامل بازدواجية مع قضية الديمقراطية ومعايير الحكم الصالح في الـدول العربيـة، إذ أنـها تعبر عن رضا من الأوضاع السياسية، حتى وان كان النظـام (دكتـاتورياً)، مـادام النظـام السيـاسي فـي هـذا البلـد مواليـاً للمصالح

الأمريكية، أو على الأقل غير معارض لها، الأمر الذي يشكل تحدياً كبيراً لدور الدولة في تحقيقها للتنمية البشرية المستدامة في الدول العربية.

6- تعاني أغلب البلدان العربية شحة كبيرة في البيانات والمعلومات المتعلقة بالجانب الصحي والتعليمي والسكاني والبيئي، يعود ذلك لإخفاء هذه الدول للبيانات والإحصاءات التي توضح حجم أخفاق سياساتها، وإن هذه الشحة في البيانات والمعلومات تشكل تهديدا خطيراً على التنمية البشرية المستدامة، فضلاً عن الضبابية التي تكتنف السياسات التنموية لبعض البلدان، فيما تعد الشفافية معياراً أساسياً للحكم الصالح وللنظم الديمقراطية.

7- تتسم اغلب البلدان العربية بارتفاع معدلات النمو السكاني، الأمر الذي يوفر فرصاً ويفرض تحديات، الأولى في توفير رأس المال البشري واستخدامه بصورة مثلى في تحقيق التنمية البشرية المستدامة، أما الثاني فيتمثل في أن معدلات النمو السكاني المرتفعة تتطلب زيادة في الأنفاق الحكومي على السكان، لغرض تمكينهم صحياً وتعليمياً على وفق متطلبات التنمية البشرية المستدامة، في الوقت الذي يتطلب من الدولة إلغاء الدعم والانفاق الحكومي على الصحة والتعليم.

8- إستمرار اتساع ظاهرة التصحر في أغلب الدول العربية، التي تحمل جملة من التحديات الكبيرة على واقع التنمية البشرية المستدامة وسبل تحقيقها، ويتمثل ذلك في تدهور التربة وضعف قدرتها على الإنتاج الزراعي، فضلاً عن ارتفاع درجات الحرارة وغيرها من المشاكل، الأمر الذي شكل تحدياً إزاء الدولة في تحقيقها للتنمية البشرية المستدامة، التي تتطلب توفير آمن غذائي وكذلك المحافظة على التوازن البيئي.

9- يعاني عدد من البلدان العربية ومنها (مصر والأردن) أزمة المديونية التي تمثل واحدة من المعوقات التي كرستها الدولة، وبما ينعكس سلبياً على واقع التنمية البشرية المستدامة وفي تحقيقها النمو وزيادة الأنفاق على بعض

المفاصل، خاصة وأن هذه البلدان تنفق مبالغ كبيرة لسداد الديون تقتطع من مفاصل عديدة مهمة تتطلبها التنمية البشرية المستدامة كالتعليم والصحة والإسكان وغيرها.

10- إن برامج الإصلاح الاقتصادي المطبقة من صندوق النقد والبنك الدوليين المتمثلة بسياسات التثبيت والتكييف الهيكلي، في أغلب برامجها لم تأخذ بنظر الاعتبار خصوصية كل اقتصاد ودرجه التنمية التي حققتها، إذ إتسمت بأنها على شكل وصفات جاهزة، تطبق على جميع البلدان، الأمر الذي ولد كثيراً من الأزمات الاقتصادية وخير مثال ما واجهه العالم من ألازمة المالية الأخيرة.

11- يتطلب تحقيق التنمية البشرية المستدامة من الحكومة أن تمارس أدواراً جديدة تتمثل في مجال التنسيق والتنظيم والتشريع والدعم، وذلك لتهيئة الظروف المناسبة والأرضية الخصبة لعمل منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص.

12- تفعيل دور المنظمات المجتمع المدني بوصفها إحدى الأسس الثلاثة التي تستند عليها التنمية البشرية المستدامة، فضلاً عن الدولة والقطاع الخاص، لما لها من دور أساس في رسم وتنفيذ العديد من البرامج والأهداف المكملة بسياسات الحكومة وبرامج القطاع الخاص، والمتمثلة في برامج التوعية السياسية ودعم حقوق الإنسان وكذلك البرامج الاقتصادية كالقضاء على الفقر والبطالة وغيرها.

13- تدخل الدولة المستمر في علاج التوزيع غير المتكافئ للنمو والدخل ولفرص العمل، وذلك عن طريق التأكيد على عدالة توزيع جهود التنمية البشرية المستدامة بشكل متوازن بين المناطق المختلفة، وبما يحد من الهجرة الداخلية التي تتسم بها أغلب هذه البلدان.

14- على الدولة الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية ولاسيما الناضبة منها، مع التأكيد على استحقاقات الأجيال اللاحقة.

15- دعم القطاع الخاص لما له من دور إساس مكمل لدور الدولة في تحقيق نمو أقتصادي مستدام، عن طريق الإنتاج والتصنيع والتطوير وتوفير فرص العمل والانفاق على البحث العلمي .

16- إنشاء وتفعيل شبكات الأمان الاجتماعي لحماية المتضررين من تقلبات السوق والأزمات الاقتصادية، وكذلك حماية الذين قد يفقدون وظائفهم فضلاً عن إستهداف الفقراء وتوفير حاجاتهم الأساسية.

17- يعد التبادل التجاري من المعايير الأساسية للاندماج في الاقتصاد العالمي، فلا بد من تفعيله وذلك عن طريق تخفيض الحواجز الجمركية وغير الجمركية، التي تعوق صادرات البلدان إلى الأسواق العالمية، وتحقق التنافسية للسلع المصدرة، وبما يزيد من تعرض الإنتاج المحلي للمنافسة.

18- إتساع نشاط الشركات متعدية الجنسية في السنوات الأخيرة في العديد من البلدان العربية، وذلك عن طريق الاستثمار الأجنبي المباشر، الذي يهيئ فرصاً كبيرة لهذه البلدان لما يوفره من رؤوس أموال لتمويل المشاريع التنموية، وتوفير التقنية الحديثة، وزيادة فرص العمل، الأمر الذي يعزز التنمية البشرية المستدامة في هذه البلدان، وقد أخفقت أغلب البلدان العربية في الأستفادة من الاستثمار الأجنبي المباشر، وتحويله إلى عامل معزز لنقل التقنية وتوطينها، علماً أن التنمية البشرية المستدامة في هذه البلدان تتطلب أجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر.

19- قادت الدولة عن طريق جملة الإصلاحات السياسية في البلدان العربية، التي تنادي بها إلى زيادة التركيز على دور المرأة وضرورة مشاركتها في الحياة السياسية، وبالرغم من السماح للدول العربية للمرأة بالانتخابات والترشيح وشغل المناصب الإدارية والسياسية، فمازالت المرأة في الدول العربية لا تتمتع بكامل حقوقها السياسية.

20- إن من أهم متطلبات التنمية البشرية المستدامة هو تحقيق أهداف المنفعة العامة والتوزيع السليم للاستثمارات والعادل للمداخيل، وهو ما يجب أن تصفعه الأنظمة السياسية في البلدان العربية في قمة أولوياتها فالثروات الهائلة (المادية والبشرية)، تتطلب تحديث مسارات جديدة من أجل التخلص من الآثار السلبية والتغلب على مشكلات الفقر والتخلف والبطالة والمديونية، التي ظلت تمثل العائق الأهم بوجه عمليات التنمية البشرية المستدامة.

21- على الحكومات في البلدان العربية بذل المزيد من الجهود في سبيل رفع مستوى أدائها وتفعيل دورها في المجتمع، من أجل تحقيق مشاركة أوسع للأفراد وبذل الجهود كيما تعد الدولة حقاً في خدمة المجتمع وتحقيق مصالح أفراده، وليست جهازاً متخفياً يقف ضد رغباتهم، وبالتالي التسريع من عملية التنمية والإسراع في انجاز الأهداف الإنمائية للألفية.

قائمة المصادر

القران الكريم.

أولاً:- الموسوعات والمعاجم

1 - أحمد زكي بدوي، معجم المصطلحات السياسية والدولية، دار الكتاب المصري، القاهرة، ط1، 1989.

2 - الموسوعة العربية للمعرفة من اجل التنمية المستدامة، المجلد الثالث، البعد الاجتماعي، الدار العربية للعلوم، بيروت، 2007.

3 - الموسوعة العربية للمعرفة من اجل التنمية المستدامة، المجلد الرابع، البعد الاقتصادي، الدار العربية للعلوم،بيروت، 2007.

ثانياً:- التقارير وإصدارات الأمم المتحدة

1 - الأمم المتحدة، أدارة الحكم لخدمة التنمية البشرية المستدامة، نيويورك، 1997.

2 - الأمم المتحدة، الاسكوا، أثار السلام والأمن على التنمية المستدامة في منطقة الاسكوا، أوراق موجزة، نيويورك، العدد(16)، 2003.

3 - الأمم المتحدة، الاسكوا، اجتماع فريق الخبراء حول صياغة السياسات السكانية المتكاملة في أطار الحكم الرشيد، عمان، 2005.

4 - الأمم المتحدة، الاسكوا، التوقعات والتنبؤات العالمية لمنطقة الاسكوا، الأمم المتحدة، نيويورك، 2005.

5 - الأمم المتحدة، الاسكوا، الحكم السليم: تحسين الإدارة الكلية في منطقة الاسكوا، نيويورك، 2003.

6 - الأمم المتحدة، الاسكوا، السياسات الاجتماعية في البلدان العربية تحليل

بنائي تاريخي، سلسلة دراسات السياسات الاجتماعية، نيويورك، العدد(5)، 2003.

7 - الأمم المتحدة، الاسكوا، السياسات الإسكانية والتحضر: ملامح قطرية المملكة الأردنية الهاشمية، نيويورك، 2003.

8 - الأمم المتحدة، الاسكوا، الفقر في غرب أسيا منظور اجتماعي، سلسلة دراسات مكافحة الفقر، نيويورك، 1997.

9 - الأمم المتحدة، الاسكوا، النوع الاجتماعي والمواطنة ودور المنظمات غير الحكومية في دول عربية مختارة (دراسة حالة جمهورية مصر العربية)، نيويورك، 2006.

10 - الأمم المتحدة، الاسكوا، تحليل سياسات الاقتصاد الكلي: لأغراض التنسيق الإقليمي في منطقة الاسكوا، نيويورك، 2006.

11 - الأمم المتحدة، الاسكوا، تطبيق مؤشرات التنمية المستدامة في بلدان الاسكوا، نيويورك، 2001.

12 - الأمم المتحدة، الاسكوا، سياسات الهجرة والسكان في المنطقة العربية، نيويورك، 2001.

13 - الأمم المتحدة، الاسكوا، سياسات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر والبيني في منطقة الاسكوا: تحسين مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر وتعبئة المدخرات المحلية مع دراسات حالات الأردن والبحرين واليمن، نيويورك، 2003.

14 - الأمم المتحدة، الاسكوا، مسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الاسكوا (1999-2000)، نيويورك، 2001.

15 - الأمم المتحدة، الاسكوا، مسح للتطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الاسكوا (2002-2003)، نيويورك، 2004.

16 - الأمم المتحدة، الاسكوا، مسح للتطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الاسكوا 2003-2004، نيويورك، 2004.

17 - الأمم المتحدة، الاسكوا، مقاربة حول أنظمة الحكم والديمقراطية

والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول العربية، نيويورك، 2005.
18 - الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، وضع واستخدام المؤشرات القابلة للتطبيق فيما يتعلق بالأمن الغذائي والتنمية المستدامة، المغرب، آذار/ 2001.
19 - الأمم المتحدة، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، التغيير العالمي والتنمية المستدامة: الاتجاهات الحاسمة، تقرير الأمين العام، اللجنة المعنية بالتنمية المستدامة، الوثيقة المرقمة بـ CN/E،3/1997/17.
20 - الأمم المتحدة، مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، المعاهدات الدولية الأساسية لحقوق الإنسان، نيويورك وجنيف، 2006.
21 - الأمم المتحدة،الاسكوا، السياسات الاجتماعية في المملكة الأردنية الهاشمية، نيويورك، 2007.
22 - الأمم المتحدة،الاسكوا، نحو سياسات اجتماعية متكاملة في الدول العربية: أطار وتحليل مقارن، نيويورك، 2005.
23 - البنك الدولي، أدارة حكم أفضل لأجل التنمية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (تعزيز التضمينية والمساءلة)، تقرير عن التنمية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، دار الساقي، بيروت، 2004.
24 - التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2003، الأمانة العامة الجامعة الدول العربية،القاهرة ، 2003.
25 - التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2007، الأمانة العامة الجامعة الدول العربية، القاهرة، 2007.
26 - تقرير البنك الدولي عن بحوث السياسات، العولمة والنمو والفقر بناء اقتصاد عالمي شامل، ترجمة:هشام عبد الله، المؤسسة العربية للدراسات والنشر،بيروت،ط1، 2003.
27 - تقرير التنمية الإنسانية العربية 2002 ، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، نيويورك، 2003.
28 - تقرير التنمية البشرية الأردن 2004، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ،

نيويورك، 2004.
29 - تقـرير التنميـــة البشـرية لعـام 2000، برنـامج الأمـم المتحـدة الإنمـائي، نيويورك، 2000.
30 - تقـرير التنميـــة البشـرية لمصـر 2004،برنـامج الأمـم المتحـدة الإنمـائي، القاهرة، 2004.
31 - تقـــرير التنميــــة البشـــرية لمصــــر 2005، برنــامج الأمــم المتحــدة الإنمائي،نيويورك، 2005.
32 - تقرير التنميـة البشـرية لمصـر 2008،برنـامج الأمـم المتحـدة، نـيويورك، 2008.
33 - تقرير الميزان العسكري في الشرق الأوسط ، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد(293)، 2003.
34 - تقـرير أوضـاع حقـوق الإنسـان (المملكـة الأردنيـة الهاشمية) لعام 2006، المركز الوطني لحقوق الإنسان، عمان، 2006.
35 - تقـرير أوضـاع حقـوق الإنسـان (المملكـة الأردنيـة الهاشمية) لعام 2007، المركز الوطني لحقوق الإنسان، عمان، 2007.
36 - تقرير عن التنمية في العالم 2006 (عرض عام)، الأنصاف والتنمية، البنك الدولي، 2006.
37 - جمعية الاقتصاديين العراقية، تقرير التنمية البشرية في العراق 1995، بغداد، 1995.
38 - جـورج قـرم، التنميـة البشـرية المستدامة والاقتصاد الكلي: حالة العالم العربي، سلسلة دراسات التنميـة البشرية، الأمم المتحـدة، نـيويورك، العدد(6)، 1997.
39 - خلـدون النقيـب، مفهـوم الحاكميـة الطوباويـة الجديدة، ورد فـي الحكم والتنمية الاقتصادية والاجتماعية ومكافحة الفقر، سلسلة مكافحة الفقر، الأمم المتحدة، نيويورك، العدد(14)، 2002.
40 - رسـالة الأمـين العـام للأمـم المتحـدة، ورشـة العمـل الـدولية حـول الأمـن

الإنساني المنعقد في، اولان باتور، منغوليا(8-10)، 2000.
41 - طارق بانوري وآخرون، التنمية البشرية المستدامة: من المفهوم النظري إلى التطبيق، الأمم المتحدة، نيويورك، 1995.
42 - عاطف عبدا لله قبرصي، التنمية البشرية المستدامة في ظل العولمة: التحدي العربي، سلسلة دراسات التنمية البشرية، الأمم المتحدة، نيويورك،العدد(10) ، 2000.
43 - كارينا باتشياني، عقبات في وجه الأمن الإنساني، الراصد الاجتماعي تقرير عام 2004.
44 - اللجنة العالمية للبيئة والتنمية، مستقبلنا المشترك، ترجمة محمد كامل عارف، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، العدد(142)، 1989.
45 - مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية الأهرام، تقرير الاتجاهات الاقتصادية الإستراتيجية لعام 2008، القاهرة، 2008.
46 - مركز الدراسات الوحدة العربية، تقرير التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي، بيروت، 2007.
47 - ميثاء سالم الشامسي، السياسات السكانية والتحول الديمقراطي في الوطن العربي، الأمم المتحدة، نيويورك، 2004.
48 - نبيلة حمزة، التنمية البشرية المستدامة ودور المنظمات غير الحكومية حالة البلدان العربية، سلسلة دراسات التنمية البشرية، الأمم المتحدة، نيويورك، العدد(12)، 1999.
49 - نجيب عيسى، الفقر في الوطن العربي، اجتماع الخبراء التحضيري حول الإعلان العربي للتنمية الاجتماعية، منظمة العمل العربية، عمان، 1994.

ثالثاً:- الكتب العربية والمترجمة

1 - إبراهيم درويش، الدولة نظرياتها وتنظيمها، دار النهضة العربية، القاهرة،

1969.
2 - إبـراهيم سـعد الـدين وآخـرون، التنميـة العربيـة، مـركز دراسـات الوحـدة العربية، بيروت، 1988.
3 - احمد بعلبكي، موضوعات وقضـايا خلافيـة فـي تنميـة الموارد العربيـة ، الكتاب الأول، دار الفارابي، بيروت، ط1، 2007.
4 - احمد شكر الصبيحي، مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2000.
5 - احمد صدقي الدجاني وآخرون، العولمة وأثرها في المجتمع والدولة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، 2002.
6 - أدم سميث، ثروة الأمم، الجزاء الأول، ترجمة حسني زينه، معهد الدراسات الإستراتيجية، بيروت،ط1 ، 2007.
7 - أسـامة الخـولـي وآخـرون، حـاجات الإنسـان الأسـاسية فـي الـوطن العـربي، برنامج الأمم المتحدة للبيئة، ترجمة عبد السلام رضوان، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، العدد(150)، 1990.
8 - إكرام عبد العزيز، الإصلاح المالي بين نهج صندوق النقد الدولي والخيار البديل، بيت الحكمة، بغداد، 2002.
9 - امـارتيا صـن، التنميـة حريـة، ترجمة شـوقي جـلال، سلسـلة عـالم المعرفـة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، العدد(303)، 2004.
10 - امجد عقيل حداد، نظام الحكم في المملكة الأردنية الهاشمية، دار وائل للطباعة والنشر، عمان، 2003.
11 - انطونـيوس كـرم، اقتصـاديات التخلـف، مـركز الإنمـاء القومـي، قسـم الدراسات الاقتصادية، 1980.
12 - بول أ. ساموبلسون و ويليام د. نوردهاوس، الاقتصاد، ترجمة هشام عبد الملك، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2001.
13 - ثـامر كـامل، الـدولة فـي الـوطن العـربي عـلى أبـواب الألفيـة الثالثـة، بيـت الحكمة، بغداد، 2001.

14 - ثناء فؤاد عبد الله، الدولة والقوى الاجتماعية في الوطن العربي علاقات التفاعل والصراع، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2001.
15 - ـــــــــ، آليات التغير الديمقراطي في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1997.
16 - جاك لوب، العالم الثالث وتحديات البقاء، ترجمة احمد فؤاد بليغ، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، العدد(104)، 1986.
17 - جلال احمد أمين، إشباع الحاجات الأساسية كمعيار في تقويم تجارب التنمية العربية، ورد في أنور عبد الملك وآخرون، دراسات في التنمية والتكامل الاقتصادي العربي، سلسله المستقبل العربي (1)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1983.
18 - جلال أمين، العولمة والتنمية العربية من حملة نابليون إلى جولة الاوروغواي عام 1798-1998، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط2، 2001.
19 - جمال الدين زروق، تحرير التجارة الخارجية والتشغيل في الدول العربية، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، 2007.
20 - جورج المصري، الأطماع الإسرائيلية في المياه العربية، مركز الدراسات العربي الأوروبي، باريس، ط1، 1996.
21 - جوزيف ستكلتز، العولمة ومساؤها، ترجمة فالح عبد القادر حلمي، بيت الحكمة، بغداد، ط1، 2003.
22 - جون د. سوليفان، الحكم الديمقراطي الصالح المكون الرئيسي للإصلاح السياسي والاقتصادي، مركز المشروعات الدولية الخاص،واشنطن، 2006.
23 - جون كينيث جالبريت، تاريخ الفكر الاقتصادي الماضي والحاضر، ترجمة احمد فؤاد بليع، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، العدد (261)،2000.
24 - جيكوب فاينر، التجارة الدولية والتنمية الاقتصادية، ترجمة سني أللقاني،

مكتبة الانجلو المصرية بالاشتراك مع مؤسسة فرانكلين للطباعة والنشر، بلا سنة.
25 - جيوفري نويل سميث و كينتين هور،غرامشي وقضايا المجتمع المدني ،ترجمة فاضل جتكر، دار كنعان للدراسات والنشر ، دمشق، ط1، 1991.
26 - حازم الببلاوي، دليل الرجل العادي إلى تاريخ الفكر الاقتصادي، دار الشروق، القاهرة ،ط1، 1999.
27 - ـــــــ، سوق العمل ومشاكل البطالة في البلدان العربية، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، 2002.
28 - حسنين توفيق إبراهيم، النظم السياسية العربية، الاتجاهات الحديثة في دراستها، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،2005.
29 - حسين جميل، حقوق الإنسان في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط2، 2001.
30 - حسين شخاترة وآخرون، البطالة والفقر واقع وتحديات، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 2000.
31 - حسين عبد الحميد رشوان، التغيير الاجتماعي والتنمية السياسية في المجتماعات النامية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1988.
32 - حسين عثمان محمد عثمان، النظم السياسية والقانون الدستوري "النظم السياسية" الدار الجامعية، مصر، بلا سنه.
33 - حسين عمر، مبادئ المعرفة الاقتصادية، منشورات ذات السلاسل، الكويت، ط1، 1989.
34 - حورية توفيق مجاهد، الحزب الواحد في أفريقيا، مكتبة الانجلو مصرية، القاهرة، 1988.
35 - خزعل البيرماني، مبادئ الاقتصاد الكلي، مطبعة الديواني، بغداد، 1987.
36 - دان أوش، قياس النمو الاقتصادي، ترجمة يحيى غني النجار، بيت الحكمة، بغداد، 1989.
37 - دان تشيرجي، أمريكا والسلام في الشرق الأوسط، ترجمة محمد مصطفى

غنيم ، دار الشروق، القاهرة، 1993.
38 - دوجلاس موسشيت وآخرون، مبادئ التنمية المستدامة، ترجمة بهاء شاهين، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، القاهرة،ط1 ،2000.
39 - رشيد الحمد، محمد سعيد صباريني، البيئة ومشكلاتها، سلسة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1979.
40 - رياض عزيز هادي، المشكلات السياسية في العالم الثالث، جامعة بغداد، ط2، 1989.
41 - سالم توفيق النجفي، سياسات التثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي وأثرها في التكامل الاقتصادي العربي، بيت الحكمة، بغداد، 2002.
42 - سعد حسين فتح الله، التنمية المستقلة المتطلبات والاستراتيجيات والنتائج، سلسلة أطروحات الدكتوراه(27)، مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت، ط2، 1999.
43 - سعد طه علام، التنمية والمجتمع، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2007.
44 - سعيد النجار، تاريخ الفكر الاقتصادي من التجاريين إلى نهاية التقليديين، دار النهضة العربية، بيروت،1977.
45 - ـــــ، نحو إستراتيجية قومية للإصلاح الاقتصادي، دار الشروق، القاهرة، ط1، 1991.
46 - سعيد بنسعيد العلوي وآخرون ،المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط 2،2001.
47 - سليم الحص وآخرون، المشاريع الدولية لمكافحة الفساد والدعوة إلى الإصلاح السياسي والاقتصادي في الأقطار العربية، المنظمة العربية لمكافحة الفساد، بيروت، 2006.
48 - سمير التنير، عهد الفساد الأسود، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر،بيروت، ط1، 2007.
49 - سهر الهنداوي، تقرير حول اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى،

غرفة تجارة عمان، وحدة الدراسات والاتفاقيات الدولية، عمان، 2006.

50 - طارق الشيخ وآخرون، الديمقراطية والتنمية ورياح التغيير في الشرق الأوسط، منتدى الدوحة الخامس للديمقراطية والتجارة الحرة، وزارة الخارجية القطرية، الدوحة، 2006.

51 - طارق العزاوي، الفكر والتاريخ الاقتصادي، مطبعة الأزهر، بغداد، ط2، 1975.

52 - الطيب تيزيني وآخرون، الواقع العربي وتحديات الألفية الثالثة، مؤسسة عبد الحميد شومان، الأردن، 2001.

53 - عادل فهمي محمد بدر و فيصل الدحلة، دراسات حول التنمية في الوطن العربي، مؤسسة الخدمات العربية، عمان، 1988.

54 - عبد الرحمن يسري احمد، تطور الفكر الاقتصادي، الدار الجامعية، القاهرة، 2001.

55 - عبد الرسول سلمان، معالم الفكر الاقتصادي، شركة الطبع والنشر الأهلية، بغداد،ط1، 1966.

56 - عبد العزيز عبد الله جلال، تربية اليسر وتخلف التنمية، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، العدد(91)، 1985.

57 - عبد القادر الجبوري، التاريخ الاقتصادي، جامعة الموصل، العراق، 1979.

58 - عبد الكريم علون، النظم السياسية والقانون الدستوري، مكتبة الثقافة، عمان، ط1، 2001.

59 - عبد الله عبد الدائم وآخرون، في التربية والتنوير في المجتمع العربي، سلسلة كتب المستقبل العربي(39)، مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت،ط1 ، 2005.

60 - عبد الله هدية، مدخل الأنظمة السياسية، مكتبة أم القرى، كويت، ط1، 1984.

61 - عبد المنعم سعيد، ثمن الإصلاح أهمية التفكير الجاد في مستقبل مصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2007.

62 - عبد الهادي علي النجار، الإسلام والاقتصاد، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، العدد(63)، 1983.
63 - عبد علي كاظم المعموري ، الفلسفة والسياسة الاقتصادية عند الأمام علي بن أبي طالب(علية السلام)، (تحت الطبع)، الجزء الثاني ، دار الهدى ، بيروت ، 2008.
64 - ـــــــــــ، تاريخ الأفكار الاقتصادية من الكلاسيكية إلى التوقعات العقلانية، الجزء الثاني ، مركز حمو رابي، بغداد، 2007.
65 - عبدا لله عطوي، السكان والتنمية البشرية، دار النهضة العربية، بيروت، 2004.
66 - عدلي شحادة قندح، التخاصية احدث نماذج التنمية الاقتصادية تقييم التجربة الأردنية (1986-2003)، دار مجدلاوي، عمان، ط1، 2003.
67 - عريب الرنتاوي وآخرون، أوراق من الإصلاح والديمقراطية في العالم العربي، مركز القدس للدراسات السياسية، عمان،ط1، 2006.
68 - علي الدين هلال ونيفين مسعد، النظم السياسية العربية وقضايا الاستمرار والتغيير، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2000.
69 - علي الصاوي، حقوق الإنسان في القانون والممارسة، جمهورية مصر العربية، وزارة الخارجية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، القاهرة، 2006.
70 - علي الطراح وغسان سنو، التنمية البشرية في المجتمعات النامية والمتحولة، دار النهضة العربية، بيروت، ط1، 2004.
71 - علي العطار، التنمية الاقتصادية والبشرية، دار العلوم العربية، بيروت،ط1، 2005.
72 - علي توفيق صادق وآخرون ، العولمة وإدارة الاقتصادات الوطنية، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، 2001.
73 - علي خليفة الكواري وآخرون، نحو فهم أفضل للتنمية باعتبارها عملية حضارية، ورد في التنمية العربية: الواقع الراهن والمستقبل، سلسلة كتب المستقبل العربي (6)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط2، 1985.

74 - علي قادر وآخرون، دولة الرفاهية الاجتماعية بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد السويدي بالإسكندرية، بيروت، ط1، 2006.

75 - غازي فيصل، التنمية السياسية في بلدان العالم الثالث، دار الكتب للطباعة والنشر، بغداد، 1993.

76 - الغني بسيوني عبدا لله، الوسيط في النظم السياسية والقانون الدستوري، مطابع السعد ني، مصر، 2004.

77 - فؤاد مرسي، الرأسمالية تجدد نفسها، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، العدد(47)، 1990.

78 - ـــــ، المفهوم المادي للتنمية الاقتصادية، دار الثورة للصحافة والنشر، بغداد، 1977.

79 - فالح عبد الجبار ،المجتمع المدني في العراق ما بعد الحرب، معهد الدراسات الإستراتيجية ، بيروت ،ط1، 2006.

80 - فايز الربيع، الديمقراطية بين التأصيل الفكري والمقاربة السياسية، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2004.

81 - فايز محمد علي، قضايا التنمية والتحرر الاقتصادي في العالم الثالث، منشورات وزارة الثقافة والفنون، بغداد، 1978.

82 - فتح الله ولعلو، الاقتصاد السياسي، دار الحداثة، بيروت،ط1، 1981.

83 - كارل غيورك تسين ، الرخاء المفقر التبذير والبطالة والعوز، ترجمة:عدنان عباس علي، مركز الأمارات للدراسات الإستراتيجية، أبو ظبي، ط1، 2006.

84 - كامل محمد المغربي، الإدارة والبيئة والسياسة العامة، الدار العالمية، عمان، ط1، 2001.

85 - كريم محمد حمزة وآخرون، الفقر والغنى في الوطن العربي، بيت الحكمة، بغداد، 2002.

86 - كينيشي أوهمي، الاقتصاد العالمي المرحلة التالية؟، ترجمة مركز التعريب والترجمة، الدار العربية للعلوم، بيروت، ط1، 2006.

87 - لبيب شقير، تاريخ الفكر الاقتصادي، دار النهضة مصر، القاهرة، بلا سنة.
88 - لطف الله أمام صالح، التحولات المعاصرة والكيان الاقتصادي المصري إدارة القرار: صنعا واتخاذا، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2002.
89 - ليزا هـ. نيوتن، نحو شركات خضراء، سلسلة عالم المعرفة، العدد(329)، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 2006.
90 - مارتن وولف وآخرون، العولمة: الطوفان آم الإنقاذ: ترجمة فاضل جنكر، مركز دراسات الوحدة العربية والمنظمة العربية للترجمة، بيروت، 2004.
91 - محمد ألعمادي وآخرون، دور الحكومات الإنمائية في ظل الانفتاح الاقتصادي، سلسلة بحوث ومناقشات حلقة العمل، 2-5 أيار 2000، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، 2001.
92 - محمد صالح ربيع العجيلي، ظاهرة الفقر في الوطن العربي: الواقع والأسباب والنتائج، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 2007.
93 - محمد عابد الجابري وآخرون، التنمية البشرية في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1995.
94 - ـــــــ وآخرون، حقوق الإنسان في الفكر العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2002.
95 - محمد عبد العزيز عجمية وآخرون، التنمية الاقتصادية دراسات نظرية وتطبيقية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006.
96 - محمد علي محمد، دراسة في علم الاجتماع السياسي، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية، 1977.
97 - محمود المسافر، العولمة الاقتصادية..هيمنة الشمال والتداعيات على العالم الثالث، بيت الحكمة، بغداد، 2002.
98 - محمود عبد الفضيل، الفكر الاقتصادي العربي وقضايا التحرر والتنمية والوحدة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،ط2، 1985.
99 - محمود عزمي، دراسات في الإستراتيجية الإسرائيلية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط1، 1979.

100 - مصطفى حمارنه وفايز الصياغ، دراسة حالة الأردن، ورد في: إسماعيل الشطي وآخرون، الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد السويدي بالإسكندرية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 2004.
101 - مصطفى كامل، الدولة، المكتب العربي للمصارف، مصر الجديدة، بلا سنة.
102 - مصطفى محمد العبد الله وآخرون، الإصلاحات الاقتصادية وسياسات الخوصصة في البلدان العربية، بحوث الندوة الفكرية التي نظمها المركز الوطني للدراسات والتحليل الخاصة بالتخطيط، الجزائر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 1999.
103 - منذر الشاوي، في الدولة، مطبعة شفيق، بغداد، 1965.
104 - منذر الشرع وآخرون، قواعد وآفاق التحديث في الأردن، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 2005.
105 - منصور الرواي، سكان الوطن العربي، بيت الحكمة، بغداد، 2002.
106 - منير شفيق، تنمية إنسانية أم عولمة، دار الطليعة، بيروت،ط1، 2004.
107 - مي العبد الله سنو ،الاتصال في عصر العولمة الدور والتحديات الجديدة دار النهضة العربية ،بيروت،ط2، 2001.
108 - نادر الفرجان، التنمية الإنسانية في الوطن العربي: رؤية مستقبلية، ورد في: ساسين عساف وآخرون، قضايا عربية معاصرة، مؤسسة عبد الحميد شومان، عمان، 2001.
109 - ناديه حجاب وآخرون، دراسات في التنمية البشرية المستدامة في الوطن العربي، بيت الحكمة، بغداد، 2001.
110 - ناصر السويدي وآخرون، تطور القطاع المالي والنمو الاقتصادي، صندوق النقد العربي، معهد السياسات الاقتصادية، أبو ظبي، 2004.
111 - نبيل علي، العرب وعصر المعلومات، سلسلة عالم المعرفة، العدد(184)، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1992.

112 - نصر محمد عارف، التنمية من منظور متجدد، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2007.
113 - نيكولاس بولانتزاس، نظرية الدولة، ترجمة ميشيل كيلو، دار التنوير للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 2007.
114 - هاردي اوستري وآخرون، الإصلاح في العالم العربي الإمكانات والعوائق "السيناريو الازدهار"، مركز القدس للدراسات السياسية، عمان، ط1، 2006.
115 - هارولد لاسكي، الدولة في النظرية والتطبيق، ترجمة أحمد غنيم وكامل زهيري ، دار الطليعة، بيروت، ط2، 1963.
116 - هالة خالد حميد، التنمية البشرية المستدامة في الوطن العربي: إشكالية حقوق الإنسان، ورد في: المائدة المستديرة للأساتذة العرب: التنمية المستدامة ومستقبل المنطقة العربية، جامعة ناصر الأممية، طرابلس، الجزء الأول، 2005.
117 - هنري لورنس، المشرق العربي في الزمن الأمريكي، ترجمة بشير السباعي، دار ميريث للنشر، القاهرة، 2005.
118 - هيكل رياض رأفت، الإنسان والتلوث البيئي، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 2006.
119 - والدن بلو، تفكيك العولمة: أفكار لاقتصاد عالمي جديد، ترجمة نقولا عزقول، الشركة العالمية للكتاب، بيروت، ط1، 2005.
120 - وهيب عبده الشاعر، واقع الاقتصاد الأردني وأفاقة الإطار السياسي والاجتماعي، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 2007.

رابعاً:- البحوث و الدراسات

1 - إبراهيم بن عبد العزيز المهنأ، دور الدولة في الاقتصاد الحديث، المجلة الاقتصادية السعودية، مركز النشر الاقتصادي، الرياض، العدد(1)،1998.
2 - إبراهيم فريد عاكوم، إدارة الحكم والعولمة وجهة نظر اقتصادية، دراسات إستراتيجية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، ط1،

العدد (117)، 2006.
3 - احمد الكواز، السياسات الاقتصادية ورأس المال البشري، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2002.
4 - أمــاني مســعود، التمكــين، المــركز الــدولي للدراســات المســتقبلية والإستراتيجية، القاهرة، السنة الثانية، العدد(22)،2006.
5 - بلقاسم العباس، التثبيت والتصحيح الهيكلي، مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، الكويت، العدد (31), 2004.
6 - ثناء فؤاد عبد الله، الإصلاح السياسي. خبرات عربية (مصر دراسة الحالة)، المجلــة العربيــة للعلوم السياسية، مـركز دراسـات الوحـدة العربيـة، بـيروت، العدد(12)، 2006.
7 - ـــــــ، ملامح وأفاق التحول السياسي في مصر، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد(328)، 2006.
8 - جهاد عودة، المناورات العسكرية المصرية: نموذج للأدوات الإستراتيجية، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، العدد(151)، 2003.
9 - جين هاريغان، اقتصاديات وسياسات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في نشاطاتهما في الشرق الأوسط والشمال الأفريقي، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد (327)، 2006.
10 - حسـن الحـاج، اقتصـاديات البيئـة، مجلـة جسـر التنميـة، المـركز العـربي للتخطيط، الكويت، العدد(26)، 2004.
11 - حسن كريم، مفهوم الحكم الصالح، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد (309)، 2004.
12 - حســن نافعــة، مصــر إلــى.أين؟ انتخــابات الرئاســة فــي مصــر وتــأثيراتــها المحتملــة فــي عمليــة التحــول الــديمقراطي: رؤيــة تحليليــة، مجلــة المســتقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد(320)، 2005.
13 - حسنين توفيق إبراهيم، الانتخابات البرلمانية في مصر (عام 1995) العنف الانتخــابي وثقافــة العنــف، مجلــة المســتقبل العــربي، مـركز دراسـات الوحــدة

العربية،بيروت، العدد(206)، 1996.
14 - ـــــــ، الانتخابات التشريعية ومستقبل التطور السياسي والديمقراطي في مصر، مجلة المستقبل العربي مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد(326) 2006.
15 - حيدر كمونه، المشاكل البيئية وترشيد خطط التنمية، مجلة الحكمة، بيت الحكمة، بغداد، العدد(22)، 2002.
16 - خديجة عرفة محمد، الديمقراطية والرقابة الدولية على الانتخابات في الدول العربية، المجلة العربية للعلوم السياسية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد (18)، 2008.
17 - ـــــــ، مفهوم الأمن الإنساني، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية، مصر، العدد(13)، السنة الثانية، 2006.
18 - سالم توفيق النجفي، متضمنات النظام الاقتصادي الرأسمالي الجديد: المنهج الاقتصادي للعولمة ، مجلة دراسات اقتصادية ، بيت الحكمة ، بغداد ،العدد(3،4)، 2000.
19 - سداد مولد، الانتخابات المصرية: دلالات الإخفاق، أوراق دولية، مركز دراسات دولية، جامعة بغداد، العدد(154)، 2006.
20 - سعيد شحاتة، الانتخابات البرلمانية المصرية في الميزان، المجلة العربية للعلوم السياسية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد(18)، 2008.
21 - طلال عتريسي، تداعيات العولمة على مفاهيم التربية والتعليم، مجلة الغدير، العدد(39)، بيروت، 2007.
22 - عادل مسعود، الاتجاهات الرئيسية للإنفاق العسكري في المنطقة العربية، مجلة السياسة الدولية،مؤسسة الأهرام، القاهرة، العدد(154)، 2003.
23 - عبد الخالق عبد الله، التنمية المستدامة والعلاقة بين البيئة والتنمية، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد(167)، 1993.
24 - عبد الفتاح ماضي، انتخابات 2005: الرئاسة في مصر انتخابات بلا

ديمقراطية ولاديمقراطيين، المحلية العربية للعلوم السياسية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد(18) 2008.
25 - عبير محمد سعد، ظاهرة البطالة والإخلال بحق العمل في المجتمع العربي، شؤون عربية، القاهرة، الجامعة العربية، العدد(119)، 2004.
26 - فاطمة احمد الشربيني، المدرسة النقدية وتأثيراتها على اقتصاديات الدول النامية، مجلة المنار، السنة الخامسة، العدد(60)، 1989.
27 - فواز موفق ذنون، هيكلية النظم السياسية في المملكة الأردنية الهاشمية، مجلة دراسات إقليمية، مركز دراسات إقليمية، جامعة الموصل، العدد(8)، 2007.
28 - كريم محمد حمزة، الأمن الإنساني والتنمية البشرية الإنسانية، مجلة الحكمة، بيت الحكمة، بغداد، العدد(42)، السنة التاسعة، 2006.
29 - كمال المراياتي، الفكر التنموي ومقاييس التنمية البشرية، مجلة مدارك، مركز مدارك لدراسة آليات الرقي الفكري، بغداد، العدد(2)، 2006.
30 - مايسة الجمل، النخب السياسية في مصر، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد(166)، 1992.
31 - محمد عبد الشفيع عيسى، بعض إشكاليات الحراك السياسي المصري الراهن، مجلة العربية للعلوم السياسية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد(18)، 2008.
32 - محمد قدري سعيد، المحددات الدفاعية لصفقات السلاح الأمريكية في الشرق الأوسط، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، العدد(170) ، 2007.
33 - منعم العمار، التنمية البشرية المستدامة والمواطنة، مجلة الباحث العراق، جامعة النهرين،كلية العلوم السياسية، بغداد، العدد (1)، 2006.
34 - منير الحمش، مقاربة الواقع العربي في ضوء العلاقة بين التنمية والاستقرار، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد(353)، 2008.

35 - مهدي محسن العلاق، قياس التنمية البشرية والمتطلبات في المؤشرات الإحصائية، مجلة الحكمة، بيت الحكمة، بغداد، العدد(42)، ألسنه التاسعة، 2006.
36 - نجاة النيش، الطاقة والبيئة والتنمية المستدامة أفاق ومستجدات، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2001.
37 - هشام العوضي، النظام المصري والأخوان: صراع على شرعية البقاء، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد(353)، 2008.

خامسأ:-الرسائل و الاطاريح الجامعية

أ- الاطاريح

1 - رعد سامي عبد الرزاق التميمي، العولمة والتنمية البشرية المستدامة في الوطن العربي، أطروحة دكتوراه (منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، 2006.
2 - طالب عبد صالح ناصر، دور الدولة الاقتصادي مع التركيز على التجربة المصرية 1952-1994، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد ، 1998.

ب- الرسائل

1 - أكرم جميل سلمان الدليمي، التنمية البشرية المستدامة وحقوق الإنسان في البلدان النامية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، 2007.
2 - حسين احمد دخيل المسعودي، أزمة الاقتصاد المكسيكي وأثرها في تحديد نمط العلاقات الأمريكية- المكسيكية، رسالة ماجستير (غير منشورة)،

كلية العلوم السياسية ، جامعة النهرين،2006.
3 - وجدان فالح حسن الساعدي، نمط أدارة الحكم في العراق وآثاره السياسية والاقتصادية للمدة (1921-2006)، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، 2007.

سادساً:- النشرات1. نشرة التنمية البشرية، التنمية البشرية المستدامة، وحدة التنمية البشرية، بيت الحكمة، بغداد، العدد(7)، السنة الأولى، 2006.2. نشرة التنمية البشرية، محبوب الحق والأمن الإنساني، وحدة التنمية البشرية، بيت الحكمة، بغداد، العدد(5)، 2006.3. نشرة التنمية البشرية، وحدة التنمية البشرية، بيت الحكمة، بغداد، العدد(2)، 2006.

سابعاً:- شبكة المعلومات الدولية (الانترنت)

أ- التقارير

1 - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الشفافية والمساءلة، برنامج أدراه الحكم في الدول العربية، 2004، تقرير منشور على شبكة المعلومات الدولية على الموقع: (www.undp.pogar.org).
2 - البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية، منشورة على شبكة المعلومات الدولية على الموقع (www.worldbank.org).
3 - التقرير العالمي لحقوق الإنسان لعام 2005، منظمة مراقبة حقوق الإنسان، هيومان رايتس ووتش، منشور على شبكة المعلومات الدولية على الموقع (www.hrw.org).
4 - تقرير المجتمع المدني والتحول الديمقراطي والأقليات في الوطن العربي لعام (2003)، ص 68، تقرير منشور على شبكته المعلومات الدولية على الموقع(www.ishamdiy.net).
5 - تقرير منظمة العفو الدولية عن مصر 2006، منشور على شبكة المعلومات

الدولية على المواقع (www.amnasty.org).
6 - جمهورية مصر العربية ، وزارة التخطيط والتنمية المحلية،خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لعام 2006/2007،القاهرة ، تقرير منشور على شبكة المعلومات الدولية على الموقع (www.amo7.com/dl/go).
7 - جمهورية مصر العربية، تقرير الأهداف التنموية للألفية التقرير القطري الثاني لمصر عام 2004، وزارة التخطيط والأمم المتحدة، تقرير منشور على شبكة المعلومات الدولية على الموقع(www.mop.gov.eg).
8 - جمهورية مصر العربية، وزارة التنمية الاقتصادية، تقرير متابعة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لخطة عام 2007/ 2008، تقرير منشور على شبكة المعلومات الدولية على الموقع(www.amo7.com/dl/go).
9 - جمهورية مصر العربية، وزارة الدولة لشؤون التنمية، اللجنة الوطنية للتنمية المستدامة، نحو إستراتيجية وطنية للتنمية المستدامة، وثيقة أطار الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة ومنهجية أعداد المؤشرات لها، تقرير منشور على شبكة المعلومات الدولية على الموقع(www.eeaa.gov.eg).
10 - الجيل الثالث لحقوق الإنسان، على شبكة المعلومات الدولية على الموقع (www.undp.org).
11 - الكتاب السنوي لمصر 2007، تقرير منشور على شبكة المعلومات الدولية على الموقع (www.sis-gov.eg).
12 - المملكة الأردنية الهاشمية، وزارة الصحة، التقرير الإحصائي السنوي لعام 2007، ص 209، تقرير منشور على شبكة المعلومات الدولية (www.moh.gov.jo).
13 - المملكة الأردنية الهاشمية، خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية(2004-2006)، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، 2006، تقرير منشور على شبكة المعلومات الدولية على الموقع(www.mop.gov.jo).
14 - المملكة الأردنية الهاشمية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، إستراتيجية التعليم العالي والبحث العلمي للأعوام 2004/2006 وخطة عملها،

2006، تقرير منشور على شبكة المعلومات الدولية على الموقع(www.mutah.edu.jo).
15 - المملكة الأردنية الهاشمية، وزارة الصحة، الإستراتيجية الصحية الوطنية 2006/2010، تقرير منشور على شبكة المعلومات الدولية على الموقع (www.moh.gov.jo).

ب- البحوث والدراسات

1 - الأردن مثال عملي تقويم الإصلاح، مركز المشروعات الدولية الخاص، بحث منشور على شبكة المعلومات الدولية على الموقع (www.sipe-arabia.org).
2 - أكرم ناصر، الموارد البشرية وعصر المعلومات، بحث منشور على شبكة المعلومات الدولية على الموقع (www.mafhoum.com).
3 - آمال شلاش، توجهات التنمية البشرية في العراق، منشور على شبكة المعلومات الدولية على الموقع: (www.almadapaer.com).
4 - البنك المركزي،وزارة التخطيط والتنمية المحلية ،النشرة الإحصائية ،منشور على شبكة المعلومات الدولية على الموقع (www.capmas.gov.eg).
5 - دائرة الإحصاءات العامة في الأردن، منشور على شبكة المعلومات الدولية على الموقع (www.ameinfo.com).
6 - داليا عزيز غبريال، مدى فاعلية الحوافز الضريبية في قانون الضريبة على الدخل لتشجيع الاستثمار، جمهورية مصر العربية، وزارة المالية، بحث منشور على شبكة المعلومات الدولية على الموقع (www.idsc.gov.eg).
7 - صباح نعوش، إعادة جدولة الديون الخارجية،بحث منشور على شبكة المعلومات الدولية على الموقع (www.aljazeera.net).
8 - غالب العزة، تحليل أبعاد التنمية البشرية للمستوطنات في الأردن باستخدام المنهج التحليلي، برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، بحث منشور على شبكة المعلومات الدولية على الموقع(www.unhabitat.org.jo).

9 - غالب حجازي وفادي حدادين، البطالة في الأردن: خطط جديدة لمشكلة قديمة قديمة، بحث منشور على شبكة المعلومات الدولية على الموقع (www.misbanalhurriwa.org).

10 - ليلى أبو الهيجاء، التنمية المستدامة ونظام البيئة،بحث منشور على شبكة المعلومات الدولية على الموقع، (www.relatedarticales.httm).

11 - مهند مبيضين، التعليم العالي في الأردن: أزمة السياسات وعوائق التغيير، بحث منشور على شبكة المعلومات الدولية على الموقع(www.cheq-edu.or).

12 - هشام بشير، مشكلات التلوث البيئي في مصر، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية، 2007، بحث منشور على شبكة المعلومات الدولية على الموقع(www. icfsthinktank.org).

13 - ورقة سياسيات المشكلة السكانية في مصر، مقدمة من لجنة الصحة والسكان أمانة السياسات 2007، بحث منشور على شبكة المعلومات الدولية على الموقع(www.mohp.gov.eg).

ج- المقالات

1 - الاتجاه العام للفقر في مصر، منشور على شبكة المعلومات الدولية على الموقع (www.info.worldbank.org).

2 - الأمم المتحدة، مؤتمر (قمة جوهانسبرغ) لعام (2002) الجديد، منشور على شبكة المعلومات الدولية على الموقع (www.un.org).

3 - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الأردن، مقدمة في مفهوم التنمية البشرية المستدامة، منشور على شبكة المعلومات الدولية على الموقع: (www.jordandevenet.org).

4 - التجارة الخارجية، الهيئة العامة للاستعلامات بوابتك إلى مصر، منشور على شبكة المعلومات الدولية على الموقع (www.sis.gov.eg).

5 - جواد الحمد، الديمقراطية الأردنية في مرحلة التحول، منشور على شبكة

المعلومات الدولية على الموقع (www.mesc.com).

6 - حسن العلكيم، الواقع التعليمي والثقافي والإعلامي في الوطن العربي، منشـــــور علـــــى شـــبكة المعلومـــــات الـــدولية علـــــى المـــــوقع (www.hhalkim.com\edurea).

7 - سـهم نجـم، 15 ملايـين طفـل عـربي خـارج التعليم، منشـور علـى شـبكة المعلومات الدولية على الموقع، (www.swmsa.com).

8 - قمة الأرض تقر خطة تنفيذ خاصة بالتنمية المستدامة، منشور على شبكة المعلومات الدولية على الموقع (www.arabic.peapleaily.com).

9 - كامل علاوي كاظم، الأمن البشري في العراق مقاربة من منظور التنمية البشرية، منشور على شبكة المعلومات الدولية على الموقع: (www.iraqcp.org).

10 - محمـد الحمـودي، قـانون الانتخـاب الأردنـي الحـالي، منشـور علـى شـبكة المعلومات الدولية على الموقع (www.mesc.com).

11 - مفهـوم التنميـة المسـتدامة، منشـور علـى شـبكة المعلومـات الدوليـة علـى الموقع، (www.unesco.org).

12 - مقتطفات من كلمة الرئيس مبارك، منشورة على شبكة المعلومات الدولية على الموقع (www.alarabiya.net).

Foreign References :-

A:-Reports And Documents.

1 - Escwa, Governance fer Sustainable Developmentin-o The Arab Region, UN , New York, 2003.

2 - Human Development Report 1990, UNDP, New York, 1990.

3 - Human Development Report 1993, UNDP, New York, 1993 .

4 - Human Development Report 1994, UNDP, New York, 1994.

5 - Human Development Report 1997, UNDP, New York, 1997.

6 - Human Development Report 2004, UNDP, New York, 2004.

7 - Human Development Report 2005, UNDP, New York, 2005.

8 - Human Development Report1999, UNDP, New York, 1999.

9 - NCTAD, World Investment Report – cross border Mergers, Acquisitions and Development, UN, New York and Geneva, 2002.

B:-Books.

1 - Benjamin Shwadrea, Jordan, A state of tension N.Y., Conceit for Middle fasterm Affairs, 1959.

2 - Wood Ward, David Debt, Adjustment and Poverty in developing counties, Volume 11, 1st Edition, printer publishers, London 1992.

C:-Internet.

1 - Basil M.H. Sharp, Sustainable Development: Environment and Economic Framework Integration, 15\5\2004: (www.breasury.govt).

2 - Edward B.Barbier, Sustainable Development: Economics and Environment in the Third World, U.K, 1990, (www.worldcatibraries.org(.

3 - Rio Declaration on Environment Development, UNCED, 1992, (www.habitat.igc.org/agenda21).

4 - What is Good Governance, UN-ESCAP, 2003, (www.gdrc.org).